مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA

تقرير الإستقرار المالي

2021

إدارة الازمة المزدوجة

مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA

تقرير الإستقرار المالي

2021

مصرف ليبيا المركزي

إدارة البحوث والإحصاء - طرابلس

حقوق الطبع والنشر محفوظة 2026 ©

يمثل تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 محطة مهمة في مسار تعزيز الشفافية المؤسسية، وترسيخ الثقة في قدرة النظام المالي الليبي على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية. ويأتي صدور هذا التقرير في سياق مرحلة دقيقة اتسمت بتحديات جيوسياسية واقتصادية معقدة، فرضت على مصرف ليبيا المركزي مواصلة دوره في حماية الاستقرار النقدي والمالي، وصون مدخرات المواطنين، وضمان استمرار الوظائف الأساسية للقطاع المصرفي.

لقد شكّل عام 2021 عاماً مفصلياً في مسار الإصلاح الاقتصادي، وفي مقدمته قرار توحيد سعر صرف الدينار الليبي، الذي أسهم في الحد من التشوهات المتراكمة في سوق النقد الأجنبي، وتقليص الفجوة بين أسعار الصرف، وتحسين كفاءة أدوات السياسة النقدية. كما انعكس استقرار إنتاج النفط وتحسن أسعاره إيجاباً على مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً قوياً، وارتفع المؤشر التجميعي للاستقرار المالي إلى 0.604 بنهاية العام.

وعلى مستوى القطاع المصرفي، أظهرت المؤشرات تحسناً ملحوظاً في المتانة المالية، إذ بلغت الأصول السائلة 68.4% من إجمالي الأصول، وارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى 16.6%، وهي مستويات توفر هامش أمان مهم أمام المخاطر المحتملة، وتعكس قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات ودعم الاستقرار المالي.

غير أن هذه التطورات الإيجابية لا تحجب استمرار تحديات هيكلية جوهرية، في مقدمتها الاعتماد المرتفع على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة والنقد الأجنبي، حيث يشكل نحو 97.9% من الدخل العام، إضافة إلى استمرار الانقسام المؤسسي، وغياب إطار موحد وفعال للمالية العامة. كما تمثل فاتورة الأجور والدعم والإنفاق الجاري تحدياً ضاغطاً يتطلب معالجة تدريجية متوازنة تراعي كفاءة الإنفاق والاعتبارات الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، يؤكد مصرف ليبيا المركزي أن استدامة الاستقرار المالي تتطلب تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية، واعتماد ميزانية موحدة تعكس أولويات وطنية واضحة، وتوجيه الإنفاق نحو التنمية والاستثمار، إلى جانب تنويع القاعدة الاقتصادية، وتمكين القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار المنتج.

كما يواصل المصرف دعم تطوير البنية المالية والمصرفية من خلال تعزيز الشمول المالي، وتوسيع استخدام الخدمات المالية الرقمية، وتحديث أنظمة الدفع، وتشجيع الصيرفة الإسلامية، ورفع كفاءة الامتثال للمعايير الرقابية الدولية، لا سيما في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والحوكمة، وإدارة المخاطر.

إن رؤية مصرف ليبيا المركزي للمرحلة المقبلة تقوم على الانتقال من إدارة الأزمات إلى بناء الاستقرار المستدام، عبر تشخيص المخاطر، وتعزيز سلامة القطاع المصرفي، وضمان انتظام السيولة، وتوسيع القنوات الإلكترونية، بما يقلل الاعتماد على النقد، ويرفع كفاءة النشاط الاقتصادي، ويعزز ثقة المواطن في الجهاز المصرفي.

وفي الختام، فإن تحقيق الاستقرار المالي في ليبيا يظل مسؤولية وطنية مشتركة، تستدعي تضافر جهود مؤسسات الدولة كافة، وتكامل السياسات العامة، بما يحفظ مقدرات الوطن، ويدعم النمو الشامل، ويحقق تطلعات المواطنين نحو تنمية مستدامة ومستقرة.

والله الموفق

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ،،،

ناجي محمد عيسى

محافظ مصرف ليبيا المركزي

التقديـم

يسر مصرف ليبيا المركزي أن يقدم تقريره السـنوي للاستقرار المالي لعام 2021 إلى الجهات المعنية بالنظام المالي بصورة خاصة، وإلى الباحثين والجمهور بصورة عامة، ويأتي إصدار هذا التقرير في إطار الجهود المبذولة من قبل مصـرف ليبيا المركزي لتعزيز الاستقرار المالي في ليبيا؛ فقد عمل المصــرف المركزي منذ تأسيســه بالاضطلاع بمهامه الأساسية وفق القانون رقم (1) لسنة 2005 والمعدل بالقانون رقم (46)لسنة 2021 على تعزيز بيئة الاستقرار المالي والاقتصادي.

تـضمن تقرير الاستقرار المالي لسنة 2021 التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية والمحلية لسنة 2021، بالإضافة إلى تطور الأطر التشــريعية ونظم البنية التحتية للقطاع المصــرفي متضــمنة بذلك عرضاً شاملاً لأهم مؤشرات السلامة المالية لهذا القطاع، كما استعرض التقرير أيضاً ملخصاً لتطور أداء القطاع المالي المصـرفي وغير المصـرفي المتمثل في (قطاع التأمين - سوق المال- صندوق ضمان الودائع) والتي لا زالت تعاني من شح في البيانات والتقارير الصــادرة عنها، إضافة إلى ذلك عرض التقرير موجزاً عن تطور الشــمول المالي.

الملخص التنفيذي

تعَافَى الاقتصاد العالمي في عام 2021, مدعوماً بِتدابير تسييرية مالية ونقدية غير مسبوقة، لمواجهة ارتفاع مُستويات التلقيح ضد فايروس كورونا؛ لِيُحَقِّق نُمواً بلغت نِسْبَتُه 6.1% ، مُقارنةً بانكِماشٍ بلغ 3.1% عام 2020. وقد انعكس هذا التعافي في مُعدلات النمو الإيجابية التي سجلتها الاقتصادات المُتَقَدِّمة والناشئة؛ على مؤشراتها الاقتصادية.

ولم يَكُن الاقتصاد الليبي بمنأى عن هذا التعافي لا سيما في ظل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وعودة إنتاج النفط إلى مُستوياته الطبيعة، وإعادة تقييم سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي، فانعكس ذلك في تحقيق نُموٍ بلغ 80.8% عام 2021 مُقابل انكِماشٍ بلغ 38.5% عام 2020, كما تراجعت فجوة سعر الصرف من 188.0% عام 2020 إلى 13.0% عام 2021, وكذلك بلغ مُعدل التضخم 2.8% عام 2021 , أما فيما يخص تطورات القطاع المصرفي، فقد بلغ عدد المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة موضوعِ التقرير؛ 20 مصرفاً لها 565 فرعاً ووكالةً مصرفيةً مُنتَشِرةً في كافة مُدنِ وقُرى ليبيا، مِنها عدد 4 مصارفَ عامةٍ بها نوافذ تُقَدِّم خدماتٍ مصرفيةً إسلامية، وعدد 16 مصرفاً خاصّاً من بينها 4 مصارفَ إسلاميةٍ، وقد بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي 136.0 مليار دينار نهاية عام 2021, مُقارَنَةً بـ 126.1 مليار دينار عام 2020, وقد شكلت الأصول السائِلة (البالغة 93.0 مليار دينار) ما نِسبَتُهُ 68.4% من إجمالي تِلك الأصول، وكذلك أظْهَرَ مؤشر كِفاية رأس المال، كفايةً عاليةً لِمواجهة أيّة مخاطر قد تَحدُث، حيثُ تَرَاوَحت نسبتها ما بين 16.6% و 19.5% خِلال الفترة (2019-2021), كما يخضع القطاع المصرفي في ليبيا حالياً لبرنامج تحديثٍ وتطوير للمُنتجات والخدمات المالية، وبشكل كبير في مجال وسائل الدفع الإلكتروني، منها على سبل المثال لا الحصر ارتِفاعُ أعداد نقاط البيع في سنة 2021 بـ4221 نُقْطة بيع، لِتَصِل إلى 23633 نُقطةِ بيع وبنسبة زيادة بلغت 21.7% مُقَارَنَةً بما كانت عليه في سنة 2020, كما ارتفعت أعداد أجهزة الصراف الآلي بنسبة 17.9% في سنة 2021 مُقارنةً بما كانت عَليهِ في سنة 2020, لتصل إلى عدد 546 صرافاً آلياً موزعاً بين المصارف. هذا التحسن الملحوظ في مؤشرات الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي؛ نتج عنهُ ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي بعد تعافيه من حِدّة الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية ليصل إلى 0.604%, مقابل 0.398 عام 2020.

قائمة المحتويات

كلمة المحافظ.....أ
الملخص التنفيذي.....ج
قائمة المحتويات.....د
قائمة الاشكال.....و
قائمة الجداول.....ح

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية.....10

1-1 التطورات الاقتصادية الدولية 12
1-1-1 التجارة الاستثمارات الدولية.....13
1-1-2 السياسات النقدية والتضخم.....13
1-1-3 الاقتصاد الافريقي.....14
1-1-4 الصيرفة الإسلامية وتعزيز الاستقرار المالي.....14
1-2 التطورات الاقتصادية المحلية.....14
1-2-1 القطاع الحقيقي.....15
1-2-2 المالية العامة.....16
1-2-3 القطاع النقدي.....18
1-2-4 التجارة الخارجية.....19

الفصل الثاني: تطور الأطر التشريعية ونظام البنية التحتية للقطاع المصرفي الليبي.....20

2-1 الصيرفة الإسلامية في ليبيا.....22
2-1-1 تحول المصارف التقليدية إلي العمل بالصيرفة الإسلامية.....22
2-2 التطورات التشريعية لتعزيز الاستقرار المالي المصرفي.....26
2-2-1 المناشير الصادرة.....26
2-2-2 الرسائل الدورية.....27

الفصل الثالث: تطورات القطاع المالي المصرفي.....28

3-1 ملخص لاداء المصارف التجارية خلال عام 2021م.....30
3-2 التوسع المصرفي.....32
3-3 الكثافة المصرفية.....33
3-4 التركز المصرفي.....33
3-5 الميزانية المجمعة للمصارف التجارية.....36
3-5-1 هيكل بنود المكونة للأصول بالمركز المالي للمصارف.....38
3-5-2 هيكل بنود المكونة للخصوم بالمركز المالي للمصارف.....39
3-5-3 تحليل لأهم البنود المكونة للمركز المالي المجمع للمصارف التجارية.....41

الفصل الرابع: مؤشرات السلامة المالية في القطاع المالي المصرفي.....52

4-1 مؤشر رأس المال.....54
4-1-1 نسبة كفاية راس المال.....54
4-1-2 راس المال إلى إجمالي الأصول.....55

2-4 مؤشر جودة الأصول.....55
1-2-4 القروض المتعثرة الي اجمالي القروض.....55
3-4 مؤشرات الربحية.....56
1-3-4 نسبة العائد علي الأصول.....57
2-3-4 نسبة العائد علي حقوق الملكية.....57
3-3-4 نسبة هامش الفائدة الي اجمالي الدخل.....58
4-3-4 نسبة المصروفات بخلاف الفوائد الي اجمالي الدخل.....58
4-4 مؤشرات السيولة.....59
1-4-4 نسبة الأصول السائلة الي نسبة إجمالي الأصول.....59
2-4-4 الأصول السائلة على الخصوم قصيرة الاجل.....60

الفصل الخامس: المؤسسات المالية غير المصرفية.....62

1-5 نشاط التأمين في ليبيا.....64
1-1-5 أداء سوق التأمين.....66
2-5 سوق المالي الليبي.....68
1-2-5 هيكل سوق المالي الليبي.....68
3-5 صندوق ضمان أموال المودعين 69
1-3-5 راس مال الصندوق.....70
2-3-5 موارد الصندوق.....70
3-3-5 النشاط المالي للصندوق.....70
4-3-5 إحتياطيات الصندوق.....70

الفصل السادس : مؤشر الاستقرار المالي.....72

1-6 أهمية إعداد مؤشر الاستقرار المالي.....74
2-6 المنهجية المتبعة في بناء مؤشر الاستقرار المالي.....74
3-6 تعريفات المتغيرات المستخدمة في منهجية إحتساب مؤشر الاستقرار المالي.....76
4-6 أوزان المؤشرات المستخدمة في المنهجية.....78
5-6 تحويل البيانات الأساسية الي قيم معيارية.....80
6-6 مؤشر الاستقرار المالي في ليبيا (2017 -2021) م.....81

الفصل السابع: الشمول المالي.....82

1-7 تعريف الشمول المالي.....84
2-7 أهمية الشمول المالي.....84
3-7 مؤشرات الشمول المالي عالميا لسنة 2021 م.....84
4-7 مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية لسنة 2021 م.....85
5-7 مؤشرات الشمول المالي في ليبيا.....86

قائمة الأشكال

الشكل البياني رقم (1-1) هيكل نفقات الدعم.....17
الشكل البياني رقم (1-2) هيكل الايرادات.....18
الشكل البياني رقم (3-1) إجمالي أصول المصارف التجارية.....30
الشكل البياني رقم (3-2) إجمالي رصيد القروض الممنوحة من المصارف التجارية.....31
الشكل البياني رقم (3-3) إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف التجارية.....31
الشكل البياني رقم (3-4) أرباح المصارف قبل خصم المخصصات والضرائب.....32
الشكل البياني رقم (3-5) عدد الفروع والوكالات المصرفية.....33
الشكل البياني رقم (3-6) الكثافة المصرفية.....33
الشكل البياني رقم (3-7) تركز الأصول.....34
الشكل البياني رقم (3-8) تركز الائتمان.....35
الشكل البياني رقم (3-9) تركز الخصوم الإيداعية 35
الشكل البياني رقم (3-10) هيكل البنود المكونة للأصول في عام 2020م.....38
الشكل البياني رقم (3-11) هيكل البنود المكونة للأصول بالميزانية المجمعة للمصارف التجارية 2021م.....39
الشكل البياني رقم (3-12) هيكل البنود المكونة للخصوم بالميزانية المجمعة للمصارف التجارية 2021م.....40
الشكل البياني رقم (3-13) هيكل البنود المكونة للخصوم بالميزانية المجمعة للمصارف التجارية 2020م.....40
الشكل البياني رقم (3-14) نقدية بخزائن المصارف التجارية.....42
الشكل البياني رقم (3-15) إجمالي حسابات المقاصة.....42
الشكل البياني رقم (3-16) ودائع المصارف لدى مصرف ليبيا المركزي والمصارف الأخرى.....43
الشكل البياني رقم (3-17) الفائض عن الأحتياطي الإلزامي للمصارف لدي مصرف ليبيا المركزي.....44
الشكل البياني رقم (3-18) إجمالي الإستثمارات.....45
الشكل البياني رقم (3-19) رصيد المرابحة الأسلامية والسلف الأجتماعية والسحب على المكشوف.....46
الشكل البياني رقم (3-20) السلفيات والسحب على المكشوف.....46
الشكل البياني رقم (3-21) رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام.....47
الشكل البياني رقم (3-22) رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص.....47
الشكل البياني رقم (3-23) إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف.....48
الشكل البياني رقم (3-24) ودائع القطاع الحكومي والقطاع العام.....49
الشكل البياني رقم (3-25) ودائع القطاع الخاص 49
الشكل البياني رقم (3-26) إجمالي حقوق الملكية بالمصارف التجارية.....50
الشكل البياني رقم (3-27) المخصصات.....51
الشكل البياني رقم (4-1) مؤشر كفاية رأس المال.....54
الشكل البياني رقم (4-2) مؤشرات رأس المال.....55
الشكل البياني رقم (4-3) مؤشرات جودة الأصول.....56
الشكل البياني رقم (4-4) العائد على الأصول.....57
الشكل البياني رقم (4-5) العائد على حقوق الملكية.....57
الشكل البياني رقم (4-6) نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل.....58
الشكل البياني رقم (4-7) نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل.....59
الشكل البياني رقم (4-8) الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.....60
الشكل البياني رقم (4-9) مؤشرات السيولة.....60
الشكل البياني رقم (5-1) عدد شركات التأمين في ليبيا.....66
الشكل البياني رقم (5-2) أنواع شركات التأمين في ليبيا.....66
الشكل البياني رقم (5-3) إجمال أقساط التأمين المكتتبة.....67
الشكل البياني رقم (5-4) هيكل سوق المال الليبي للأوراق المالية.....59
الشكل البياني رقم (5-5) تطور رأس مال صندوق ضمان أموال المودعين.....71
الشكل البياني رقم (5-6) تطور احتياطيات صندوق ضمان أموال المودعين.....71

الشكل البياني رقم (6-1) مؤشر الاستقرار المالي.....81
الشكل البياني رقم (7-1) مؤشرات الشمول الرقمي في الدول العربية مقارنة بدول العالم لسنة 2021 وذلك كنسبة من المواطنين البالغين أكبر من 15 سنة.....86
الشكل البياني رقم (7-2) مؤشرات إستخدام الخدمات المالية (عدد الحسابات المصرفية للبالغين).....88

قائمة الجداول

الجدول رقم (1-1) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 15
الجدول رقم (1-2) الرقم القياسي لأسعار المستهلك..... 16
الجدول رقم (1-3) الميزان التجاري الليبي..... 19
الجدول رقم (2-1) المصارف الأسلامية في ليبيا..... 22
الجدول رقم (2-2) مراحل تحول المصارف التجارية للصيرفة الإسلامية..... 23
الجدول رقم (2-3) فروع المصارف التجارية التي تمارس أعمال الصيرفة الأسلامية..... 24
الجدول رقم (2-4) قائمة بالمعايير التي أصدرتها الهيئة المركزية للرقابة الشرعية في ليبيا..... 25
الجدول رقم (3-1) عدد الفروع والوكالات المصرفية والعاملين بها..... 32
الجدول رقم (3-2) الكثافة المصرفية..... 33
الجدول رقم (3-3) تركز الأصول..... 34
الجدول رقم (3-4) تركز الائتمان..... 34
الجدول رقم (3-5) تركز الخصوم الايداعية..... 35
الجدول رقم (3-6) الميزانية المجمعة للمصارف التجارية..... 36
الجدول رقم (3-7) هيكل البنود المكونة للأصول..... 38
الجدول رقم (3-8) هيكل البنود المكونة للخصوم..... 39
الجدول رقم (3-9) النقدية بخزائن وحسابات المقاصة..... 41
الجدول رقم (3-10) الأرصدة والودائع المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى..... 43
الجدول رقم (3-11) الفائض عن الأحتياطي الإلزامي لدى المصرف المركزي..... 44
الجدول رقم (3-12) إستثمارات المصارف التجارية..... 45
الجدول رقم (3-13) رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف..... 46
الجدول رقم (3-14) توزيع القروض الممنوحة من المصارف للقطاعيين (العام والخاص)..... 47
الجدول رقم (3-15) الخصوم الايداعية (ودائع العملاء)..... 48
الجدول رقم (3-16) توزيع ودائع العملاء لدى المصارف التجارية للقطاعيين (خاص، عام وخكومي)..... 49
الجدول رقم (3-17) حقوق الملكية..... 50
الجدول رقم (3-18) المخصصات..... 51
الجدول رقم (4-1) مؤشرات رأس المال..... 54
الجدول رقم (4-2) مؤشرات جودة الأصول..... 55
الجدول رقم (4-3) مؤشرات الربحية..... 56
الجدول رقم (4-4) مؤشرات السيولة..... 59
الجدول رقم (4-5) نسبة الأصول السائلة المطلوبة من المصارف..... 61
الجدول رقم (5-1) أسماء شركات التأمين العامة والخاصة في ليبيا 65
الجدول رقم (5-2) النسبة السوقية لقطاع التامين..... 67
الجدول رقم (5-3) أسماء الشركات المدرجة بسوق المال الليبي..... 68
الجدول رقم (6-1) المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي..... 75
الجدول رقم (6-2) الأوزان الترجيحية المستخدمة في المنهجية مع مؤشر الاستقرار المالي..... 78
الجدول رقم (6-3) علاقة المتغيرات المستخدمة في المنهجية مع مؤشر الاستقرار المالي..... 79
الجدول رقم (7-1) مؤشرات الشمول المالي في ليبيا..... 87
الجدول رقم (7-2) تطور الخدمات المصرفية الالكترونية..... 88

01

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية

1-1 التطورات الاقتصادية الدولية:

تَعَافى الاقتصاد العالمي في عام 2021 مدعوماً بِتَدَابيرَ تسييرية مالية ونقدية غيرِ مسبوقة؛ نتيجة ارتفاع مُستويات التلقيح ضد فايروس كورونا، ليسجل نسبة نمو بلغت 1.6%،مقارنة بانكماشٍ بلغت نسبتُه3.1% عام 2020، وقد انعكس هذا التعافي في مُعدلات النمو الإيجابية التي سجلتها الاقتصادات المُتقدمة والناشئة؛ ومع ذلك تباطأ زخم نمو الاقتصاد العالمي في الرُبعين الثالث والرابع من عام 2021؛ نتيجة تفشي مُتحور كورونا الجديد "أوميكرون" في العديد من الدول، مصحوباً باضطراب في سلاسل التوريد، بعدما تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الناشئة ليصل إلى 8.13 % في الربع الثاني، وعاد ليتراجع بحدة في الربعين التاليين إلى 5.9 % عاكساً الأثر السلبي لحالة عدم اليقين والتعقيد في البيئة العالمية، ويمكن مُلاحظة الاتجاه نفسِه في الاقتصادات المُتقدمة بالرغم من ارتفاع مُعدلات التلقيح ضد فايروس كورونا وضخامة الدعم المالي في تلك الاقتصادات.

توقف التعافي الاقتصادي العالمي خلال عام 2021 على توازن دقيق وسط موجات جديدة من إصابات COVID-19، وتحديات سوق العمل المُستمرة، وقُيود سِلسِلة التوريد المُستمرة، وزيادة الضُغوط التضخمية، حيثُ كان الناتج الإجمالي العالمي عام 2021 أعلى بنسبة 3.6% مِمَّا كان عَليهِ في عام 2019، ولكنه لا يزال أقلَّ بنسبة 3.3% من مُستوى الناتج المُتوقع قبل الجائحة، ومع ذلك؛ تخفي أرقام النمو الإجمالية هذه الاختلافات الملحوظة في وتيرة الانتعاش عبر البلدان والمناطق، فقد كان الانتعاش العالمي في الإنتاج عام 2021 مدفوعاً إلى حد كبير بالإنفاق الاستهلاكي القوي؛ وقد كان زخم النمو بشكل عام أضعف في مُعظم البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمراحل انتقالية، وقد ساعد ارتفاع أسعار السلع الأساسية في اقتصادات البلدان المُصدرة لِتلك السِلع بِشكلٍ عام؛ إلا أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة أدى إلى حُدوث تضخم سريع، لاسيما في الدول المستوردة للسلع الأولية، وكان الانتعاش بطيئاً بشكل خاص في الاقتصادات المُعْتَمِدة على السياحة، ثم انتعشت التِجارة في السِلع خِلال العام 2021 مُتَجَاوِزَةً مُستوى ما قبل الجائحة، لَكِنّ زخم نُمو التِجارة تَبَاطأ بِشكل كبير بِحُلول نهاية عام 2021 بما في ذلك في الاقتصادات الكبيرة مثل الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المُتحدة الأمريكية، حيثُ تَبَدَّدت آثار المُحَفِّزات المالية والنقدية، وظهرت اضطراباتُ سلسلةِ التوريد.

وستظل الخسائر الناتجة بالنسبة إلى توقعات ما قبل الجائحة كبيرةً في مُعظم البلدان النامية، ووفقاً للتوقعات الحالية، سيتجاوز نصف اقتصادات العالم مُستويات الإنتاج السابقة للوباء بنسبة 7% على الأقل في عام 2023. في شرق آسيا وجنوب آسيا، وفي المُتوسط من المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 أعلى بنسبة 18.3% عن مستواه في عام 2019، مُقارنة بنسبة 3.4% فقط في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. هذا لا يعني بالضرورة أن البلدان ستستعيد مستويات ما قبل الجائحة. وعلى الرغم من الانتعاش القوي خلال العام 2021، فمن المتوقع أن يظل الناتج المحلي الإجمالي لشرق آسيا وجنوب آسيا عام 2023 أقلَ بنسبة 1.7% من المستويات المتوقعة قبل الوباء؛ ومن المتوقع أن تشهد أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فجواتٍ تبلغ 5.5 و4.6% على التوالي، مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، ومن المتوقع أن تؤدي معدلات الإنتاج المنخفضة والمستمرة إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة وتقويض جهود التنمية المستدامة.

ظلت التوقعات العالمية تواجه شُكوكاً ومخاطر كبيرة، حيثُ واجهت آفاق النمو العالمي على المدى القريب مخاطر كبيرة مع بقاء الوباء بعيداً عن نهايته، مع انتشار موجات جديدة من الإصابات بسبب المخاوف من انتشار متحورات جديدة من COVID-19، ومن المتوقع أن تزداد الخسائر البشرية والاقتصادية ، حيث تشكل محدودية الوصول إلى اللقاحات تحدياً خاصاً لمعظم البلدان النامية، فمن المحتمل أن يؤثر انتشار الفيروس فيها أكثر من البلدان المتقدمة التي حققت تغطية تطعيم عالية نسبياً، وبحلول ديسمبر 2021، بلغ عدد جرعات اللقاح لكل 100 شخص في البلدان الأقل نمواً وبنهايةالعام 2021؛ عانت العديد من البلدان النامية من مَحدودية الامدادات من اللقاحات من الشركات المُصنعة.[1]

(1) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022

وعلى صعيد آخر، تُشَكِّل الضغوط التضخمية المتزايدة في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية وعددٍ من البلدان النامية الكبيرة مخاطر إضافية على الانتعاش الاقتصادي، حيثُ ارتفع التضخم العالمي إلى ما يُقَدَّر بِنحو 4.7% عام 2021، أي أكثر من نُقطتين مئويَتيْن فوق مُعدل الاتجاه في السنوات العشر الماضية؛ وكان الضغط التضخمي واضحاً بشكل خاص في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويمثل التشديد المتوقع للأوضاع النقدية العالمية تحدياً رئيسياً آخر، وأي تحولات غير مُتوقعة في مواقف السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ يمكن أن يغير توقعات المُستثمرين بشكل مفاجئ، ويؤدي إلى تعديلات كبيرة في مخصصات المحافظ الاستثمارية، الأمر الذي سَيَصْحَبُهُ تغيرٌ كبيرٌ في تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية.

1.1.1 التجارة والاستثمارات الدولية:

كان أداء التجارة الدولية مُتبايناً في عام 2021؛ حيثُ انتعشت تجارة البضائع وتجاوزت التجارةُ العالمية في السلع مُستوى ما قبل الجائحة، ومع ذلك؛ ظلت التجارة في الخدمات ضعيفة؛ إذ إن العديد من الخدمات عبر الحدود، ولا سيما السفر والسياحة الدوليين لم تنتعش بعد، وتُشير التوقعات الأولية إلى نموّ التجارة العالمية في السلع والخدمات بنسبة 5.7% عام 2022 بعد مُعدل نموٍ بلغت نسبتُه 11% عام 2021، وعلى الرغم من أن التجارة في الخدمات لم تنتعش بالشكل المرغوب فيه خلال العام 2021؛ إلا أنه من المتوقع أن تتحسن تدريجياً مع عودة أنماط الطلب الخارجي إلى طبيعتها، ولا تزال التوقعات التجارية عرضة للقيود المحتملة في الأنشطة الاقتصادية، ومع ذلك؛ فإن المتحور الجديد المعروف بـ Omicron لـ COVID-19 يشكل مخاطر كبيرة على جميع الأنشطة الاقتصادية ويُغذي حالات عدم اليقين السائدة. وفيما يخص الاستثمار، انتعش الاستثمار في أكثر بلدان العالم مقارنة بفترة الركود الناجم عن الوباء، وكان هذا الانتعاش مدعوماً بتخفيف قيود COVID-19، وحزم التحفيز المالي الكبيرة، والسياسات النقدية التوسعية؛ حيث توسع الاستثمار العالمي بنحو 7.5% عام 2021، بعد انكماش كانت نسبتُه 2.7% في عام 2020، وجاء انتعاش الاستثمار حول العالم خلال 2021 مدفوعاً بنمو قوي لكنه كان معتدلاً في الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وبخلاف الانتعاش الحاصل خلال عام 2021؛ فإن أوضاع الاستثمار العالمي من المتوقع أن تكون مُقْلِقَة، ففي عديد من البلدان؛ ربما يكون انتعاش عام 2021 نتيجةً لبيئة السياسة المالية والنقدية الداعمة. إلا أنه مع تشديد الظروف المالية وسحب الدعم المالي، من المُرجح أن يعود نمو الاستثمار إلى الوتيرة البطيئة التي كانت سائدة قبل الوباء، حيث تُمَثِل آفاق الاستثمار متوسطِ الأجل تحدياً كبيراً للاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمراحل انتقالية.

2.1.1 السياسات النقدية و التضخم:

تواجه المصارف المركزية في الدول المتقدمة ضغوطاً تضخمية متزايدة نتيجة الانتعاش القوي للطلب والاضطرابات في جانب العرض، الأمر الذي دفع السلطات النقدية إلى تقليص سياساتها التوسعية والتحول نحو سياسات نقدية أكثر تشدداً. من المرجح أن يكون تقليص مشتريات الأصول هذه المرة بوتيرة أسرع بكثير مما حدث عقب الأزمة المالية العالمية، حيث تجد المصارف المركزية، ولا سيما الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي، نفسها أمام تحدي تقليص برامج شراء السندات دون التسبب في اضطرابات بالأسواق المالية أو زعزعة استقرار التدفقات المالية العالمية. وتشكل مخاطر ارتكاب أخطاء في السياسات، سواء عبر سحب التحفيز بسرعة مفرطة أو تأخير التشديد لفترة طويلة، مصدر قلق رئيسي للسلطات النقدية. وإلى جانب هذا التحدي المباشر، يظل السؤال الجوهري حول مدى سرعة قيام المصارف المركزية بعكس سياسة شراء الأصول والبدء في تقليص أحجام ميزانياتها.

3.1.1 الاقتصاد الأفريقي :

تشير البيانات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا سيشهد نمواً بنسبة 4.0% خلال عام 2022، مقارنة بنحو 3.8% في عام 2021. ومن المتوقع أن تساهم تحسن معدلات التطعيم وظروف التجارة في تعزيز الأداء الاقتصادي، إلا أن مستويات النمو ستظل أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة. ويُلاحظ أن التعافي الاقتصادي لا يزال هشاً نظراً لاستمرار مخاطر انتشار عدوى COVID-19، خاصة في ظل تدني مستويات التحصين بين سكان المنطقة. كما أن استمرار عدم الاستقرار السياسي والصراعات في بعض المناطق دون الإقليمية يؤثر سلباً على التطور الاقتصادي ويزيد من حجم التحديات القائمة. وبالرغم من كافة الجهود، يبقى معدل الفقر مرتفعاً مع زيادة واضحة في عدد الأفراد الذين يواجهون الفقر المُدقع.
بالنسبة للدول الأفريقية المصدرة للسلع الأساسية، أدى ارتفاع أسعار السلع إلى تحسين أوضاع المالية العامة وموازين المدفوعات لديها. أما الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على السياحة، فتواجه تحديات أكبر في مسار التعافي الاقتصادي، في حين تعاني معظم دول المنطقة من ارتفاع عبء الدين وزيادة مدفوعات الفائدة، مما يضع قيوداً على القدرة على دعم الانتعاش وتنفيذ خطط التنمية المستدامة طويلة الأمد. وفي هذا السياق، يبرز دور الدعم متعدد الأطراف، خصوصاً تسريع توزيع اللقاحات وإجراءات تخفيف الديون، كعناصر محورية لدعم جهود التعافي الاقتصادي.

4.1.1 الصيرفة الإسلامية وتعزيز الاستقرار المالي:

حافظ قطاع الصيرفة الإسلامية على موقعه المهيمن ضمن صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية خلال عام 2021، حيث استحوذ على نحو 68.7% من إجمالي الأصول قطاع المالية الإسلامية. وقد سجل القطاع أداءً إيجابياً، مع نمو سنوي في الأصول بنسبة 6.5%، وارتفاع التمويل بنسبة 8.1%، وزيادة الودائع بنسبة 7.3%، إلى جانب توسّع نطاق أهميته النظامية ليشمل 15 دولة.
في المقابل، بلغت حصة سوق رأس المال الإسلامي نحو 30.5% من إجمالي أصول قطاع المالية الإسلامية بنهاية عام 2021، مدعوماً بالأداء القوي لإصدارات الصكوك، خاصة السيادية ومتعددة الأطراف، في أبرز أسواق التمويل الإسلامي، بما ساهم في دعم جهود التمويل الحكومي وتمويل المشاريع المستدامة والصديقة للبيئة. كما واصلت الصناديق الإسلامية تسجيل نمو معتدل، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للأصول المدارة بنسبة 6.0%. وفي السياق ذاته، تحركت مؤشرات الأسهم الإسلامية بشكل متوازٍ مع نظيراتها في الأسواق التقليدية، إلا أنها تمكنت مرة أخرى من تحقيق أداء متفوق خلال عام 2021.

2-1 التطورات الاقتصادية المحلية:

واجه الاقتصـــاد الليبي العديد من التحديات خلال عام 2020، مثل اضطرابات قطـاع النفط والغاز، **واستمرار** انقسام مؤسسات الدولة، إلى جانب الصراعات السياسية واضطراب الوضع الأمني، كما كان **للأزمة الصحية** انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الليبي.
وأيضاً واجهت أزمة انكماشية حادة توقف إنتاج النفط لمدة 9 أشهر بدأ من 18 يناير 2020، فضلاً عن انخفاض أسعاره إلى أدنى مستوى لها في الأسواق الدولية حيث بلغ 46 دولاراً للبرميل، مما ترتب عليه صدمة إضافية أنهكت الاقتصاد غير المتنوع، وترتب عليه تسجيل انكماش في الناتج المحلي الإجمالي، بلغ 47.6%، وقدرت **خسائر** الإيرادات المالية من إقفال الموانئ خلال عام 2020 حوالي 11 مليار دولار أمريكي، كما تأثرت ليبيا كغيرها من الدول بجائحة كورونا سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال تدني إيرادات

النفط الخام بسبب تدني أسعاره إلى مستويات غير مسبوقة من قبل، أو بشكل غير مباشر من خلال الضرر الذي لحق **بالقطاع** الخاص، **مما جعل حكومة الوفاق تقوم بتغطية** احتياجاتها التمويلية بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي، حيث بلغ إجمالي التمويل عام 2020 حوالي 62.7 مليار، كما تم تغطية العجز في ميزان المدفوعات بقيمة **8.6** مليار دولار من احتياطيات المصرف المركزي.

ولِمُعالجة التشوهات في سعر الصرف وتعدد **أسعاره، ولخلق بيئة مُنافسة؛ شرع مصرف ليبيا المركزي** في تخفيض قيمة الدينار الليبي أمام وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 70.0% ليصبح كل دينار ليبي يُعادل 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يُعادل ٤.٤٨ دولار. أما عن أداء الاقتصاد الليبي خلال عام 2021 فقد ساده مناخ من التفاؤل في ظل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، حيثُ شهد الاقتصاد الليبي تعافياً تدريجياً. وفيما يلي لمحة عن أبرز التطورات التي شهدها الاقتصاد الليبي.

1.2.1 القطاع الحقيقي:

أظهرت **البيانات** الأولية الصادرة عن وزارة التخطيط تَعَافى الاقتصاد الليبي عام 2021 من حالة الأزمة التي أصابته خلال عام 2020. كما أظهرت أيضاً تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 80.8% وهو الأعلى بين دول شمال أفريقيا والدول العربية المصدرة للنفط، حيث لا يزال قطاع النفط المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيثُ بلغ متوسط إنتاج النفط حوالي 1.65 مليون برميل في اليوم، **حيث** ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية واستقرار انتاجه على دعم الانتعاش العام، مما أدي إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار الحكومي، والذي ساهم بدوره في تعافي الاستهلاك الخاص، كما شهدت القطاعات غير النفطية هي الأخرى نمواً بلغ 118.0% .

وقد أدى هذا النمو الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 816.1 ديناراً خلال عام 2020، إلى 1455.6 ديناراً خلال عام 2021.

الجدول رقم (1-1) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تقديرات

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2019	99,113.0	7,373	1,344.3
2020	61,008.9	7,476	816.1
2021	110,303.6	7,580	1,455.2

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

(هذا التباين الملحوظ في متوسط نصيب الفرد يعزى بشكل رئيسي إلى اضطرابات الإنتاج وأسعار النفط الخام هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى تباين البيانات المتعلقة بعدد السكان بين مصلحة الإحصاء والتعداد، ومركز المعلومات والتوثيق، وبيانات السجل المدني).

أما فيما يخص مُعدلات التضخم، فقد ساهمت جملة من العوامل خلال عام 2021 في تحقيق معدل تضخم متدنٍ بالرغم من تخفيض قيمة الدينار الليبي بنسبة 70.0% مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، وهو معدل يوحي بنوع من الاستقرار الاقتصادي والنجاح في التحكم في التوازنات الاقتصادية العامة. وتجدر الإشارة إلى أنّ تراجع نسبة التضخم تعود إلى تراجع فجوة سعر الصرف من 188.0% عام 2020 إلى 13.0% عام 2021. فضلاً عن تلاشي عوامل المضاربة بشراء الدولار بصكوك، وتراجع العمولات على نقاط البيع نتيجة توفر السيولة في

المصارف التجارية.: حيث أظهرت بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد، أن معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بلغ 6.8% في نهاية عام 2021 ، ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 628.6 عام 2020 إلى275.7 عام 2021، وتركز هذا الارتفاع في أسعار مجموعة النقل بنسبة 6.7%، وارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الاتصالات بنسبة 6.3%، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار مجموعة الغذاء والمشروبات بنسبة 3.6%، في حين تراوحت نسب الارتفاع في باقي المجموعات السلعية والخدمية ما بين 3.2% لمجموعة الصحة ونسبة 0.2% لمجموعة التبغ، كما تظهر البيانات أيضاً تراجع معدل التضخم الأساسي من 2.9% عام 2020 إلى 2.1% عام 2021.

أما على صعيد معدل البطالة: تشير التقديرات الأولية بلوغ معدل البطالة نسبة تتراوح ما بين 14-17% تقريباً عام 2021، إلا أن تكدس العاملين في القطاع العام وصل إلى مستوى 2.3 مليون موظف، هذه النسبة تشير إلى وجود بطالة مقنعة بنسبة عالية، ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة عام2022 في حال استمرار الصراع السياسي وضعف مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (1-2) الرقم القياسي لأسعار المستهلك

المجموعات الرئيسية	الوزن	2020	2021	المعدل (%)
الغذاء والمشروبات	388	303.0	314.0	3.6
التبغ	7	263.6	264.2	0.2
الملابس والأحذية	64	410.1	416.6	1.6
السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود	227	175.1	177.3	1.3
الأخرى	49	342.7	353.2	3.1
الأثاث والأجهزة المنزلية	41	327.1	337.6	3.2
الصحة	81	183.6	195.9	6.7
النقل	27	78.3	83.2	6.3
الاتصالات	28	206.3	204.8	-0.7
الترفيه والثقافة	40	379.9	380.0	0.0
التعليم	17	339.4	342.1	0.8
المطاعم والفنادق	31	281.5	289.3	2.8
السلع والخدمات الأخرى				
الرقم القياسي العام	1000	268.2	275.7	
معدل التضخم السنوي (%)	-	1.5	2.8	

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط (100=2008)

2.2.1 المالية العامة:

الإنفاق العام: يعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية حيث يسهم بشكل فعّال في التوازن الاقتصادي، كما أن له دوراً جوهرياً في توجيه السياسة المالية نحو تحقيق الأهداف المرجوة، ولا سيما تلك الأهداف المرتبطة بأهداف السياسات الاقتصادية والتي تتمثل في: تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق التوظيف الكامل (محاربة البطالة)، الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)، وتحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).

وتبعاً للتقسيم الإداري يقسم الإنفاق الحكومي إلى خمسة أبواب هي: الأجور والمرتبات وما في حكمها، والتسيير والتشغيل والتجهيز، التنمية، الدعم، والطوارئ، حيث بلغ حجم الإنفاق العام حوالي 85.5 مليار دينار عام 2021 موزعة على بواب الميزانية الخمسة:

• **الأجور والمرتبات وما في حكمها:** بلغ إجمالي بند **الأجور** والمرتبات وما في **حكمها** حوالي 33.1 مليار دينار، أي ما يعادل 38.6% من إجمالي الإنفاق العام، ومن المتوقع أن ترتفع قيمة هذا البند لعام 2022 وذلك بسبب زيادة مرتبات قطاع التعليم والصحة وغيرها من القطاعات، بالإضافة إلى العمل لإعداد جدول موحد للمرتبات، حيث يقدر بند الأجور والمرتبات بحوالي 57 مليار دينار، الأمر الذي سيولد المزيد من الضغوط على وضع الميزانية العامة إذا لم تصاحبه سياسات لإصلاح سياسة الدعم والإعانات والاستخدام.

• **التسيير والتشغيل والتجهيز:** بلغ إجمالي ما تم إنفاقه على الباب الثاني حوالي 8.0 مليار دينار، أي ما يعادل 9.3% من إجمالي الإنفاق العام.

• **التنمية:** **بعد أن كانت المخصصات لهذا الباب لا تتجاوز نسبة 4.0% من إجمالي الإنفاق الكلي** إلا أن مخصصات هذا البند خلال 2021 شكلت نسبة 28.0% من هيكل الإنفاق العام وهذا الارتفاع في نفقات التحول كان في إطار خطة حكومة الوحدة الوطنية في تحريك عجلة الاقتصاد وإعادة الحياة لمشروعات التنمية المتوقفة.

• **الدعم:** بلغ إجمالي ما تم إنفاقه على الباب الرابع (الدعم) حوالي 20.8 مليار دينار، أي **حوالي** 24.3% **من إجمالي** الإنفاق العام، وقد بلغ إجمالي ما تم إنفاقه على دعم المحروقات حوالي 10.0 مليار دينار أو ما نسبته 47.9% من إجمالي الدعم، فيما بلغت نسبة تغطية علاوة الأبناء حوالي 21.2%، كما بلغت نسبة صندوق دعم الزواج نسبة 10.0%، بينما بلغت نسبة دعم الأدوية إلى إجمالي الدعم الممنوح لعام 2021 حوالي 14.2%.

الشكل البياني رقم (1-1) هيكل نفقات الدعم

المصدر : وزارة المالية

الإيرادات العامة: لايزال هيكل الإيرادات العامة هشاً بسبب اعتماده الكلي على إيرادات قطاع الهيدروكربونات، حيث بلغ إجمالي الإيرادات المحققة لعام 2021 حوالي 105.6 مليار دينار، منها:

- 103.4 مليار دينار إيرادات النفط، وتساهم بنسبة 97.9% في هيكل الإيرادات.
- 798.6 مليون دينار إيرادات الضرائب، وتساهم بنسبة 0.8% في هيكل الإيرادات.
- 310.8 مليون دينار إيرادات الجمارك، وتساهم بنسبة 0.3% في هيكل الإيرادات.
- 1.141 مليار دينار إيراد عام، وتساهم بنسبة 1.0% في هيكل الإيرادات.

ويعزى ارتفاع إيرادات النفط الخام إلى ارتفاع **كلاً** من الإنتاج وأسعار النفط الخام، علاوة على تغيير سعر صرف الدينار الليبي أمام وحدة حقوق السحب، مما انعكس ذلك على ارتفاع فاتورة إيرادات النفط الخام المقومة بالدولار الأمريكي كما تُظهر البيانات أيضاً ارتفاع انتاج النفط الخام من 417 ألف برميل في اليوم عام 2020، إلى 1.125 ألف برميل في اليوم عام 2021، كما ارتفعت أسعار النفط الخام من 42 دولارًا في المتوسط عام 2020 إلى 71 دولارًا للبرميل عام 2021.

الشكل البياني رقم (1-2) هيكل الإيرادات

المصدر: وزارة المالية

وكمحصلة لتحسن الإنتاج وأسعار النفط الخام حققت الميزانية العامة فائضاً خلال عام 2021 بلغ 19.9 مليار دينار أي ما نسبته 8.61% من الناتج المحلي الإجمالي.

3.2.1 القطاع النقدي:

تسمت السياسة النقدية في ليبيا خلال عام 2021 بالاستمرار في مواجهة الطلب المتزايد على النقود الى جانب السعي لإعادة الثقة في القطاع المصرفي الذي تأثر سلباً بالتحديات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها ليبيا، حيث بدأ هذا القطاع في تنفيذ قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) 2021 الصادر في 16 ديسمبر 2020، والقاضي بتخفيض قيمة الدينار الليبي بنسبة 70% أمام وحدة حقوق السحب الخاصة، حيث نص القرار على توحيد سعر الصرف لكافة الأغراض الحكومية والتجارية والشخصية بدءًا من الثالث من يناير 2021، وبعد صدور منشور مصرف ليبيا المركزي باشرت أغلب المصارف التجارية في بيع النقد الأجنبي لكافة الأغراض، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدينار الليبي مُقابل العُملات الأخرى في السوق الموازية، حيث بلغ متوسط سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية 5.06 دينار لكل دولار مقابل 5.6 دينار لكل دولار عام 2020، لتتراجع بذلك فجوة سعر الصرف من 188.0% عام 2020 إلى 13.0% عام 2021. ويعد سعر الصرف الرسمي عند هذا المستوى سعرَ صرف ملائم للاقتصاد، حيث حقق أهداف التوازنات العامة في الاقتصاد في ظل استمرار التوسع في الإنفاق العام وسيطرة الإنفاق الاستهلاكي على هيكل الإنفاق العام، كما شهدت أغلب المؤشرات الاقتصادية تحسناً ملحوظاً، إذا ما قورنت بالسنوات **السابقة**.

أما فيما يتعلق بعرض النقود (M2) فقد انكمش بشكل ملحوظ بمقدار 25 مليار دينار وبنسبة 20.0% وهو أعلى معدل انكماش مقارنة بعام 2020، حيث بلغ عرض النقود 100.6 مليار دينار نهاية عام 2021، مقابل 125.5 مليار دينار عام 2020، ومن هذا التراجع في عرض النقود نلاحظ مدى تحقيق أحد الأهداف الأساسية لسعر صرف الدينار الليبي وذلك من خلال امتصاص جزء كبير من السيولة في الاقتصاد للوصول إلى مقدار توازني يمكن مصرف ليبيا المركزي من الدفاع عن سعر الصرف الحالي أو مراجعته.

4.2.1 التجارة الخارجية:

تشكل الصادرات النفطية أكثر من 91% من إجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي وتعد المصدر الرئيسي للنقد الاجنبي وفي المقابل يعتمد الاقتصاد الليبي في تمويل احتياجاته من السلع؛ على الاستيراد من الخارج نتيجة لضعف منظومة الإنتاج المحلي.

الجدول رقم (1-3) الميزان التجاري الليبي (مليون دينار)

البيان	2018	2019	2020	2021
الميزان التجاري	23164.5	15848.8	901.6	69,029.2
الصادرات	41492.4	40640.2	12,942.9	145,336.6
الصادرات النفطية	38545.2	38389.5	10,377.0	139,192.7
الصادرات غير النفطية	2947.1	2250.8	2,595.9	6,143.9
إجمالي الواردات	18235.9	24791.4	12,041.3	76,307.4

المصدر:مصرف ليبيا المركزي

تشير البيانات بالجدول رقم(1-3)إلى أن الميزان التجاري في ليبيا حقق العديد من التطورات متأثراً بالأوضاع الاقتصادية والتي كان لها انعكاساتها الواضحة على العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، ومعدلات النمو الاقتصادي للبلاد بشكل عام، وقد شملت هذه التطورات ارتفاع إجمالي قيمة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) لتصل إلى 221.6 مليار دينار عام 2021، مقابل 24.9 مليار دينار عام 2020، كما ارتفعت حصيلة الصادرات لتصل إلى 145.3 مليار دينار عام 2021، مقابل 12.9 مليار دينار عام 2020. ومن جانب آخر ارتفعت قيمة الواردات من السلع المختلفة خلال عام 2021 لتصل إلى أعلى مستوى لها لتصل إلى 76.3 مليار دينار مقابل 12.4 مليار دينار عام 2020، ويعزى ارتفاع حجم الواردات في عام 2021 إلى تغيير سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، بقرار من مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) لسنة 2020 والذي بدأ العمل به منذ 30 يناير2021.

02

الفصل الثاني
تطور الأطر التشريعية ونظام البنية التحتية للقطاع المصرفي الليبي

نظراً للدور الحيوي الذي تؤديه الأنظمة المالية والمصـرفية في النشـاط الاقتصـادي، وذلك باعتبارها المَّكون الرئيسي للنظام المالي والمحرك الرئيسي لتمويل عملية التنمية، وتوفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتحقيق التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق أهتم مصرف ليبيا المركزي بالعمل على تطوير البنية التحتية المالية والمصـرفية؛ حيث اضطلع بدوره في مراقبة القطاع المصـرفي من خلال وضع التشـريعات والتعليمات والنظم الرقابية بما يتلاءم وتطور أنظمة الدفع والتسـوية، فضـلاً عن تطبيق المعايير والمبادئ الدولية فيما يتعلق بتطوير التعليمات الخاصة بالمخاطر وتطبيقات " بازل والحوكمة ".

يلقي هذا الفصـل الضـوء على تطور الصـيرفة الإسلامية في القطاع المصـرفي الليبي، بالإضافة إلى الإطار المؤسسي الذي يحكم أنشطة الاستقرار المالي، كما يتطرق إلى أهم **المستجدات التشريعية** التي إتاهجها مصـرف ليبيا المركزي لضـمان سلامة القطاع المصـرفي والمالي، ودعم استقراره وتعزيز الإشراف والرقابة عليه.

1-2 الصيرفة الإسلامية في ليبيا:

تضـم السـوق المصـرفية الليبية (20) مصـرفاً، وتزاول أعمالها بموجب موافقة مصـرف ليبيا المركزي، وذلك لتقديم كافة أنواع الخدمات المصـرفية، بالإضافة إلى المنتجات المصـرفية الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتنقسِم المصارف الليبية إلى (4) مصارف إسلامية كاملة، (16) مصرفاً تجارياً يزاول (12) منها أنشطة الصيرفة الإسلامية بموجب موافقة مصرف ليبيا المركزي. وازداد الاهتمام بالصيرفة الإسلامية في ليبيا بعد صدور القانون رقم (46) لسنة 2021 بتعديل قانون المصارف رقم (1) لسنة (2005) بإضافة فصل خاص بالصـيرفة الإسلامية، ومن ثَمَّ صُدورُ القانون رقم (1) لسـنة 2013 بشـأن منع المعاملات الربوية. وقد بادرت العديد من الجمعيات العمومية بالمصارف إلى اتخاذ قرارات بالتحول للعمل بالصيرفة الإسلامية سواء بشـكلها الكامل أو الجزئي، مُسـتندة في ذلك لخارطة الطريق التي حددها مجلس إدارة مصـرف ليبيا المركزي بكتيب القواعد والضوابط المنظمة لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية سنة 2012، وأصبحت تتسابق لإتمام متطلبات التحول المطلوب والحصول على اعتماد من مصرف ليبيا المركزي بذلك.

الجدول رقم (2-1) المصارف الإسلامية في ليبيا 2021

ت	اسم المصرف	هيكل الملكية	تاريخ التأسيس	رأس المال المكتتب فيه	رأس المال المدفوع
1	المصرف الإسلامي الليبي	قطاع خاص 100%	2017/07/09	250	250
2	مصرف اليقين	قطاع خاص 100%	2019/09/19	250	100
3	مصرف الأندلس	قطاع خاص 100%	2020/07/07	250	100
4	مصرف النوران	قطاع عام وشريك أجنبي 50%	تم منحه موافقة بالتحول إلى مصرف إسلامي بتاريخ 2020/06/04	250	100

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

1.1.2 تحول المصارف التقليدية إلى العمل بالصيرفة الإسلامية:

نظّم كتيب القواعد والضوابط المنظمة لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية في ليبيا المعتمدة من قبل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي سنة 2012؛ أنماطَ وأشكال الإجراءات والمستندات المطلوبة لتحول المصارف التقليدية للعمل بالصيرفة الإسلامية، حيث تم تصنيفها إلى مستويين على النحو التالي:

1.1.1.2 التحول الكامل:

وهو ما عبر عنه كتيب القواعد والضوابط بالمستوى الثاني من مستويات التحول، ويقصد به تحول المصرف إلى مصرف إسلامي بالكامل، بحيث يتم التوقف عن ممارسة أي أعمال لا توافق الشريعة الإسلامية، وإحلال مكانها بدائل شرعية، ويشترط التحول وفق هذا المستوى : تغيير الوضع القانوني للمصرف (عقد التأسيس، النظام الأساسي) وكذلك تعديلاً في رأس المال ليوافق الحد الأدنى المنصوص عليه في كتيب الضوابط، وهو مائتان وخمسون مليون دينار ليبي، موزعة على شكل أسهم، كل سهم قيمته مائة دينار ليبي، ويتم دفع أربعة أعشار رأس المال المصرح به، ويستكمل دفع بقية القيمة خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح المصرف الموافقة النهائية، والإذنِ بممارسة أعماله.

2.1.1.2 التحول الجزئي-التدريجي (فتح الفروع والنوافذ):

وهو ما عبر عنه كتيب القواعد والضوابط بالمستوى الثالث، ويقصد به فتح الفروع والنوافذ لتقديم الخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بعد تأهيل هذه الفروع والنوافذ لتكون قادرة على ممارسة العمل المصرف الإسلامي، ويشترط التحول وفق هذا المستوى : التعديل في أغراض المصرف المنصوص عليها بعقد التأسيس وبنظامه الأساسي فقط.

3.1.1.2 المصارف التي لديها قرارات بالتحول الكلي والجزئي للصيرفة الإسلامية:

وفي إطار الاختصاصات المُسندة لهيئة الرقابة الشرعية المركزية، فقد اعتمدت الهيئة؛ تعيين أعضاء عدد (16) هيئةٍ للرقابة الشرعية من بين المقيدين بسجل قيد المراقبين بهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية؛ التي تشرف عليها الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، استناداً لقرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (53) لسنة 2017، وبيانه كالتالي:

الجدول رقم (2-2) مراحل تحول المصارف التجارية للصيرفة الإسلامية

التحول الكامل	التحول الجزئي
الجمهورية	الوحدة
الصحاري	التجاري الوطني
الواحة	السراي للتجارة الاستثمار
الإجماع العربي	المتحد للتجارة والإستثمار
النوران (أنهى عملية التحول في شهر يونيو 2020)	شمال أفريقيا
مصارف لم تتخذ أي إجراء بالتحول	الأمان للتجارة والإستثمار
الوفاء	الخليج الأول الليبي
التجارة والتنمية	التضامن (التجاري العربي)
الليبي الخارجي	المتوسط

المصدر:مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (2-3) فروع المصارف التجارية التي تمارس أعمال الصيرفة الإسلامية (2019 - 2021)

ت	اسم المصرف	2019		2020		2021	
		الفروع	النوافذ*	الفروع	النوافذ*	الفروع	النوافذ*
1	الجمهورية	11	152	11	152	11	152
2	التجاري الوطني	0	69	0	69	0	69
3	الوحدة	2	81	2	81	2	81
4	الصحاري	1	53	1	53	1	53
5	شمال أفريقيا	1	62	1	62	1	62
6	المتحد للتجارة والاستثمار	1	10	1	10	1	13
7	الواحة	5	0	5	0	7	0
8	التضامن (التجاري العربي)	0	0	1	0	1	0
9	الإجماع العربي	1	13	1	13	1	13
10	مصرف المتوسط	0	0	0	0	2	0
11	الأمان للتجارة والاستثمار	1	0	1	0	1	0
12	السراي للتجارة والاستثمار	3	0	3	0	2	0
13	الإسلامي الليبي	5	0	6	0	11	0
14	النوران	1	0	1	0	5	0
15	اليقين	1	0	2	0	8	0
16	الأندلس	0	0	1	0	1	0
الإجمالي		33	440	37	440	55	440

(*) النوافذ مُخصصة لتقديم التمويلات بالمرابحة للأفراد فقط (سيارات، أثاث، مواد بناء وكهرومنزلية) وتلقي طلبات التمويل وإحالتها للفروع ومراكز المبيعات.

المصدر:مصرف ليبيا المركزي

4.1.1.2 التعليمات الصادرة بخصوص تنظيم أعمال الصيرفة الإسلامية خلال الفترة من 2019-2021:

شهدت هذه الفترة صدور منشورات عدة أهمها:

- المنشور رقم إ ر م ن رقم (2019/3) بضوابط تحديد سقف عمليات المرابحة المصرفية للآمر بالشراء للأفراد.
- المنشور إ ر م ن رقم (2019/8) الصادر بتاريخ 2019/11/26، بشأن تعميم المعيار المصرفي رقم (15) لسنة 2019، المنظم المعيار المنظم لعمليات المشاركة المالية.
- المنشور إ ر م ن رقم (2020/4) الصادر بتاريخ 2020/07/12، بشأن تعميم المعيار المصرفي رقم (16) لسنة 2020، المنظم المعيار المنظم لعمليات الاستصناع والاستصناع الموازي.
- المنشور إ ر م ن رقم (2020/5) الصادر بتاريخ 2020/08/17، بشأن تعميم المعيار المصرفي رقم (17) لسنة 2020، المنظم المعيار المنظم لعمليات السلم والسلم الموازي.
- المنشور رقم إ ر م ن رقم (2020/6) بالإيقاف المؤقت عن العمل بصيغتي التمويل المحلي للمضاربة والوكالة بالاستثمار.
- المنشور إ ر م ن رقم (2021/4) الصادر بتاريخ 2021/10/27، بشأن تعميم المعيار المصرفي رقم (18) لسنة 2021، المعيار المنظم للتعدي والتقصير في العقود.

5.1.1.2 هيئة الرقابة الشرعية المركزية التابعة لمصرف ليبيا المركزي:

تأسست الهيئة المركزية للرقابة الشرعية امتثالاً لحكم المادة مائة مكرر (6) من القانون رقم (46) لسنة 2012 بشأن إضافة فصل خاص للصيرفة الإسلامية للقانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، وقد حدد قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (6) لسنة 2013، مهام واختصاصات هذه الهيئة ونظم أعمالها، وقد ضمت في عضويتها التخصصات الآتية :

1. رئيس الهيئة.
2. العضو التنفيذي.
3. الأعضاء الشرعيين وعددهم 4.
4. العضو الاقتصادي.
5. العضو القانوني.
6. العضو المصرفي.

وقد قامت الهيئة المركزية للرقابة الشرعية بإصدار عدة آراء وفتاوى تتعلق بالقضايا المصرفية الشرعية الخلافية المستحدثة، بالإضافة إلى إصدار مجموعة من المعايير المصرفية على النحو الموضح بالجدول.

الجدول رقم (2-4) قائمة بالمعايير التي أصدرتها الهيئة المركزية للرقابة الشرعية في ليبيا منذ تأسيسها حتى 2021

رقم المعيار	بيان المعيار المصرفي	رقم المنشور	التاريخ
(1)	المعيار المنظم لعملية بيع المرابحة للآمر بالشراء	2015/4	2015/5/24
(2)	المعيار المنظم لفتح الحساب الجاري وحركة النقد المودع فيه	2015/4	2015/5/24
(3)	المعيار المنظم لبيع العملات	2015/4	2015/5/24
(4)	المعيار المنظم للقرض الاجتماعي الحسن	2015/4	2015/5/24
(5)	المعيار المنظم للبطاقات المصرفية الإلكترونية	2017/1	2017/1/1
(6)	المعيار المنظم للخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية (SMS)	2017/1	2017/1/1
(7)	المعيار المنظم لنسبة السيولة القانونية	2017/1	2017/1/1
(8)	المعيار المنظم للقوائم المالية	2015/6	2015/11/24
(10)	المعيار لمنظم لعملية الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	2016/10	2016/8/16
(11)	المعيار المنظم للاعتمادات المستندية	2017/6	2017/3/7
(12)	المعيار المنظم لحساب الاستثمار المشترك	2018/3	2018/2/1
(13)	المعيار المنظم للحوالات المصرفية بالعملات الأجنبية	2018/4	2018/5/9
(15)	المعيار المنظم لعمليات المشاركة المالية	2019/8	2019/11/26
(16)	المعيار المنظم لعمليات الاستصناع والاستصناع الموازي	2020/4	2020/7/12
(17)	المعيار المنظم لعمليات السلم والسلم الموازي	2020/5	2020/8/17
(18)	المعيار المنظم للتعدي والتقصير في العقود	2021/4	2021/10/27

المصدر:مصرف ليبيا المركزي

2.2 التطورات التشريعية لتعزيز الاستقرار المالي المصرفي:

وعلى صعيد التطورات التشريعية والمؤسساتية لتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، عُقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي لعام 2020 بتاريخ 16 /12/ 2020، وذلك في إطار الجهود المبذولة لإنهاء الانقسام الإداري وتوحيد مؤسسات الدولة، حيث انبثق عن هذا الاجتماع توافق الآراء على صدور قرار بتعديل سعر صرف الدينار الليبي من 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة إلى 0.1555، ونص القرار على أن يبدأ العمل بالسعر الجديد بداية من العام 2021.

واستناداً على أحكام قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، يقوم مصرف ليبيا المركزي بتطبيق أدوات السياسات الاحترازية الكلية والجزئية، منها متطلبات الاحتياطي القانوني الإلزامي والذي يبلغ 20% من إجمالي الخصوم الإيداعية ، وكذلك وضع حدود على التركيزات القطاعية بحيث لا يتجاوز صافي المحفظة الائتمانية المباشرة لأي مصرف نسبة 70% من إجمالي خصومه الإيداعية، ويتحدد هيكل المحفظة الائتمانية المباشرة للمصرف؛ بحيث لا تتجاوز التسهيلات الممنوحة في كل فئة من الفئات المكونة لهذه المحفظة ما نسبته 30%، وتحديد نسبة السيولة بـ : 25% من إجمالي الخصوم الإيداعية لدى المصارف، إضافة إلى وضع تعليمات لتطبيق بازل (III)، وجاري العمل على إصدار تعليمات تشمل نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، كما أنه يتوفر باحتساب نسبة المديونية الأفراد إلى دخلهم بشكل سنوي، وكذلك يتم وضع حدود على نسبة المديونية إلى الدخل بما يعادل إجمالي مرتب سنتين.

وفيما يخص تطورات البنية التحتية وتطورات نظم المدفوعات ونظم المعلومات الائتمانية، تتوفر لدى القطاع المصرفي في ليبيا خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، وكذلك يتم استعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، كما يتوفر نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS)، ونظام التقاص الإلكتروني ونظام المفتاح الوطني، بالإضافة إلى نظام استعلامات ائتماني عام عن فئة الشركات والأفراد. وكذلك يتوفر دليل إرشادي لحوكمة القطاع المصرفي ملزمٌ للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

1.2.2 المناشير الصادرة:

أما فيما يتعلق بأهم المنشورات الصادرة خلال عامي 2020 و2021 قام مصرف ليبيا المركزي بتطبيق عدة إجراءات، أهمها:

- المنشور رقم (2020-1) بشأن إنشاء ترتيب إداري بالمصارف لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة.
- المنشور رقم (2020-2) بشأن ضوابط تنظيم إجراءات فتح الاعتمادات المستندية خلال الأزمة الراهنة.
- المنشور رقم (2020-3) بشأن حماية عملاء المصارف.
- المنشور رقم (2020-4) بشأن المعيار المصرفي رقم (16) المنظم لعمليات الاستطلاع والاستطلاع الموازي.
- المنشور رقم (2020-5) بشأن المعيار المصرفي رقم (17) المنظم لعمليات السلم والسلم الموازي.
- المنشور رقم (2020-6) بشأن إيقاف مؤقتٍ للعمل بصيغتي التمويل المحلي والمضاربة والوكالة بالاستثمار بالمصارف.
- المنشور رقم (2020-7) بشأن التحوط عند إبرام أية عقود أو اتفاقيات في مجال التعاون الفني مع شركات الدفع والحلول الإلكترونية.
- المنشور رقم (2020-9) بشأن الضوابط المنظمة لإجراءات فتح الاعتمادات المستندية وبيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية، والدراسة، والعلاج، والمغتربين.
- المنشور رقم (2021-1) بشأن إلغاء فقرة (21) بالمنشور رقم (4) لسنة 2003، والتي تنص على ألا يكون الاعتماد قابلاً لفتح اعتمادات أخرى على قوته Bank to Back.
- المنشور رقم (2021-2) بشأن دليل حوكمة عمل الامتثال بالمؤسسات المالية.
- المنشور رقم (2021-3) بشأن فرض غرامات مالية على المصارف العاملة بليبيا نتيجة ترجيع الصكوك لأسباب غير حقيقية وواهية يتحملها المصرف ولا يتحملها الزبون.
- المنشور رقم (2021-4) بشأن المعيار المصرفي رقم (18) المنظم للتعدي والتقصير في العقود.
- المنشور رقم (2021-5) بشأن الضوابط المنظمة لإجراءات فتح الاعتمادات المستندية.
- المنشور رقم (2021-6) بشأن الضوابط المنظمة لبيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والدراسة والعلاج.

2.2.2 الرسائل الدورية:

أما فيما يتعلق بالتعليمات الأخرى المُتمثلة في الرسائل الدورية التي قام المصرف بإصدارها، فكان من أهمها:

- الرسالة رقم (2020-39) بشأن التعليمات التنفيذية حول استيفاء ضريبة الدمغة على المحررات والتصرفات التي تبرمها المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية.
- الرسالة رقم (2020-49) بشأن التقيد التام بعدم التعامل مع أي أطراف أو منظمات خارجية لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني أو إصدار بطاقات مسبقة الدفع، تحت أي مسمى بدون موافقة مصرف ليبيا المركزي.
- الرسالة رقم (2020-57) بشأن ضوابط تنظيم تداول مستندات الشحن للاعتمادات المستندية خلال الأزمة الراهنة (فيروس كورونا).
- الرسالة رقم (2020-85) بشأن وقائع التزوير والاختلاس والاحتيال والاعتداءات التي تتعرض لها المصارف.
- الرسالة رقم (2020-157) بشأن الحفاظ على سرية المراسلات والمعلومات المتعلقة بعمليات الاشتباه ووضع الإجراءات التنظيمية المتعلقة بتوعية موظفي المصارف في هذا الخصوص.
- الرسالة رقم (2021-83) بشأن تعميم نموذج تقييم اعمال وحدات الامتثال بالمصارف.
- الرسالة رقم (2021-97) بشأن تعميم نموذج بيانات خدمات الدفع الإلكتروني.
- الرسالة رقم (2021-99) بشأن بدء العمل بالهوية المصرفية الليبية IBAN.

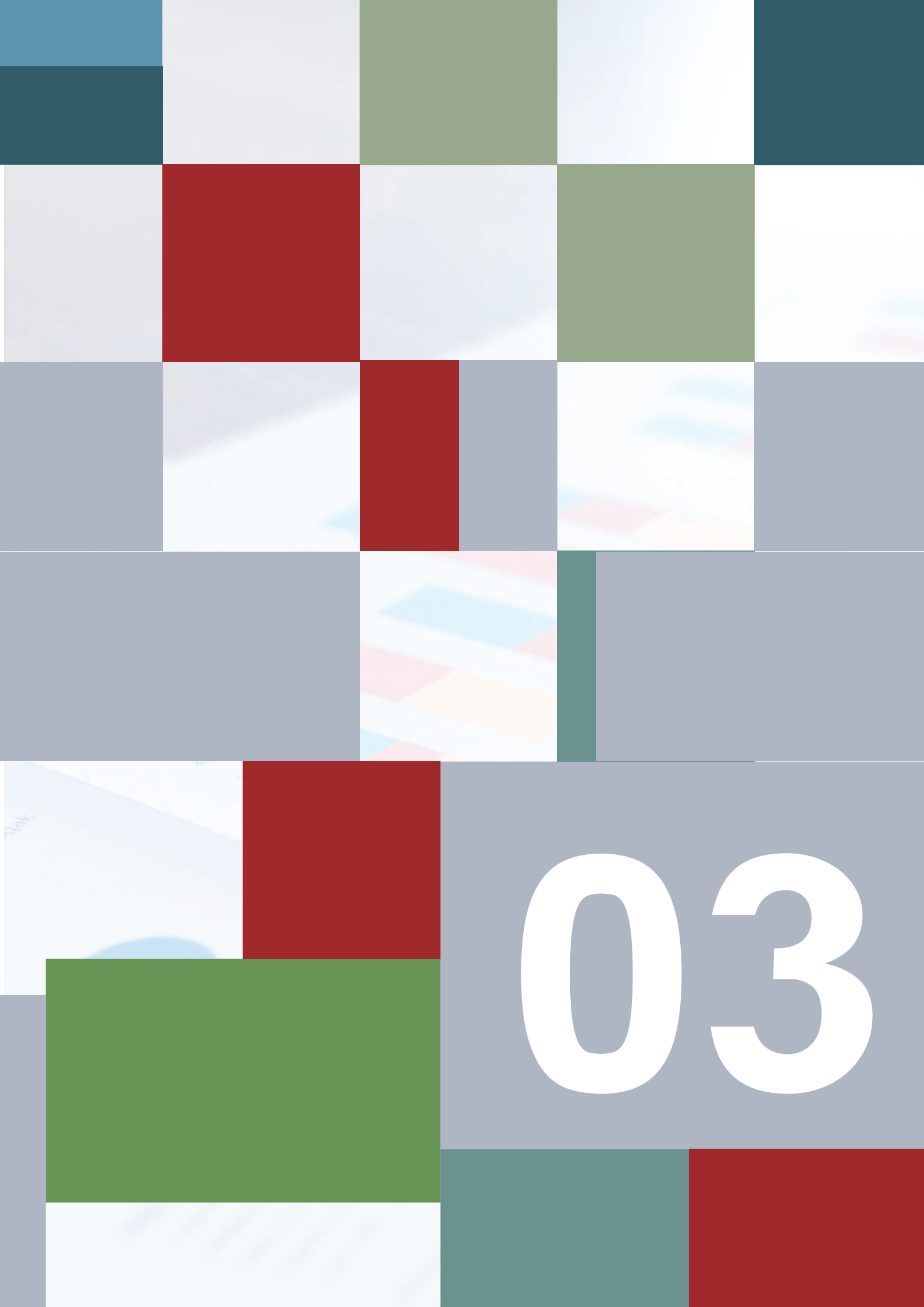
03

الفصل الثالث
تطورات القطاع المالي المصرفي

1-3 ملخص لأداء المصارف التجارية خلال العام 2021:

شَهِدت البيانات المالية للمصارف في نهاية عام 2021 بعض التغيرات مُقارنة عما كانت عليه في نهاية عام 2020 وذلك على النحو الآتي:

- ارتفع إجمالي أصول المصـــارف (باستثناء الحسابات النظامية) من 126.1 مليار دينار في نهاية عام 2020 إلى نحو 136.0 مليار دينار في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو قدره 7.8%، وقـد شكلت الأصول السـائلة (البالغة 93.0 مليار دينار) من إجمالي الأصول ما نسبته 68.4%.

الشكل البياني رقم (3-1) إجمالي أصول المصارف التجارية (مليون دينار)

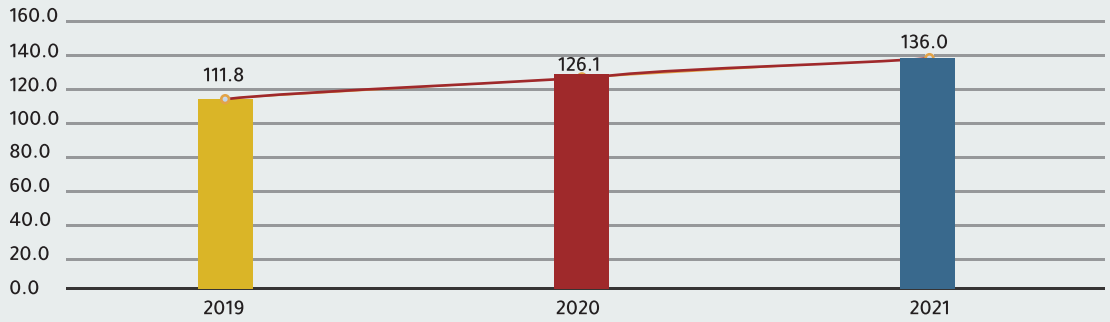

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- انخفض إجمالي ودائع المصارف التجارية (تحت الطلب وشهادات الإيداع) لدى المصرف المركزي بما فيها الاحتياطي الإلزامي من نحو 85.4 مليار دينار في نهاية عام 2020 إلى نحو 78.6 مليار دينار في نهاية عام 2021، أي بمعدل بلغ 7.9%، والتي يشكل منها الاحتياطي الإلزامي نحو 18.4 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من المصارف التجارية من 17.0 مليار دينار في نهاية عام 2020 إلى 19.6 مليار دينار في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو بلغ 15.5%، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 21.3%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 14.4%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2021 ما قيمته 13.2 مليار دينار، وما نسبته 67.0% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 33.0% والتي بلغت قيمتها نحو 6.5 مليار دينار.

الشكل البياني رقم (3-2) إجمالي رصيد القروض الممنوحة من المصارف التجارية (مليون دينار)

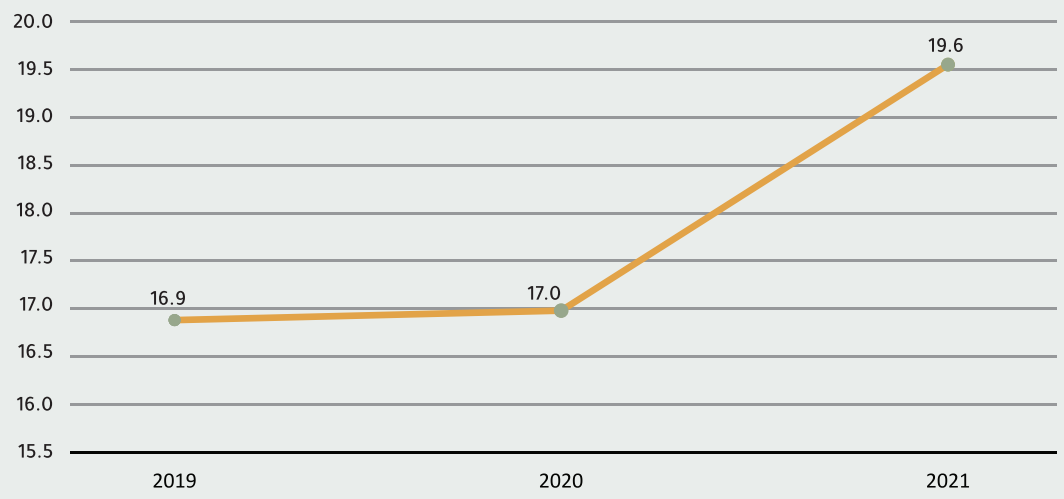

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- بلغت نسبة تغطية مخصص الديون المشكوك فيها لإجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة نسبة 18.7% في عام 2021 مقابل نسبة 20.9% في عام 2020.
- انخفضت ودائع العملاء لدى المصارف التجارية من 102.2 مليار دينار في نهاية عام 2020، إلى 92.1 مليار دينار في نهاية عام 2021، أي بمعدل 9.9%، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 79.4% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل نسبة 20.3% من إجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الادخار نسبة 0.3 % فقط من إجمالي الودائع.

وفيما يتعلق بتوزيع هذه الودائع فقد بلغت ودائع القطاع الخاص في نهاية عام 2021 ما قيمته 55.3 مليار دينار، وما نسبته 60.0% من إجمالي الودائع، فيما شكل رصيد ودائع القطاعين العام والحكومي النسبة الباقية وقدرها 40.0% أي ما قيمته 36.8 مليار دينار، منها 25.3 مليار دينار ودائع لشركات ومؤسسات القطاع العام ونحو 11.5 مليار دينار ودائع حكومية.

الشكل البياني رقم (3-3) إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف التجارية (مليون دينار)

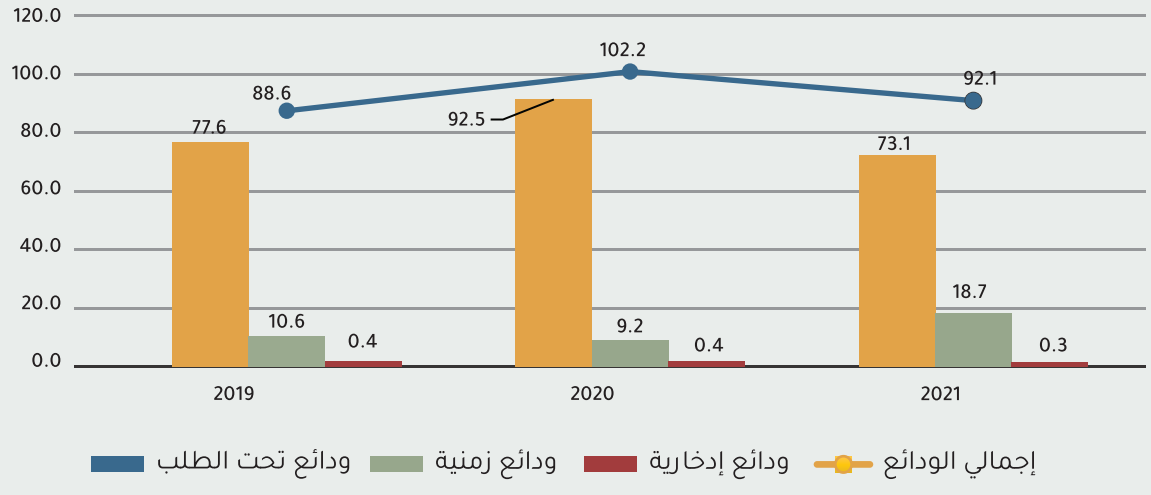

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- ارتفع إجمالي حقوق الملكية في المصارف التجارية من 6.8 مليار دينار في نهاية عام 2020 إلى7.6 مليار دينار في نهاية عام 2021، وبمعدل 10.7%.
- ارتفعت أرباح المصارف التجارية (قبل خصم المخصصات والضرائب) خلال عام 2021 بمعدل 93.3% لتصل إلى 1,176.9 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال عام 2020 والتي سجلت نحو 608.7 مليون دينار.

الشكل البياني رقم (3-4) أرباح المصارف في (2020-2021) قبل خصم المخصصات والضرائب (مليون دينار)

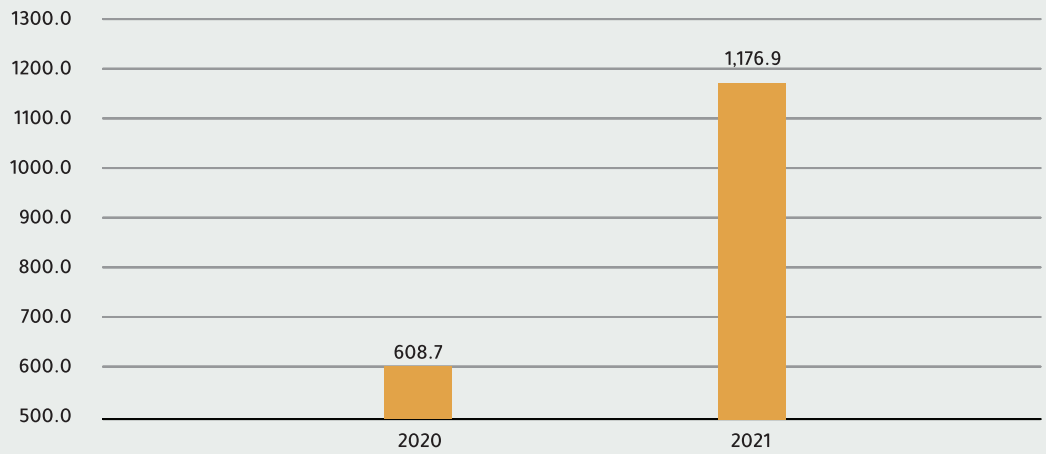

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2-3 التوسع المصرفي:

بلغ عدد المصارف المشتملة بياناتها في هذا التقرير 18 مصرفاً (بما في ذلك وحدة الدينار الليبي التابعة للمصرف الليبي الخارجي) حتى عام 2021، وتزاول هذه المصارف نشاطها من خلال 565 فرعاً ووكالة مصرفية، والجدول التالي يوضح تطور عدد الفروع والوكالات المصرفية خلال الفترة (2019 -2021).

الجدول رقم (3-1) عدد الفروع والوكالات المصرفية والعاملين بها

نهاية	عدد الفروع والوكالات المصرفية	عدد العاملين بالمصارف
2019	543	19,387
2020	553	19,565
2021	565	19,588

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-5) عدد الفروع والوكالات المصرفية

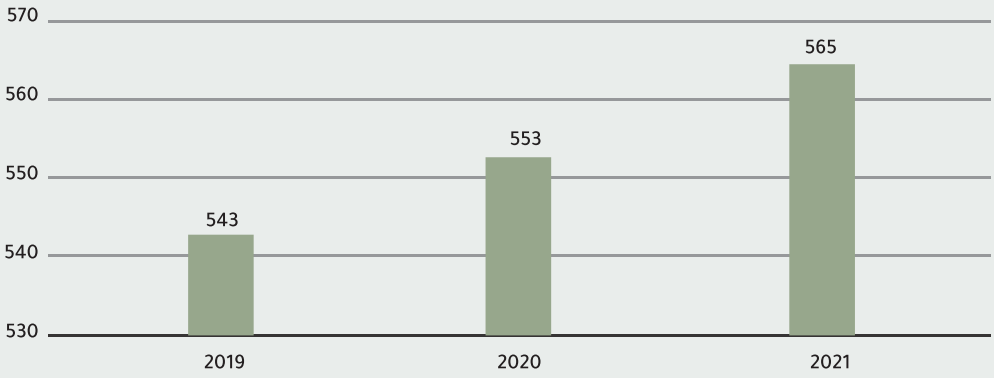

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3-3 الكثافة المصرفية:

بلغت الكثافة المصرفية خلال عام 2021 نحو 12.6 ألف نسمة لكل فرع أو وكالة مقارنة بنحو 12.8 ألف نسمة لكل فرع أو وكالة في عام 2020.

الجدول رقم (3-2) الكثافة المصرفية

نهاية	لكل مصرف	لكل فرع ووكالة
2019	368.4	12.9
2020	368.3	12.8
2021	388.9	12.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-6) الكثافة المصرفية

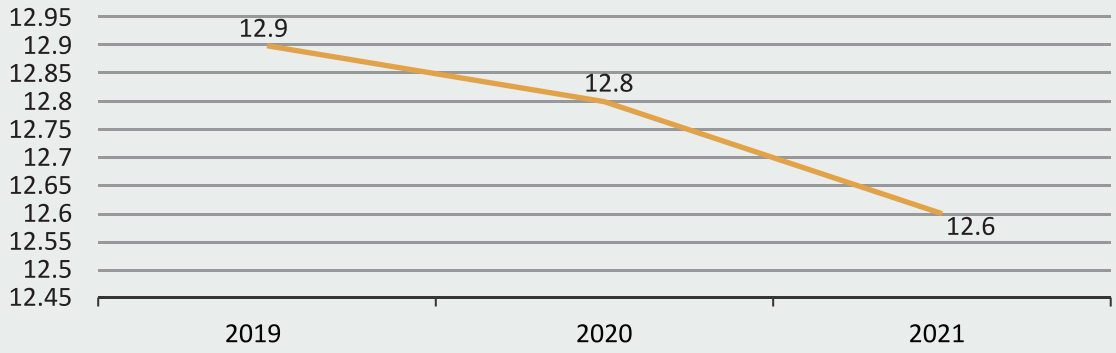

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4-3 التركز المصرفي:

درجة التركز المصرفي تعني أن عدداً قليلا من المصارف التجارية يستأثر بالنسبة الأكبر من النشاط المصرفي سواءً من حيث الأصول أو الودائع أو الائتمان، أو من حيث حجم حقوق الملكية، وفيما يخص الحصة السوقية للمصارف التجارية في ليبيا، فقد شكلت أصول المصارف الأربعة الكبرى (الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة

والصحاري) من أصل 18 مصرفاً ما نسبته 72.4% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في نهاية عام 2021، وشكل مصرف الجمهورية وحده ما نسبته 28.0% من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

وشكلت ودائع وقروض المصارف الأربعة الكبرى ما نسبته 72.7% و84.6% على التوالي من إجمالي ودائع وقروض القطاع المصرفي نهاية عام 2021.

ومن خلال بيانات التركز في الأصول والائتمان والخصوم الإيداعية، يلاحظ أن هناك تحسناً ملحوظاً في نسب التركز في القطاع المصرفي.

الجدول رقم (3-3) تركز الأصول (%)

السنة	2019	2020	2021
أكبر مصرف	31.9	31.2	28.0
أكبر ثلاثة مصارف	64.6	63.1	62.0
أكبر خمسة مصارف	84.2	82.7	79.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-7) تركز الأصول (%)

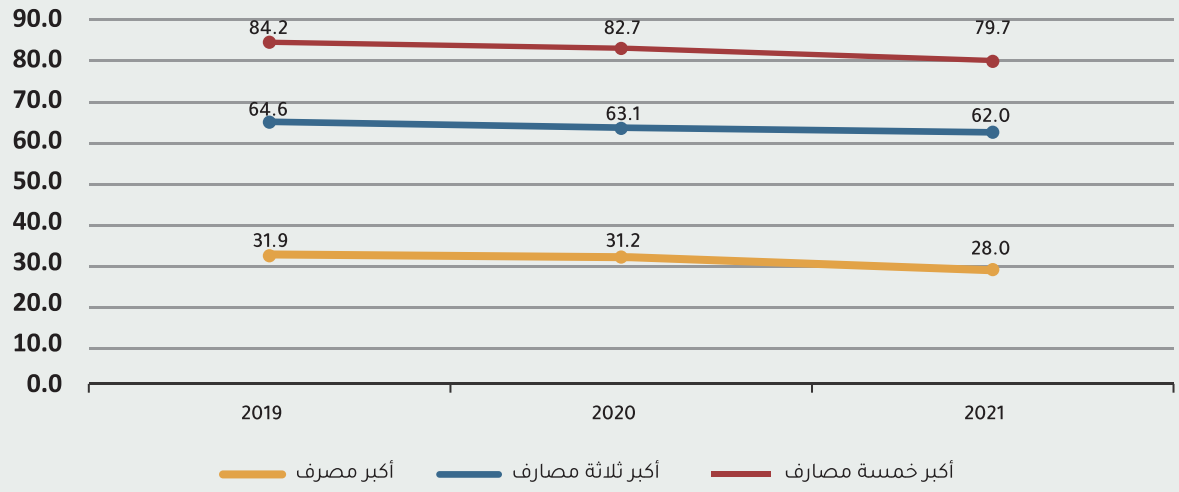

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (3-4) تركز الائتمان (%)

نهاية	2019	2020	2021
أكبر مصرف	40.7	42.6	40.7
أكبر ثلاثة مصارف	75.8	78.3	76.2
أكبر خمسة مصارف	91.4	91.4	87.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-8) تركز الائتمان (%)

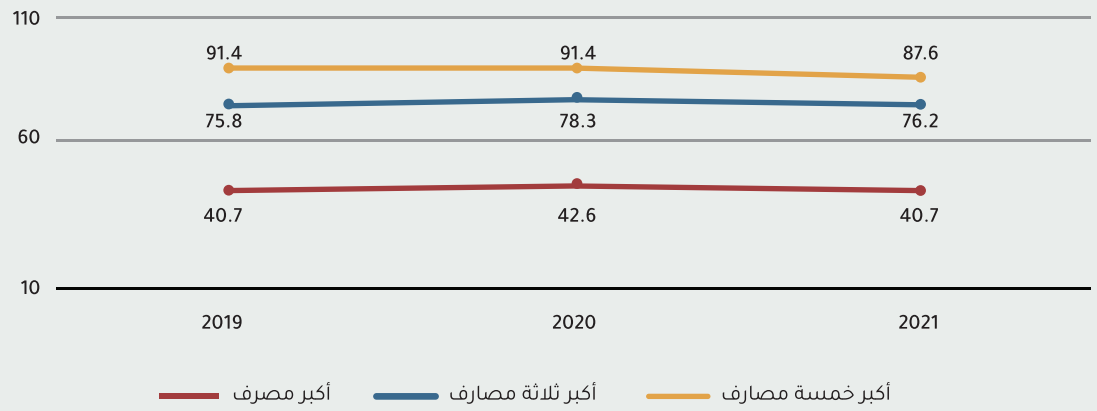

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (3-5) تركز الخصوم الإيداعية (%)

السنة	2019	2020	2021
أكبر مصرف	32.3	31.8	33.8
أكبر ثلاثة مصارف	64.4	62.9	62.0
أكبر خمسة مصارف	85.6	83.7	79.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-9) تركز الخصوم الإيداعية (%)

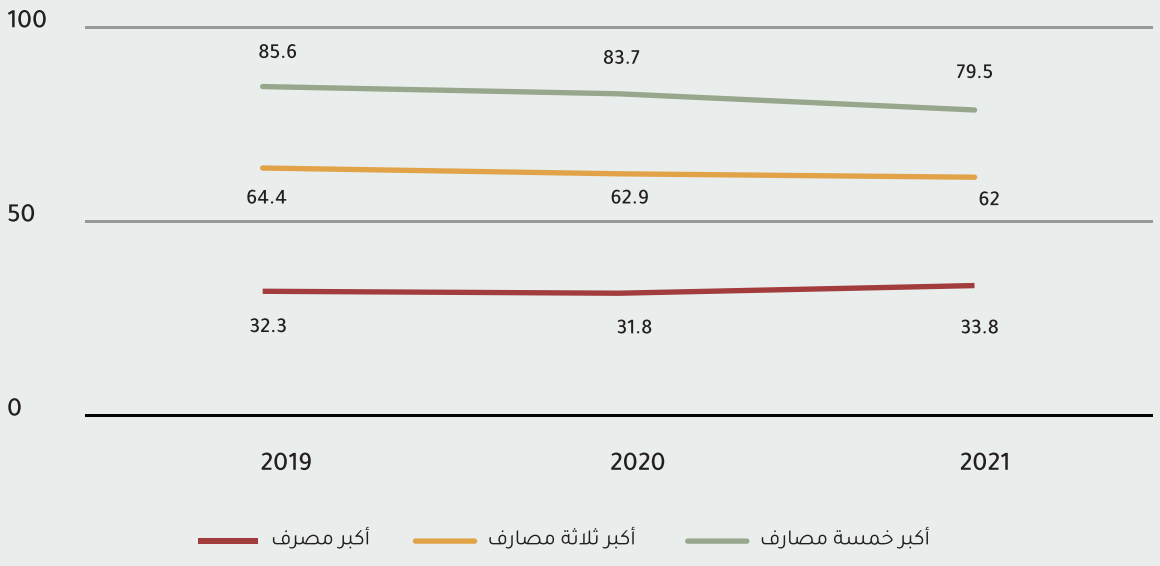

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

5-3 الميزانية المجمعة للمصارف التجارية:

شَهِدَت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية في نهاية العام 2021، تطورات في مُجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم، ليبلغ إجمالي الأصول داخل الميزانية المُجمَعة نحو 135,977.2 مليون دينار، مقابل 126,107.9 مليون دينار في نهاية الربع الثالث 2021، بارتفاع قدره 9,869.3 مليون دينار، أي بمعدل 7.8%، وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للمركز المالي المُجمَع للمصارف التجارية:

الجدول رقم (3-6) الميزانية المجمعة للمصارف التجارية (%)

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول:				
1- نقدية بالخزائن	1,146.8	2,871.5	1,724.7	150.4
- عملة محلية	1,128.9	2,775.1	1,646.2	145.8
- عملة أجنبية	17.9	96.4	78.5	438.8
2- حسابات المقاصة	5,584.8	6,041.0	456.2	8.2
- المقاصة بين المصارف	2,392.8	2,432.9	40.2	1.7
- المقاصة بين الفروع	3,192.0	3,608.1	416.1	13.0
3- الودائع لدى المصارف الأخرى	89,836.6	89,916.8	80.1	0.1
أ- الودائع لدى المصرف المركزي	85,363.2	78,625.2	-6,738.1	-7.9
- ودائع تحت الطلب	68,245.0	64,455.6	-3,789.4	-5.6
- شهادات الإيداع	17,118.2	14,169.6	-2,948.6	-17.2
ب- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	1,262.5	766.6	-495.9	-39.3
- ودائع تحت الطلب	1,245.1	766.6	-478.5	-38.4
- ودائع زمنية	17.4	0.0	-17.4	-
ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	523.4	1,734.1	1,210.7	231.3
- ودائع تحت الطلب	523.4	1,734.1	1,210.7	231.3
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
د- الودائع لدى المصارف بالخارج	2,687.6	8,790.9	6,103.3	227.1
- ودائع تحت الطلب	2,255.6	7,260.4	5,004.7	221.9
- ودائع زمنية	432.0	1,530.6	1,098.6	254.3
4- الاستثمارات	4,256.6	4,445.1	188.4	4.4
5- القروض والتسهيلات	16,996.9	19,637.5	2,640.6	15.5
- السلفيات والسحب على المكشوف	4,495.7	4,618.6	122.9	2.7
- السلف الاجتماعية (تشمل قروض المرابحة للأفراد)	3,036.5	4,819.3	1,782.8	58.7
- قروض الأنشطة الاقتصادية الأخرى	9,464.7	10,199.6	734.9	7.8
6- الأصول الثابتة	1,986.8	2,287.4	300.7	15.1
7- الأصول الأخرى	6,299.4	10,778.0	4,478.6	71.1
إجمالي الأصول	126,107.9	135,977.2	9,869.3	7.8
الحسابات المقابلة	28,611.1	45,635.7	17,024.6	59.5
الإجمالي الكلي للأصول	154,719.0	181,612.8	26,893.8	17.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
الخصوم				
1- ودائع الغير لدى المصارف	102,194.2	92,113.7	-10,080.5	-9.9
- الودائع تحت الطلب	86,736.7	69,429.8	-17,306.9	-20.0
- الودائع الزمنية	2,134.3	2,180.4	46.1	2.2
- الودائع الادخارية	437.6	315.1	-122.5	-28.0
- أوامر الدفع	5,793.9	3,673.1	-2,120.8	-36.6
- التأمينات النقدية	7,091.6	16,515.2	9,423.5	132.9
2- الاقتراض من المصرف المركزي	0.0	19,850.7	19,850.7	-
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	220.4	144.7	-75.6	-34.3
4- حقوق الملكية	6,846.3	7,578.7	732.4	10.7
- رأس المال المدفوع	4,508.0	4,772.6	264.6	5.9
- الاحتياطي القانوني	663.5	799.8	136.3	20.5
- احتياطيات غير مخصصة	50.3	61.4	11.1	22.1
- أرباح الفترة	608.7	1,176.9	568.2	93.3
- الأرباح المرحّلة والقابلة للتوزيع	1,015.9	768.1	-247.7	-24.4
5- المخصصات	5,587.2	7,386.6	1,799.4	32.2
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	11,259.8	8,902.7	-2,357.1	-20.9
إجمالي الخصوم	126,107.9	135,977.1	9,869.3	7.8
الحسابات المقابلة	28,611.1	45,635.7	17,024.6	59.5
الإجمالي الكلي للخصوم	154,718.9	181,612.8	26,893.9	17.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

1.5.3. هيكل البنود المكونة للأصول بالمركز المالي المُجمع للمصارف:

لا زالت ودائع المصارف لدى المصرف المركزي المكون الرئيسي لأصول القطاع المصرفي، حيث تغطي نحو 58% من الإجمالي، في حين ارتفعت حصة بند القروض والتسهيلات الائتمانية بشكل طفيف في هيكل الموجودات لتسجل نحو 14.4% من الإجمالي مقارنة بـ 13.5% في عام 2020، وهي نسب ضئيلة جداً تعكس الوضع غير الملائم الذي تعمل به المصارف.

الجدول رقم (3-7) هيكل البنود المكونة للأصول (%)

البند	2020	2021
الأصول:		
1- نقدية بالخزينة	0.9	2.1
2- حسابات المقاصة	4.4	4.4
3- الودائع لدى المصرف المركزي	67.7	57.8
4- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	1.0	0.6
5- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	0.4	1.3
6- الودائع لدى المصارف بالخارج	2.1	6.5
7- الاستثمارات	3.4	3.3
8- القروض والتسهيلات	13.5	14.4
9- الأصول الثابتة	1.6	1.7
10- الأصول الأخرى	5.0	7.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-10) هيكل البنود المكونة للأصول في عام 2020

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-11) هيكل البنود المكونة للأصول بالميزانية المجمعة للمصارف التجارية لعام 2021

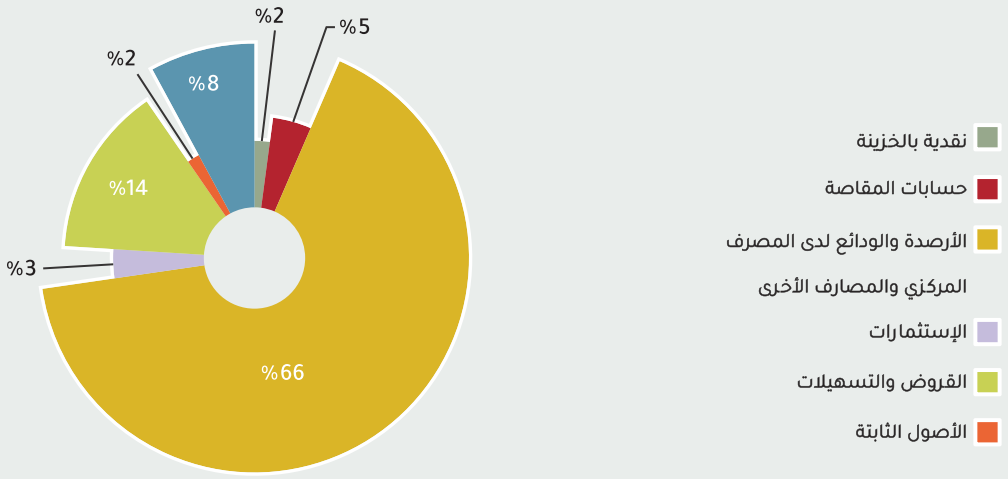

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2.5.3. هيكل البنود المكونة للخصوم بالمركز المالي المُجمع للمصارف:

بتحليل هيكل البنود المكونة للخصوم بالميزانية المجمعة للمصارف التجارية في العام 2021 فإن ودائع الغير لدى المصارف (ودائع العملاء) تمثل المصدر الرئيسي للتمويل، مُشكّلة ما نسبته 67.7% من إجمالي مصادر أموال المصارف، مقارنة بنحو 81% في عام 2020، وشكل اقتراض المصارف من المصرف المركزي المصدر الثاني لأموال المصارف بنسبة 14% ، واقتراض المصارف من المصرف المركزي جاء نتيجة لتراجع أرصدة المصارف لدى المصرف المركزي بطرابلس، وفي ظل عدم قدرة المصارف على استخدام أرصدتها لدى مصرف البيضاء؛ فقد بادر المصرف المركزي خلال عام 2021 بمنح المصارف قروض حسنة على قوة أرصدتها لدى المصرف المركزي بالبيضاء، وذلك لدعم أرصدتها ولتعزيز قدرتها على بيع النقد الأجنبي بشكل منتظم، وعدم تعرضها لمخاطر مالية.

وشكلت حقوق الملكية نحو 6% من إجمالي مصادر أموال المصـــارف في عام 2021، مقابل نسبة 5.4% في عام 2020.

الجدول رقم (3-8) هيكل البنود المكونة للخصوم (%)

البند	2020	2021
الخصوم		
1- ودائع الغير لدى المصرف	%81.0	%67.7
2- الاقتراض من المصارف	%0.0	%14.6
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	%0.2	%0.1
4- حقوق الملكية	%5.4	%5.6
5- المخصصات	%4.4	%5.4
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	%8.9	%6.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-12) هيكل البنود المكونة للخصوم بالميزانية المجمعة للمصارف التجارية لعام 2021

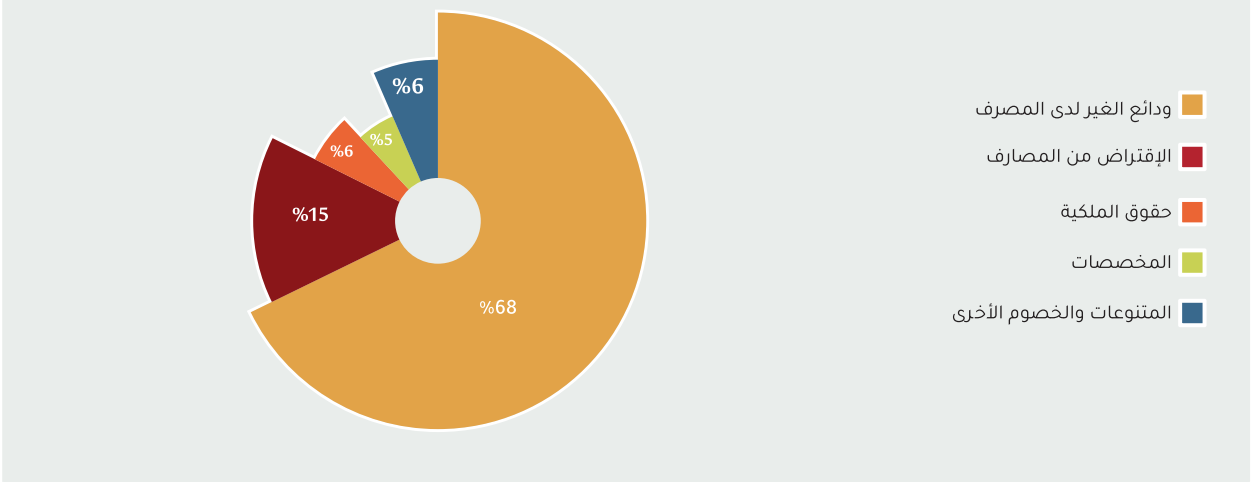

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-13) هيكل البنود المكونة للخصوم بالميزانية المجمعة للمصارف التجارية لعام 2020

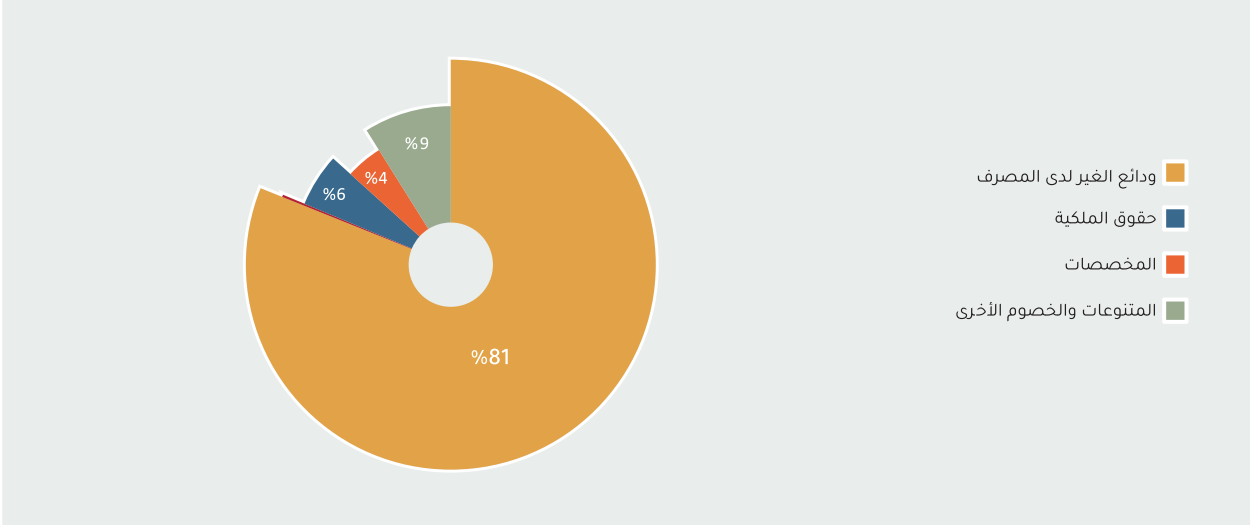

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3.5.3 تحليل لأهم البنود المكونة للمركز المالي المُجمَع للمصارف التجارية:

1.3.5.3 جانب الأصول:

1.1.3.5.3 النقدية:

النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة: ارتفع رصيد النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة بمقدار 2,180.9 مليون دينار أي بمعدل 32.4%، لتصل إلى8,912.5 مليون دينار في نهاية عام 2021، مقابل 6,731.6 مليون دينار في نهاية عام 2020، بسبب ارتفاع النقد بخزائن المصارف بمقدار1,724.7 مليون دينار، حيث حافظت معظم المصارف على مستوى عالٍ من السيولة بخزائنها خلال عام 2021، مقارنة بعام 2020، وهذا ناتج عن سياسة تعديل سعر الصرف بداية من يناير 2021، ورفع القيود على عمليات النقد الأجنبي، وانتظام المصارف في بيع النقد الأجنبي لكافة الأغراض طيلة أشهر العام 2021، وهذا بدوره انعكس بشكل واضح على حل مشكلة السيولة بكافة فروع المصارف، يأتي ذلك في إطار الخطة الموضوعة من قبل مصرف ليبيا المركزي.

واستمر رصيد المقاصة لدى المصارف في الارتفاع بشكل كبير جداً بمقدار 456.2 مليون دينار في عام 2021 مقارنة بما كان عليه في عام 2020، ليسجل نحو 6,041.0 مليون دينار، موزع بين مقاصة بين الفروع بقيمة 3,608.1 مليون دينار والمقاصة بين المصارف 2,432.9 مليون دينار، هذا الارتفاع ناتج عن المصارف الكبرى، ونظراً لخطورة استمرار ارتفاع رصيد المقاصة لدى هذه المصارف وما قد ينتج عنه من مخاطر على الوضع المالي لها، فإن الأمر يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة من المصارف لتسوية رصيد المقاصة.

الجدول رقم (3-9) النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة (مليون دينار)

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير%
النقدية بالخزائن:	1,146.8	2,871.5	1,724.7	150.4
عملة محلية	1,128.9	2,775.1	1,646.2	145.8
عملة أجنبية	17.9	96.4	78.5	438.5
إجمالي حسابات المقاصة	5,584.8	6,041.0	456.2	8.2
المقاصة بين المصارف	2,392.8	2,432.9	40.1	1.7
المقاصة بين الفروع	3,192.0	3,608.1	416.1	13.0
الإجمالي	6,731.6	8,912.5	2,180.9	32.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-14) نقدية بخزائن المصارف التجارية (مليون دينار)

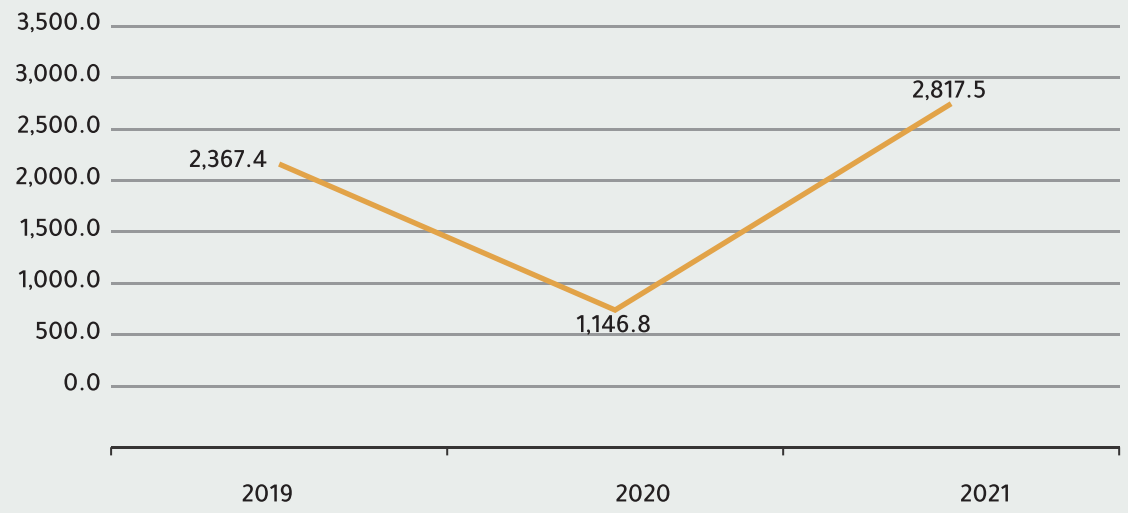

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-15) إجمالي حسابات المقاصة (مليون دينار)

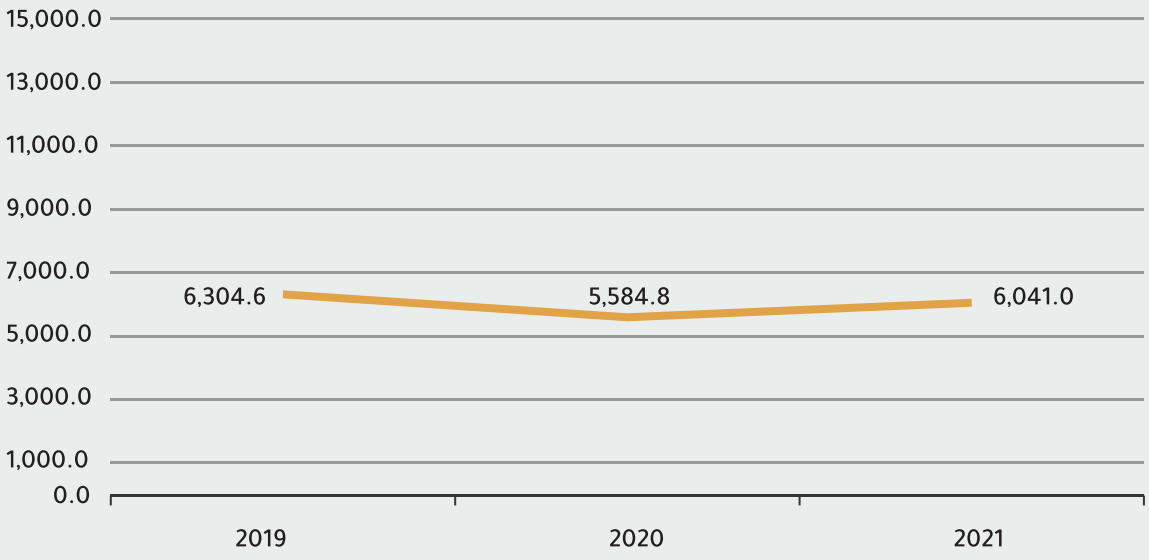

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2.1.3.5.3 الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى

الجدول رقم (3-10) ودائع المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى (مليون دينار)

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب لدى:	72,269.0	74,216.6	1,947.6	2.7
- المصرف المركزي	68,245.0	64,455.6	-3,789.4	-5.6
- المصارف المحلية	1,245.1	766.6	-478.5	-38.4
-المصرف الليبي الخارجي	523.4	1,734.1	1,210.7	231.3
- لدى المراسلين بالخارج	2,255.6	2670.4	5,004.8	221.9
ودائع زمنية:	17,567.6	15,700.2	-1,867.4	-10.6
-المصرف المركزي (شهادات الإيداع)	17,118.2	14,169.6	-2,948.6	-17.2
-المصارف المحلية	17.4	0.0	-17.4	-100.0
-المصرف الليبي الخارجي	0.0	0.0	-	-
-لدى المراسلين بالخارج	432.0	1,530.6	1,098.6	254.3
الإجمالي	89,836.6	89,916.8	80.2	0.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم(3-16) ودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي والمصارف الأخرى (مليون دينار)

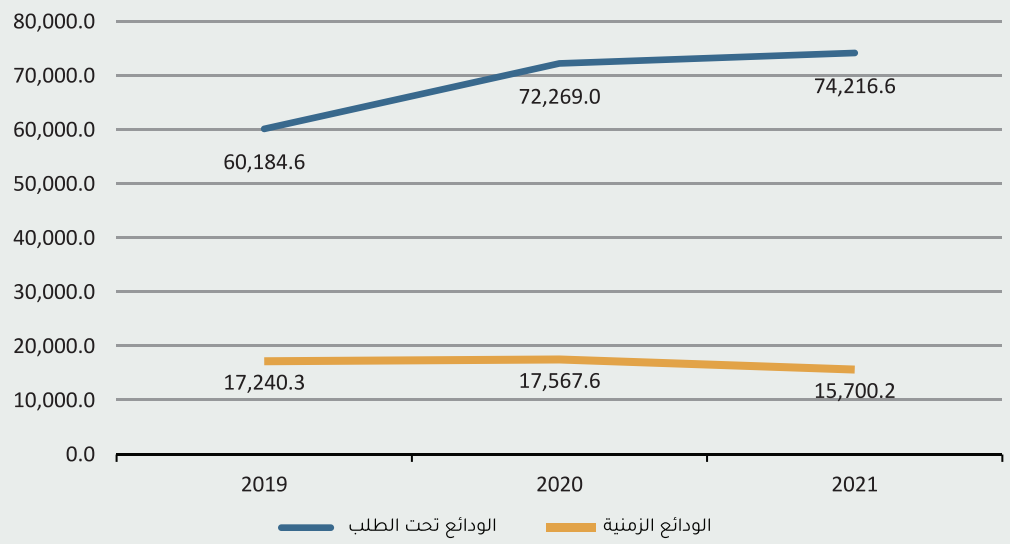

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (3-11) الفائض عن الاحتياطي الإلزامي لدى المصرف المركزي (مليون دينار)

نهاية	ودائع المصارف لدى المصرف المركزى بالعملة المحلية	الاحتياطى الإلزامى المطلوب من المصارف (*)	الفائض (+) أو العجز (-)
2019	69,214.7	17,790.8	51,423.9
2020	84,391.8	20,438.8	63,953.0
2021	66,825.0	18,422.7	48,402.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-17): الفائض عن الإحتياطي الإلزامي للمصارف لدى مصرف ليبيا المركزي

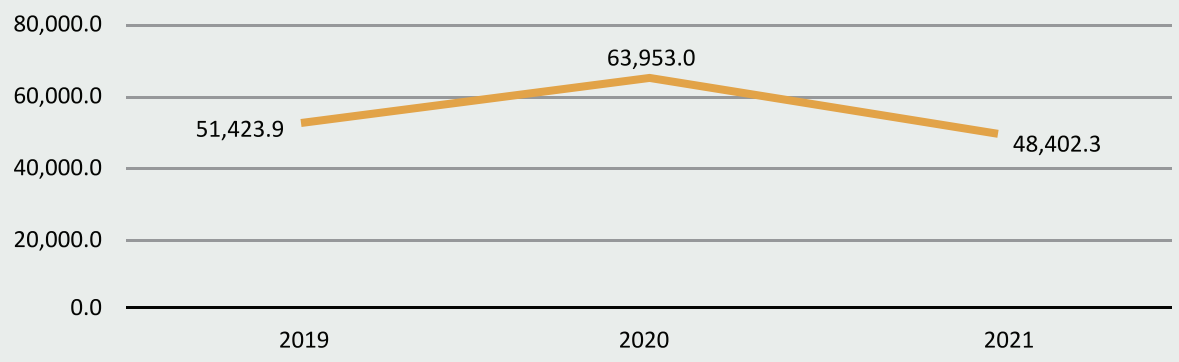

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

يتضح من الجدول والرسم البياني أعلاه انخفاض الفائض عن الاحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب من المصارف لدى المصرف المركزي، من 63,953.0 مليون دينار في عام 2020 إلى نحو 48,402.3 مليون دينار، وذلك نتيجة للانخفاض في ودائع المصارف في المصرف المركزي بالعملة المحلية، وهذا ناتج عن عمليات طلب المصارف للنقد الأجنبي لتغطية الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية.

3.1.3.5.3 استثمارات المصارف التجارية:

سجّل إجمالي رصيد الاستثمارات نهاية عام 2021 نحو 4,445.1 مليون دينار، مقابل 4,256.6 مليون دينار في نهاية عام 2020، بمعدل نمو 4.4%، هذا الارتفاع جاء نتيجة زيادة الاستثمار في الشركات الخاصة المساهمة، والجدول الآتي يوضح تفاصيل هذا البند:

الجدول رقم (3-12) إستثمارت المصارف التجارية (مليون دينار)

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
سندات وأذونات الخزانة	3,000.0	3,000. 0	0.0	0.0
استثمارات في الشركات العامة	562.3	564.7	2.4	0.4
استثمارات فى الشركات الخاصة المساهمة	599.5	783.5	184.0	30.7
استثمارات أخرى	94.9	96.9	2.0	2.1
الإجمالي	4,256.6	4,445.1	188.5	4.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-18) إجمالي الإستثمارات (مليون دينار)

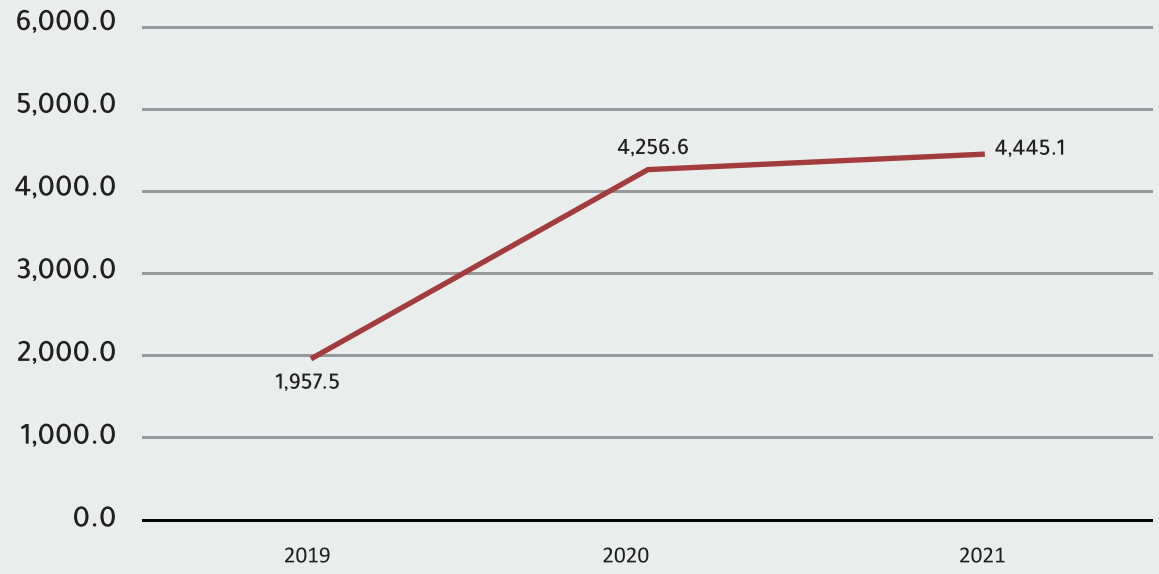

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4.1.3.5.3 القروض والتسهيلات الائتمانية:

ارتفع إجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف من 16,996.9 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى19,637.5 مليون دينار في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو 15.5%، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 21.3%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 14.4%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2021، ما قيمته 13,165.8مليون دينار، وما نسبته 67.0% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 33.0% والتي بلغت قيمتها نحو 6,471.7 مليون دينار. وبتحليل مكونات المحفظة الائتمانية فقد كان الارتفاع في إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من المصارف التجارية سبباً في الزيادة في بندي قروض المرابحة للأفراد (السلف الاجتماعية) والقروض الأخرى.

الجدول رقم (3-13) رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف (مليون دينار)

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
سلفيات والسحب على المكشوف	4,495.7	4,618.6	122.9	2.7
قروض المرابحة للأفراد (*)	3,036.5	4,819.3	1,782.8	58.7
القروض الأخرى	9,464.7	10,199.6	734.9	7.8
إجمالى القروض والتسهيلات	16,996.9	19,637.5	2,640.6	15.5
مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها	3,549.3	3,680.3	131.0	3.7
صافى القروض والتسهيلات	13,447.6	15,957.2	2,509.6	18.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

(*) يشمل رصيد السلف الاجتماعية.

الشكل البياني رقم (3-19) رصيد المرابحة الإسلامية والسلف الإجتماعية والسحب على المكشوف (مليون دينار)

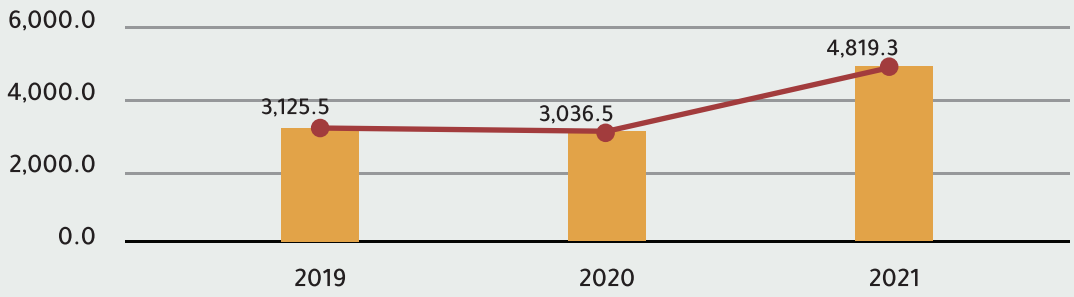

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-20) السلفيات والسحب على المكشوف (مليون دينار)

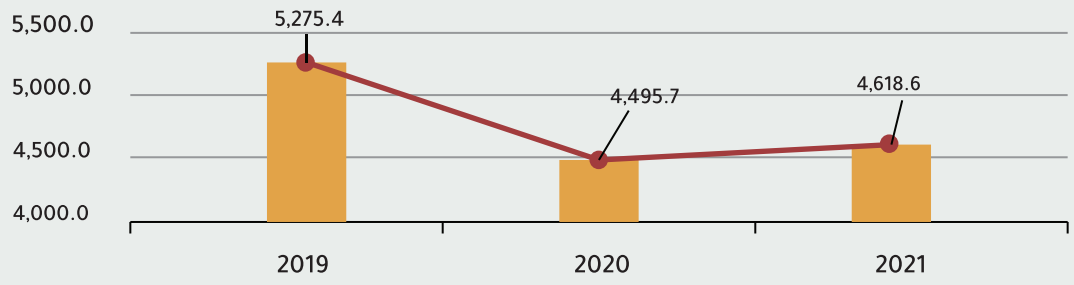

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (3-14) توزيع القروض الممنوحة من المصارف التجارية للقطاعين (العام والخاص)

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
القروض الممنوحة للقطاع العام	5,918.2	6,471.7	553.5	9.4
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	11,078.7	13,165.8	2,087.1	18.8
الإجمالي	16,996.9	19,637.5	2,640.6	15.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-21) رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام (مليون دينار)

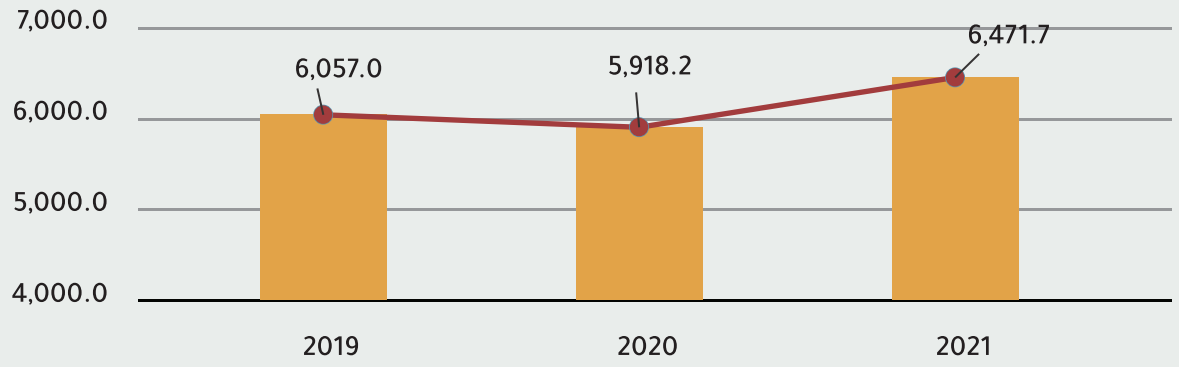

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-22) رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص (مليون دينار)

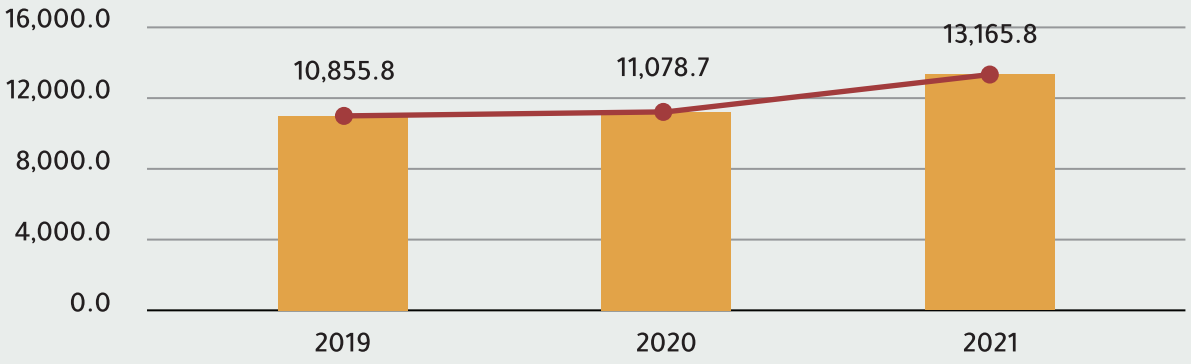

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2.3.5.3 جانب الخصوم:

1.2.3.5.3 ودائع العملاء لدى المصارف التجارية:

انخفضت الخصوم الإيداعية (ودائع العملاء) لدى المصارف التجارية بشكل كبير من 102,194.2 مليون دينار في نهاية الربع الثالث 2021، إلى92,113.7 مليون دينار في نهاية عام 2021، أي بمعدل انخفاض بلغ 9.9%، وقد شكلت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع ما نسبته 79.4% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل والتأمينات النقدية نسبة 20.3% من إجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الادخار نسبة 0.3% فقط من إجمالي الودائع.

جدول رقم (3-15) الخصوم الإيداعية (ودائع العملاء) (مليون دينار)

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع	92,530.6	73,103.0	-19,427.6	-21.0
الودائع لأجل والتأمينات النقدية	9,225.9	18,695.6	9,469.7	102.6
الودائع الادخارية	437.6	315.1	-122.5	-28.0
الإجمالي	102,194.2	92,113.7	-10,080.5	-9.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع: انخفضت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع بشكل كبير في نهاية عام 2021 بمقدار 19,427.6 مليون دينار لتسجل 73,103.0 مليون دينار مقارنة بـ 92,530.6 مليون دينار في عام 2020.
- الودائع لأجل والتأمينات النقدية: ارتفع بند الودائع لأجل والتأمينات النقدية في نهاية عام 2021 بمقدار 9,469.7 مليون دينار لتسجل 18,695.6 مليون دينار مقابل 9,225.9 مليون دينار في عام 2020. وتجدر الإشارة إلى أن بند التأمينات النقدية سجلت ارتفاعاً ملحوظاً منذ بداية العام 2021، وتأتي هذه الزيادة نتيجةً لتعديل وتوحيد سعر الصرف، وكذلك الزيادة في طلبات المصارف لفتح الاعتمادات المستندية.
- الودائع الادخارية: انخفض رصيد الودائع الادخارية في نهاية عام 2021 بمقدار 122.5 مليون دينار لتسجل 315.1 مليون دينار مقابل 437.6 مليون دينار في نهاية عام 2020.

الشكل البياني رقم (3-23) إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف (مليون دينار)

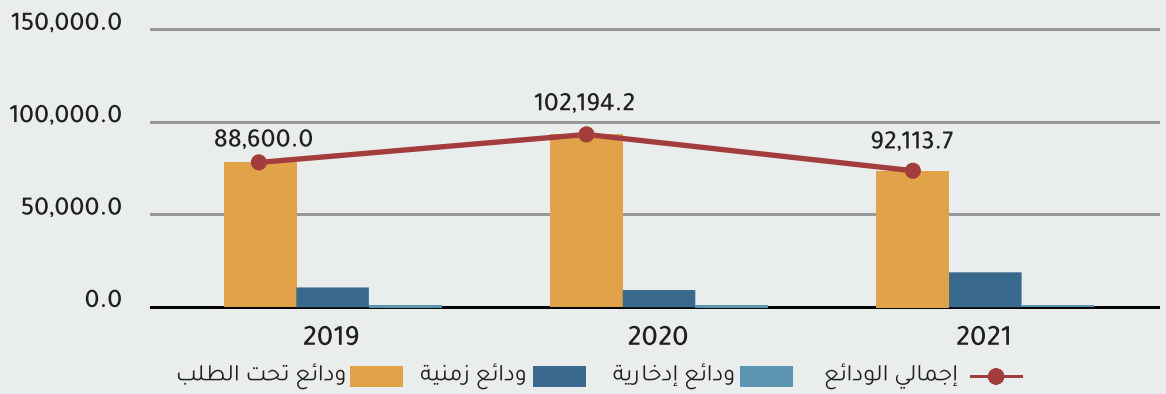

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وفيما يتعلق بتوزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومي)، فقد انخفضت ودائع القطاع الخاص بمقدار 5,271.5 مليون دينار وبنسبة 8.7% في نهاية نهاية عام 2021، لتسجل نحو 55,302.0 مليون دينار، مقارنة بنحو 60,573.5 مليون دينار في نهاية نهاية عام 2020. وانخفض أيضاً رصيد القطاع الحكومي والقطاع العام في نهاية عام 2021 بمقدار 4,809.1 مليون دينار لتصل إلى 36,811.6 مليون دينار، منها 11,533.8 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، وودائع كل من صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار، مقابل 41,620.7 مليون دينار ودائع للقطاع العام والقطاع الحكومي في نهاية عام 2020.

الجدول رقم (3-16) توزيع ودائع العملاء لدى المصارف التجارية حسب القطاع (خاص، عام وحكومي)

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع الحكومة والقطاع العام	41,620.7	36,811.6	-4,809.1	-11.6
- ودائع حكومية	12,093.5	11,533.8	-559.7	-4.6
- ودائع القطاع العام	29,527.2	25,277.9	-4,249.3	-14.4
ودائع القطاع الخاص	60,573.5	55,302.0	-5,271.5	-8.7
- الأفراد	38,908.5	29,161.3	-9,747.2	-25.1
- الشركات والمؤسسات	21,665.0	26,140.7	4,475.7	20.7
الإجمالي	102,194.2	92,113.7	-10,080.5	-9.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-24) ودائع القطاع الحكومي والقطاع العام

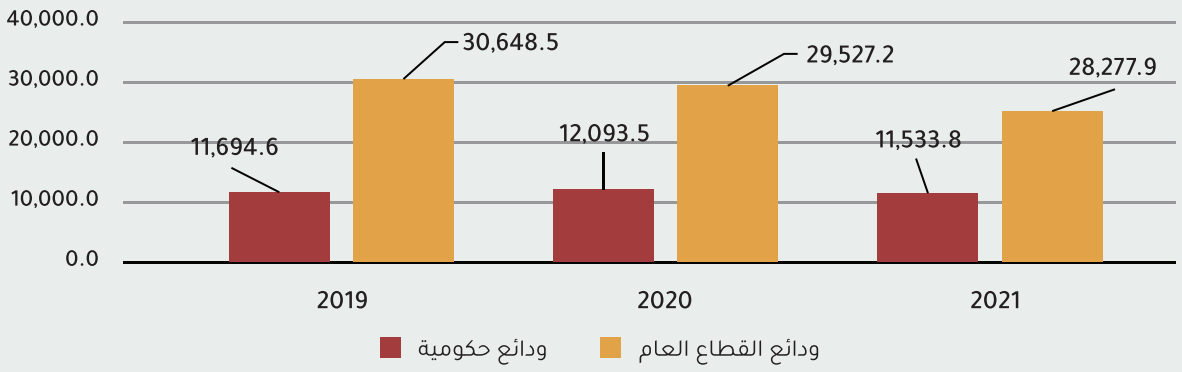

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-25) ودائع القطاع الخاص

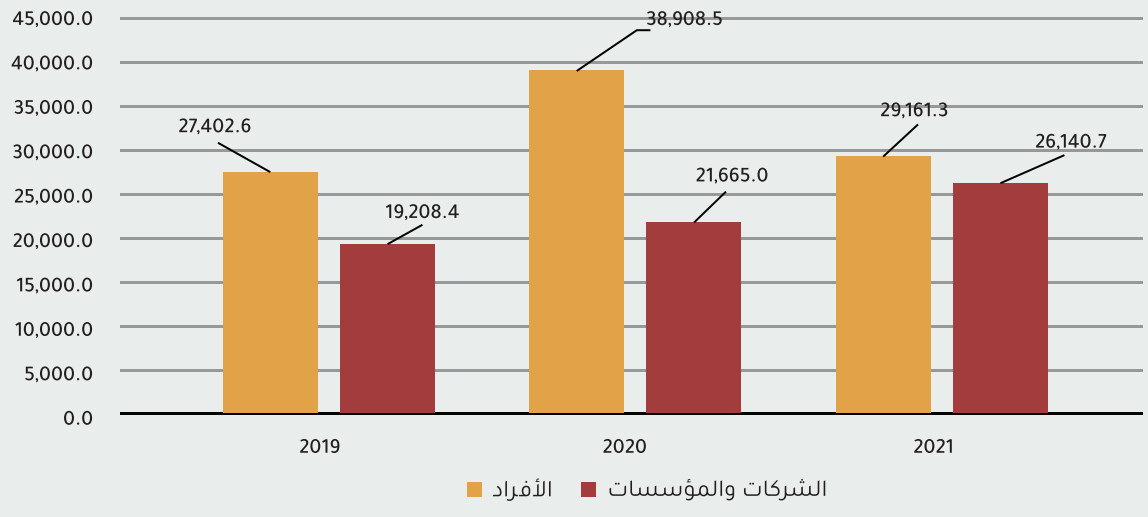

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2.2.3.5.3 الإقتراض من المصرف المركزي:

نظراً لتراكم أرصدة عدد من المصارف لدى المصرف المركزي بالبيضاء، وفي ظل عدم قدرة هذه المصارف على استخدام هذه الأرصدة في عملياتها المصرفية، فقد بادر المصرف المركزي بطرابلس خلال عام 2021 بمنح بعض المصارف قروضاً حسنةً على دفعات؛ وصل إجمالي القروض الممنوحة لتلك المصارف حوالي 19,850.7 مليون دينار، وذلك لتعزيز قدرة تلك المصارف على بيع النقد الأجنبي بشكل منتظم، وعدم تعرضها لمخاطر مالية ومخاطر السمعة.

3.2.2.3.5.3 حقوق الملكية:

ارتفع رصيد حقوق الملكية في المصارف من 6,846.3 مليون دينار في نهاية عام 2020، ليصل إلى 7,526.7 مليون دينار في نهاية عام 2021، حيث سجلت أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب خلال عام 2021 ارتفاعا ملحوظاً بمعدل 93.9% لتصل إلى 1,176.9 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال عام 2020 والبالغة حوالي 608.7 مليون دينار.

الجدول رقم (3-17) حقوق الملكية (مليون دينار)

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
رأس المال المدفوع	4,508.0	4,720.6	212.6	4.7
الاحتياطي القانوني	663.5	799.8	136.3	20.5
احتياطيات غير مخصصة	50	61	11.0	22.0
أرباح العام	608.7	1,176.9	568.2	93.3
الأرباح المرحّلة والأرباح القابلة للتوزيع	1,016	768	-248.0	-24.4
الإجمالي	6,846.3	7,526.7	680.4	9.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-26) إجمالي حقوق الملكية في المصارف التجارية (مليون دينار)

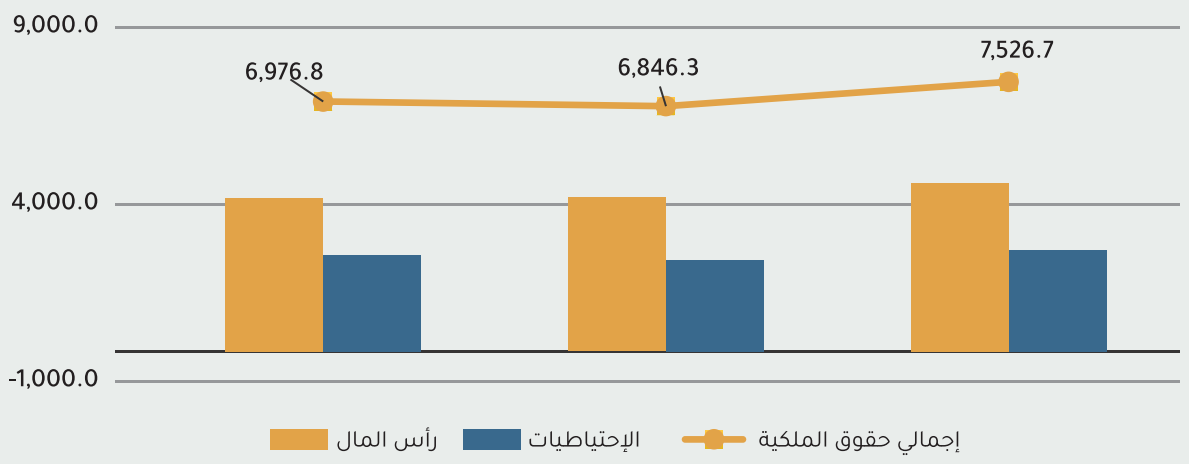

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4.2.2.3.5.3 المخصصات:

سجل رصيد المخصصات ارتفاعا بمقدار 1,799.4 مليون دينار في نهاية عام 2021 ليصل إلى 7,386.6 مليون دينار، مقابل 5,587.2 مليون دينار في نهاية عام 2020، وتركزت الزيادة في بند مخصص تقييم أسعار الصرف كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (3-18): المخصصـــــات (مليون دينار)

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,549.3	3,680.3	131.0	3.7
مخصص استهلاك الأصول الثابتة	862.3	916.4	54.1	6.3
مخصصات عامة	1,171.2	1,261.3	90.1	7.7
مخصص تقييم أسعار الصرف	4.4	1,528.6	1,524.2	34,640.9
الإجمالي	5,587.2	7,386.6	1,799.4	32.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-27) المخصصـــــات (مليون دينار)

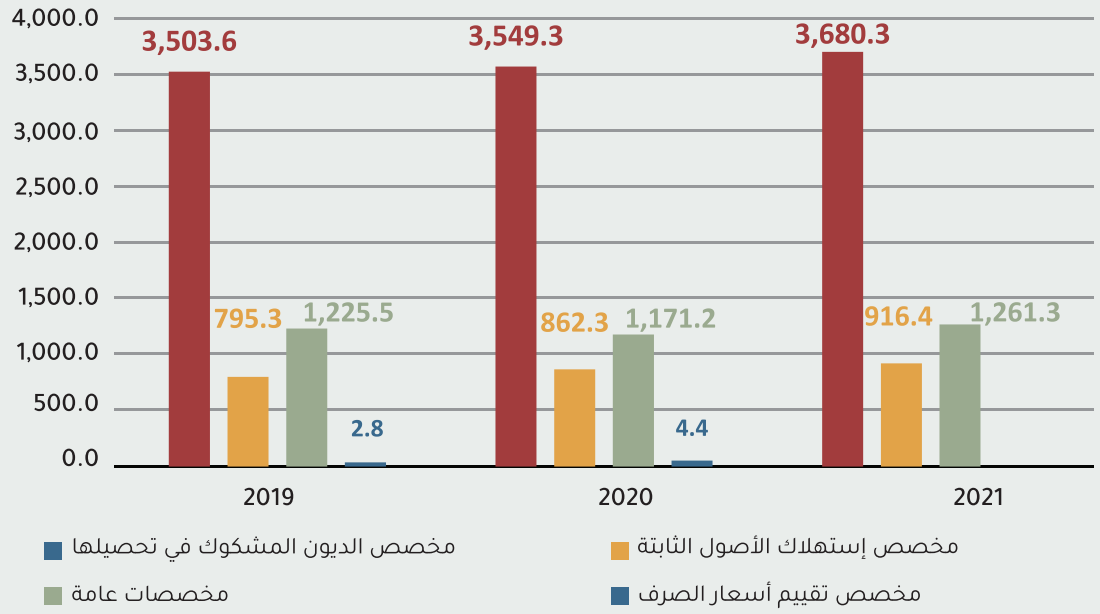

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

04

الفصل الرابع

مؤشرات السلامة المالية في القطاع المالي المصرفي

تعتبر مؤشرات السلامة المالية مقياساً لصحة القطاع المالي ووحداته المؤسسية بصفة عامة وللقطاع المصرفي بصفة خاصة، وهي إحدى المدخلات المهمة في تحليل وتقييم السلامة الاحترازية الكلية، حيث يتناول هذا الفصل تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي خلال الفترة (2019 - 2021).

1-4 مؤشرات رأس المال:

الجدول رقم (4-1) مؤشرات رأس المال (%)

المؤشر	2019	2020	2021
معدل كفاية رأس المال الكلي	18.4	19.2	16.6
معدل كفاية رأس المال الأساسي	17.2	17.9	15.3
رأس المال المدفوع / إجمالي الأصول	3.8	3.6	3.5
حقوق الملكية / إجمالي الأصول	5.5	4.9	4.7
حقوق الملكية / إجمالي الودائع	6.9	6.1	6.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

1.1.4 نسبة كفاية رأس المال:

يتمتع القطاع المصرفي الليبي بكفاية رأس مال مرتفعة، كافية لمواجهة أية مخاطر قد تحدث، حيث تراوحت نسبتها ما بين 16.6% و19.2% خلال الفترة (2019- 2021)، وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل المصرف المركزي والمتوافقة مع متطلبات لجنة بازل (1) والبالغة 8.0%، مما يعزز من الاستقرار المالي؛ ويلاحظ في عام 2021 إنخفاض معدل كفاية رأس المال للمصارف إلى 16.6% مقارنة بنسبة 19.2% في عام 2020 ويعود ذلك إلى الزيادة في حجم الأصول المرجحة بالمخاطر والتي نمت بنسبة 22.5% مقارنة بنمو أقل في قاعدة رأس المال بنسبة 5.7%.

وتجدر الإشارة إلى أن المصارف تحتفظ بنوعية مُمتازة من رأس المال، حيث تشكل الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) أكثر من 90% من إجمالي قاعدة رأس المال في نهاية العام 2021. وتراوحت نسبة كفاية رأس المال الأساسي ما بين 15.3% و17.9% خلال الفترة (2019-2021).

الشكل البياني رقم (4-1) مؤشرات كفاية رأس المال (%)

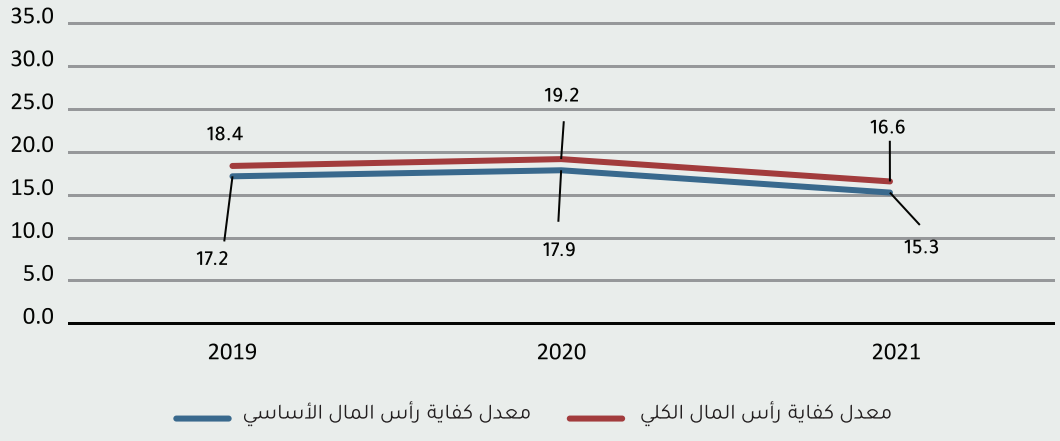

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2.1.4 رأس المال إلى إجمالي الأصول:

نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول وهي إحدى المؤشرات الأساسية للسلامة المالية والتي تقيس الرفع المالي (أي نسبة تمويل الأصول بموارد غير مواردها الذاتية)، ووفقاً لمتطلبات لجنة بازل يجب ألا تقل هذه النسبة عن 3%، وبشكل عام فقد سجلت المصارف الليبية نسباً للرفع المالي أعلى من النسبة المشار إليها وفقاً لمتطلبات بازل، حيث سجلت نسب: 5.5، 4.9، 4.7 خلال الفترة (2019-2021).

الشكل البياني رقم (4-2) مؤشرات رأس المال (%)

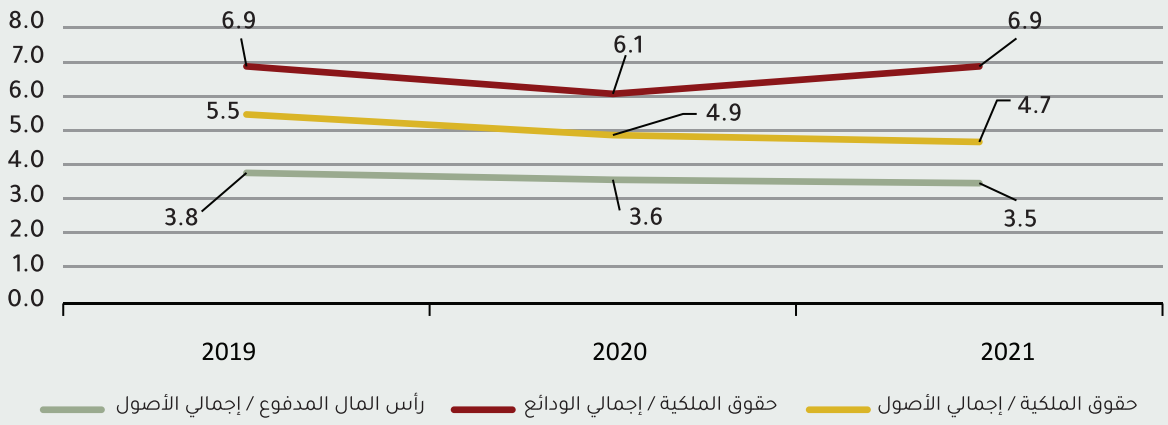

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2-4 مؤشرات جودة الأصول:

1.2.4 القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض:

أظهرت بيانات الديون المتعثرة ان نسبة ألديون المتعثرة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية بلغت في نهاية عام 2021 نحواً من 29.6% ، ويدل ارتفاع هذه النسبة على انخفاض كفاءة إدارة الائتمان، حيث ينبغي ألا تتجاوز هذه النسبة وفقاً للمعايير الدولية 5%.

أما فيما يخص نسبة تغطية مخصص الديون إلى الديون المتعثرة فقد سجلت في نهاية عام 2021 نحواً من 63.3%.

الجدول رقم (4-2) مؤشرات جودة الأصول (%)

مؤشرات جودة الأصول	2019	2020	2021
القروض المتعثرة / إجمالي الأصول	3.2	2.8	3.0
القروض المتعثرة / إجمالي القروض	34.2	34.1	29.6
مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة	60.5	61.3	63.3
مخصص الديون / إجمالي القروض	20.7	20.9	18.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (4-3) مؤشرات جودة الأصول (%)

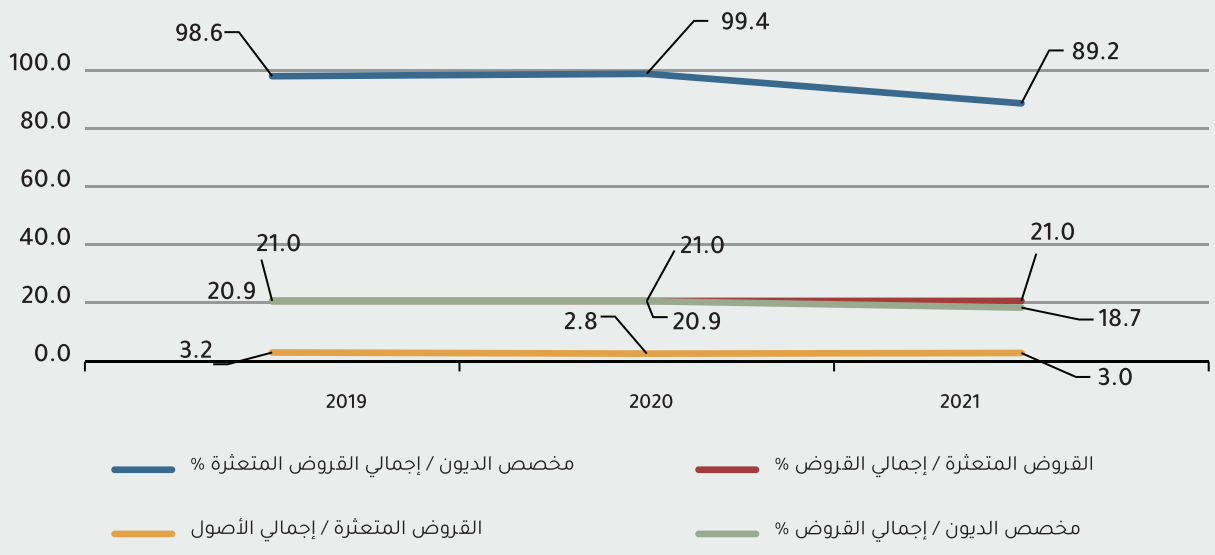

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3.4 مؤشرات الربحية:

الجدول رقم (4-3) مؤشرات الربحية (%)

المؤشر	2019	2020	2021
العائد / الأصول	0.7	0.5	0.9
العائد / حقوق الملكية	12.3	9.8	18.5
العائد/ الودائع	0.8	0.6	1.3
نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل	6.7	17.8	12.1
نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل	63.7	68.9	55.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

1.3.4 نسبة العائد إلى الأصول:

مؤشر العائد إلى إجمالي الأصول من المؤشرات الهامة وذات القيمة التحليلية الكبيرة لقياس كفاءة استخدام المصارف لأصولها، ارتفع معدل العائد إلى إجمالي الأصول خلال عام 2021 ليسجل 0.9%، مقارنة بنحو 0.5% في عام 2020، نتيجة الزيادة الملحوظة في أرباح المصارف قبل خصم المخصصات والضرائب خلال عام 2021 والتي ارتفعت بمعدل 93.9% لتصل إلى 1,176.9 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال عام 2020 والبالغة نحو 608.7 مليون دينار.

الشكل البياني رقم (4-4) العائد على الأصول (%)

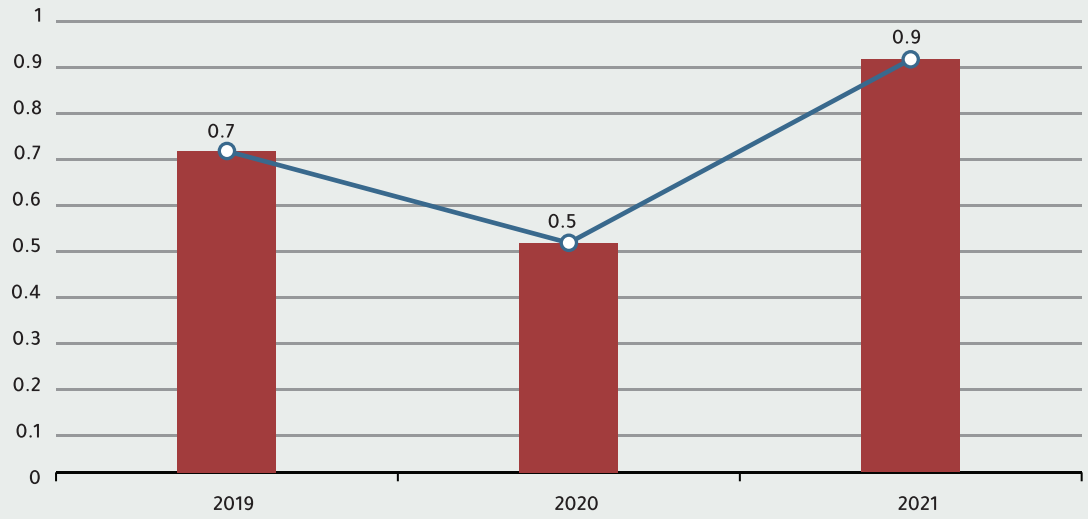

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2.3.4 نسبة العائد على حقوق الملكية:

ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية في عام 2021 ليسجل حوالي من 18.5% مقارنة بـ 9.8% في عام 2020 ويعتبر هذا المؤشر مقياس لمدى كفاءة المصارف في استخدام رؤوس أموالها ومدى استمراريتها، وسجل هذا المؤشر نحو 12.3% في العام 2019.

الشكل البياني رقم (4-5) العائد على حقوق الملكية (%)

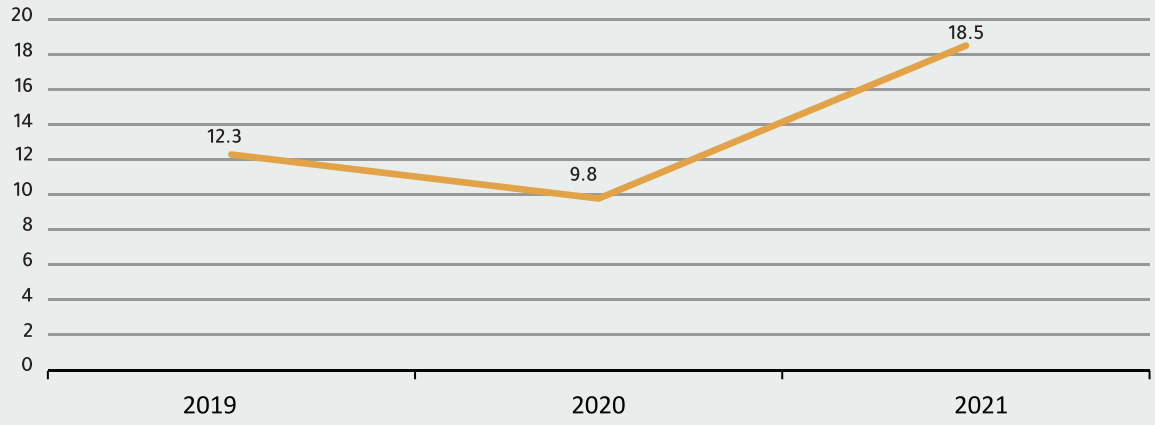

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3.3.4 نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل

يقيس مؤشر نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل حجم الأرباح المستفادة من النشاط الرئيسي للمصارف، حيث يلاحظ ضعف مساهمة هامش الفائدة (الإيرادات المقبوضة من الفوائد - المصروفات المدفوعة للفوائد) إلى إجمالي الدخل، والذي بلغ في عام 2021 نحو 12.1% وفي عام 2020 سجل نحو 17.8 %، ويعزى انخفاض هذه النسبة إلى توقف المصارف عن التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة محليا، وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية.

وتجدر الإشارة إلى أن نحو 54.5% من إجمالي إيرادات الفوائد المقبوضة كانت نتيجة للإيرادات المحققة من شهادات الإيداع لمصرف الوحدة والتجارة والتنمية، وكذلك الفوائد على القروض والتسهيلات التي تحققت من قبل مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني ومصرف التجارة والتنمية، والتي عملت بقرار تعليق القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية، فيما جاءت بقية إيرادات الفوائد التي حققتها المصارف والتي تمثل 45.5 % من إجمالي إيرادات الفوائد المقبوضة في أغلبها من الفوائد على الأرصدة والودائع لدى المراسلين بالخارج.

الشكل البياني رقم (4-6) نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل (%)

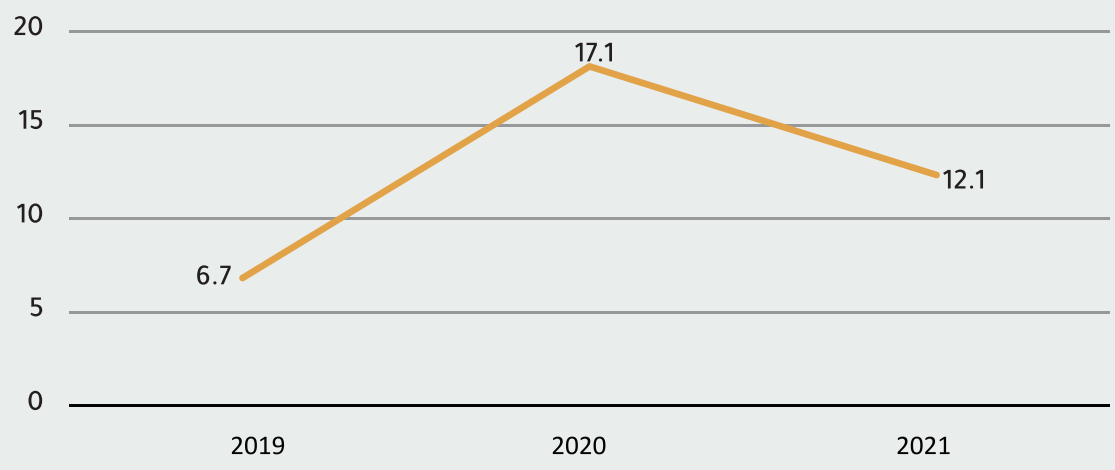

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4.3.4 نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل:

هذا المؤشر مهم لقياس نسبة حجم المصروفات الإدارية إلى إجمالي الدخل، والتي تشمل جميع المصروفات عدا مصروفات الفائدة، مثل مرتبات وتكاليف العاملين ومصروفات التدريب والتأمين والصيانة وغيرها، والتي يؤثر ارتفاعها بشكل سلبي على تحقيق الأرباح، وخلال عام 2021 بلغت نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل نحو 55.8% مقابل نسبة 68.9% في عام 2020، ويعود انخفاض هذه النسبة في عام 2021 إلى الزيادة في إجمالي الدخل المتحقق الذي نما بنسبة 51.1% مقارنة بنمو أقل في المصروفات الإدارية والعمومية بنسبة 22.2%.

الشكل البياني رقم (4-7) نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل (%)

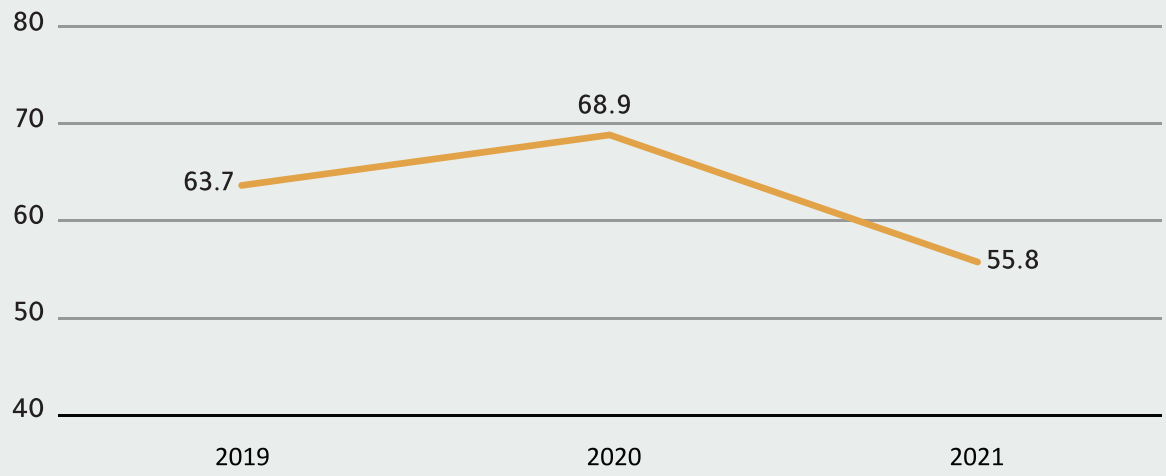

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4-4 مؤشرات السيولة:

مؤشرات السيولة من المؤشرات الهامة والتي تعكس مدى قدرة المصـــارف على الوفاء بالطلبات المتوقعة وغير المتوقعة على النقدية، وكذلك قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها دون التعرض إلى عُسر في السيولة، ويتميز القطاع المصرفي الليبي بنسب سيولة عالية نتيجة عدم التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية مقابل نمو أكبر في الخصوم الإيداعية.

ومن أهم هذه المؤشرات:

1.4.4 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:

بلغت نسبة الأصول السائلة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول 68.4% في نهاية عام 2021، والتي مُعظمها تمثل ودائع لدى المصرف المركزي (تحت الطلب بما فيها الاحتياطي الإلزامي وكذلك شهادات الإيداع) مقابل نسبة 72.1% في نهاية عام 2020، وبشكل عام لاتزال الأصول السائلة لدى المصارف تشكل نسباً مرتفعة من إجمالي الأصول. وتجدر الإشارة إلى أن حجم القروض والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الخصوم الإيداعية بالقطاع المصرفي سجل نسبة 21.3% في نهاية عام 2021، وعلى الرغم من ارتفاعها عن العام 2020 إلا أنها لازالت ضئيلة للغاية.

جدول رقم (4-4) مؤشرات السيولة (%)

المؤشر	2019	2020	2021
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	70.8	72.1	68.4
الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل	83.7	73.9	75.8
إجمالي القروض / إجمالي الودائع	19.0	16.6	21.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (4-8) الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (%)

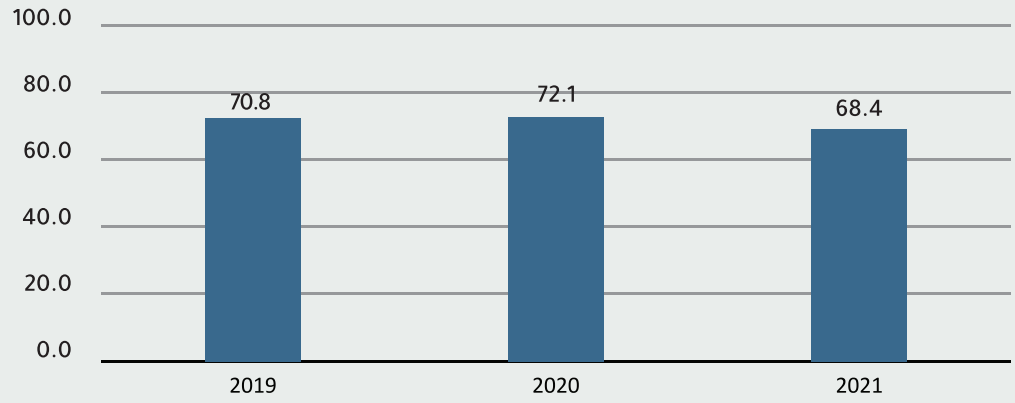

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2.4.4 الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل:

هذا المؤشر لقياس تباين السيولة بين الأصول والخصوم، ويقدم دلالة على قدرة المصارف على الوفاء بطلبات سحب الأموال قصيرة الأجل، دون الوقوع في أزمات السيولة، وقد سجل هذا المؤشر نسبة 126.9% في نهاية عام 2021، مقارنة بنسب 102.4% و98.3% للأعوام 2019 و2020 على التوالي.

أما فيما يخص نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم الإيداعية، فقد سجلت نحو 100% في عام 2021 مما يعني أن الخصوم الإيداعية في القطاع المصرفي ككل تقابلها أصول سائلة في عام 2021.

الشكل البياني رقم (4-9) مؤشرات السيولة (%)

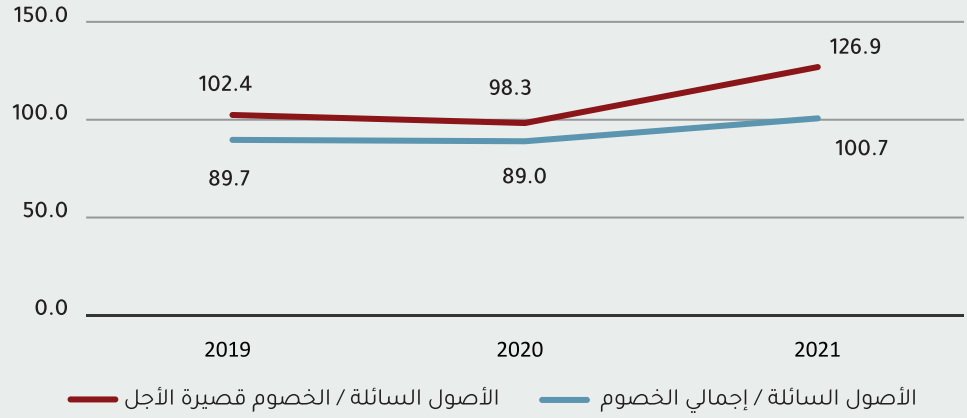

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة السيولة القانونية المطلوب من المصارف الاحتفاظ بها 25% من إجمالي الخصوم الإيداعية؛ وبالإطلاع على البيانات خلال الفترة (2019 - 2021)؛ يلاحظ أن المصارف احتفظت بنسب تفوق النسب المطلوبة، والجدول أدناه يوضح فائض الأصول السائلة المطلوبة من المصارف الاحتفاظ بها مقابل خصومها الإيداعية.

الجدول رقم (4-5): نسبة الأصول السائلة المطلوبة من المصارف (مليون دينار)

في نهاية	الأصول السائلة	25% من الخصوم الإيداعية	الفائض (+) أو العجز (-)
2019	71,225.9	22,238.5	48,987.4
2020	86,625.7	25,548.5	61,077.2
2021	79,391.8	23,028.4	56,363.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

05

الفصل الخامس
المؤسسات المالية غير المصرفية

تعد المؤسسات المالية غير المصرفية أحد مكونات القطاع المالي في الاقتصاد الليبي ويتواجد بعضها في شكل صناديق سيادية أوكل إليها استثمار الفوائض عن الإيرادات النفطية بغية تحقيق عوائد مالية تسهم في تنويع مصادر الدخل، وتمارس نشاطها من خلال محافظ وشركات استثمارية تمتلكها، منها ما يمارس نشاطه في الخارج ليسهم في تحقيق عوائد من النقد الأجنبي، ومنها ما يمارس نشاطه في الداخل في إطار دعم التنمية الاقتصادية لتحقيق جملة من الأهداف، ومن المؤسسات المالية الأخرى التي تشكل جزءًا من القطاع المالي غير المصرفي : شركات التأمين، سوق الأوراق المالية، الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية، صندوق الضمان الإجتماعي .... الخ) ونظراً لشح البيانات سينصب تحليل هذا الفصل عن الشركات التي تتوفر عنها البيانات والتقارير على نشاطها خلال الفترة موضوع التقرير.

1-5 نشاط التأمين في ليبيا:

أولت الحكومات المتعاقبة في ليبيا اهتماما بقطاع التأمين، وذلك لأهميته في تعزيز الاستقرار المالي، وللرفع من مستوى تقديم الخدمة لمستحقيها وتنوعها وفق أفضل الممارسات، وكذلك لضمان حماية حقوق حاملي الوثائق والوفاء بالتزاماتها التأمينية، فضلاً عن تجميع المدخرات الوطنية وتنميتها لتعزيز التنمية الاقتصادية.

أبرز التطورات في قطاع التأمين الليبي:

- شهد قطاع التأمين تغيراً ملحوظاً في البنية القانونية أثناء حقبة السبعينات، حيث تم تليبب شركات التأمين بموجب القانون رقم (80) لسنة 1971 بتأميم شركات التأمين في الجمهورية العربية الليبية، حيث تم وضع القواعد والأسس التي من شأنها تقديم الخدمات التأمينية لإنجاح الانشطة الاقتصادية وذلك بإصدار القانون رقم 131 لسنة 1970م، بشأن الإشراف والرقابة على شركات التأمين، تلى هذه الحقبة حدوث نقلة نوعية تمثلت في إعادة هيكلة القطاع، يقضي بالسماح للقطاع الخاص بتأسيس شركات تأمين خاصة تمارس نشاط التأمين بكافة أنواعه في ليبيا.

- صدر القانون رقم (3) لسنة 2005 بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقانون رقم (4) لسنة 2006، والقرار رقم (760) لسنة (2007) بإنشاء هيئة الإشراف على التأمين، التي أنيط بها مهمة الإشراف على شركات التأمين، وتختص بالإشراف على نشاط التأمين بوجه عام، وتكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.

- في سنة 2010 أصدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم (20) بشأن إنشاء نظام التأمين الصحي، تلاه صدور قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (854) لسنة 2017 بشأن إنشاء صندوق تأمين الصحي ذي شخصية اعتبارية مستقلة.

- انضمت عدد (2) شركتان جديدتان لقطاع التأمين ليصبح إجمالي عدد الشركات المسجلة بهيئة الإشراف على التأمين (26).

أبرز التطورات التنظيمية في قطاع التأمين للفترة 2019-2021:

- صدر قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (62) لسنة 2019 بإعادة تشكيل مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين.

- جرى تحديث قرار وزير الاقتصاد بالحكومة الليبية رقم (201) لسنة 2012 بشأن ضوابط ممارسة أعمال التأمين التكافلي بالقرار رقم (60) لسنة 2021، الذي تقرر بموجبه تأسيس اللجنة العليا للرقابة الشرعية، وحدد تبعيتها لهيئة الإشراف على التأمين، وألزم كذلك شركات التأمين التكافلي وشركات التأمين التجاري التي ترغب في فتح نوافذ لتقديم خدمات التأمين التكافلي بتشكيل لجان للرقابة الشرعية بكل شركة، تقوم بمهام وضع القواعد الشرعية الأساسية لأعمال الشركة، وإبداء المشورة والرأي الشرعيين في كافة معاملات الشركة، والتأكد من مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

شركات التأمين في ليبيا:

ويتكون قطاع التأمين في ليبيا إلى نهاية سنة 2021 : من عدد (26) شركة، بينها (3) شركات للتأمين التكافلي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، و(10) شركات تقدم خدمات التأمين التكافلي إلى جانب التأمين التجاري عن طريق النوافذ، وعدد (2) شركتان أخريان تقدمان خدمات التأمين الصحي، من بينها صندوق البريقة للتأمين الصحي الذي تأسس سنة 2017 وفق القانون رقم (3) لسنة (2005) بشأن الرقابة على نشاط التأمين، الذي يقدم خدماته التأمينية الصحية لمنتسبي شركة البريقة لتسويق النفط وعائلاتهم، أما بقية شركات التأمين فهي تقدم كافة خدمات التأمين التجاري المصرح بها قانوناً..

وفيما يلي نستعرض قائمة بأسماء وبيانات شركات التأمين للقطاعين العام والخاص العاملة في ليبيا ونشاطها حتى نهاية سنة 2021 :

الجدول رقم (5-1): أسماء شركات التأمين العامة والخاصة في ليبيا حتى نهاية العام 2021

ت	إسم الشركة	تاريخ التأسيس	راس المال لمكتتب به	راس المال المدفوع	أسلوب التأمين	نوع النشاط
1	ليبيا للتأمين	1964	70,000,000	70,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة- تأمين تكافلي
2	المتحدة للتأمين	1998	20,000,000	20,000 ,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة - تأمين تكافلي
3	الافريقية للتأمين	2004	10,000,000	10,000,000	تجاري	تأمينات عامة
4	الصحاري للتأمين	2004	15,000,000	15,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة- تأمين تكافلي
5	الليبو للتأمين	2005	10,000,000	9,563,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة- تأمين تكافلي
6	الثقة للتأمين	2006	11,500,000	11,500,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة- تأمين تكافلي
7	التكافل للتأمين	2007	10,000,000	10,000,000	تكافلي	تأمين تكافلي
8	القافلة للتأمين	2009	30,000,000	30,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة- تأمين تكافلي
9	النماء الليبية للتأمين	2009	35,590,000	35,950,000	صحي	تأمين صحي - حياة- تأمين تكافلي
10	المختار للتأمين	2009	10,000,000	10,000,000	تكافلي	تأمينات عامة - حياة
11	الاتحادية للتأمين التكافلي	2010	10,000,000	10,000,000	تكافلي	تأمين تكافلي
12	تيبستي للتأمين	2011	10,000,000	10,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة - تأمين تكافلي
13	العالمية للتأمين	2011	10,000,000	10,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة- تأمين تكافلي
14	الشرق الأوسط للتأمين	2014	10,000,000	3,300,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
15	اليسر للتأمين التكافلي	2015	20,000,000	7,201,000	تكافلي	تأمين تكافلي
16	الواثقة للتأمين	2015	10,000,000	10,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
17	المجموعة الدولية للتأمين	2015	10,000,000	10,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
18	الميثاق للتأمين	2015	10,000,000	3,00 0,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
19	أمانة للتأمين	2016	10,000,000	3,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
20	الاوائل للتأمين	2016	10,000,000	10,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
21	الليبية الضمانية	2016	10,000,000	3,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
22	البريقة للتأمين الصحي	2017	--	--	صحي وظيفي	تأمين طبي
23	السبق للتأمين	2018	10,000.000	3,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
24	المتوسطية للتأمين	2018	20,000,000	3,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
25	المهندس للتأمين	2020	10,000.000	3,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة- تأمين تكافلي
26	تريبولس لوساطة التأمين	2021	--	--	وساطة	وساطة

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين

الشكل البياني رقم (5-1) عدد شركات التأمين حسب السنوات حتى (2019-2021) (عدد الشركات)

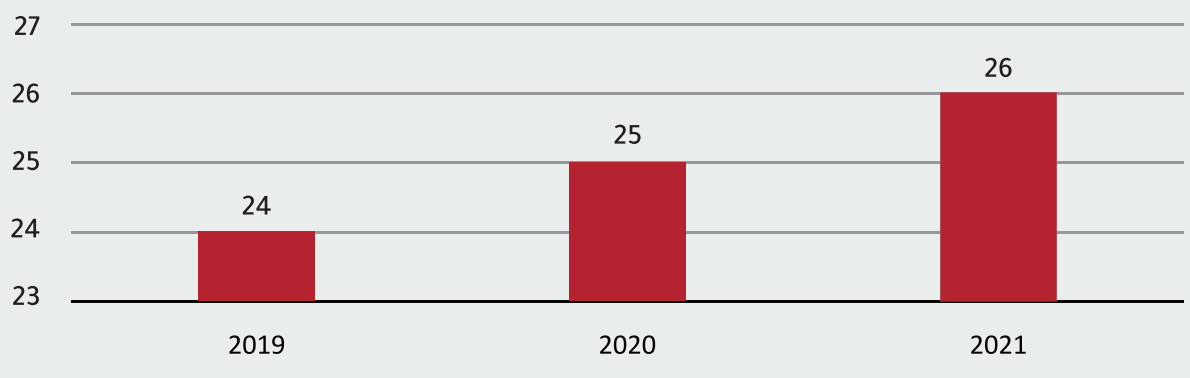

المصدر: هيئة الاشراف على التأمين

شكلت شركات التأمين التجاري والتي تقدم خدمات التأمين التكافلي عبر النوافذ ما نسبته 73% من إجمالي شركات التأمين العاملة في ليبيا، بعدد 19 شركة، وبلغت نسبة شركات التأمين التكافلي حوالي 15% بعدد 3 شركات تأمين تكافلي، بينما بلغت شركات التأمين الصحي 2 شركتين أي ما نسبته 8% من إجمالي شركات التأمين، وشركة وساطة واحدة، في حين أنه لم يتم تأسيس شركات إعادة التأمين في ليبيا حتى عام 2021.

الشكل البياني رقم (5-2) أنواع شركات التأمين حتى 2021

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين

1.1.5 أداء سوق التأمين

1.1.1.5 إجمالي الأقساط المكتتبة:

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة حوالي 655,425,477 مليون دينار لدى شركات التأمين الليبية في نهاية عام 2021 مقابل حوالي 369,678,543 مليون دينار في نهاية عام 2020، أي بمعدل ارتفاع بلغ 77%.

الشكل البياني رقم (5-3) اجمالي اقساط التأمين المكتتبة للفترة من 2019-2021

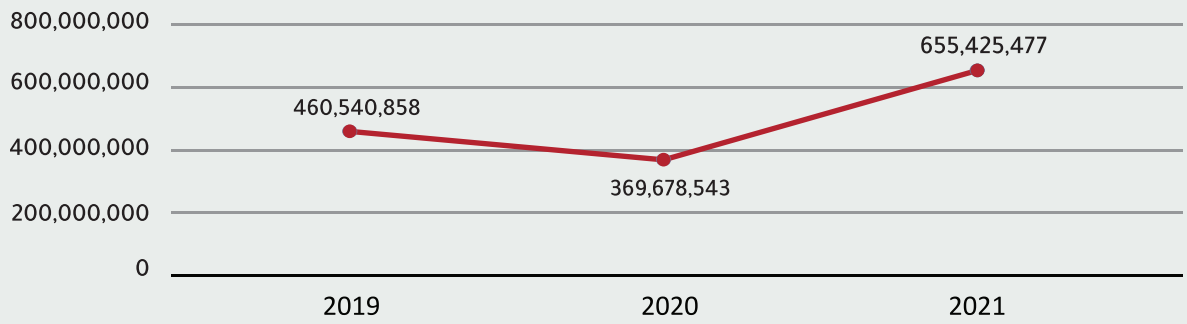

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين

2.1.1.5 إجمالي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط:

يوجد في السوق الليبي 14 شريحة تمارس مختلف أنشطة التامين، والجدول التالي يبين توزيع إجمالي الأقساط المكتتبة بحسب نوع النشاط :

الجدول رقم (5-2) النسبة السوقية للقطاع التأمين

	2019		2020		2021	
نوع النشاط	الأقساط المكتتب بها	النسبة من الإجمالي	الأقساط المكتتب بها	النسبة من الإجمالي	الأقساط المكتتب بها	النسبة من الإجمالي
البحري	11,306,114	2%	8,631,894	2%	25,404,750	4%
السفن	4,981,636	1%	4,303,067	1%	3,235,993	0%
الطيران	23,763,074	5%	32,726,970	9%	102,690,855	16%
الحريق	41,393,874	9%	53,655,492	15%	137,375,809	21%
الطاقة	24,743,636	5%	18,987,266	5%	68,274,770	10%
السيارات - الإجباري	36,331,967	8%	23,284,622	6%	23,995,106	4%
السيارات - التكميلي	39,569,412	9%	39,583,266	11%	43,384,972	7%
الهندسي	4,262,053	1%	6,371,961	2%	16,927,999	3%
الحوادث المتنوعة	14,199,084	3%	17, 092,980	5%	32,689,484	5%
المسافرين	2,444,966	1%	523,611	0%	1,304,053	0%
الحياة	4,468,383	1%	3,679,751	1%	4,122,974	1%
المسؤولية الطبية	26,202,073	6%	25,815,618	7%	11,607,331	2%
العلاج الطبي والحوادث الشخصية	220,837,037	48%	131,961,085	36%	176,259,058	27%
فرع التكافلي	6,037,550	1%	3,060,960	1%	8,152,323	1%
الإجمالي	460,540,858	100%	369,678,543	100%	655,425,477	100%

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين

- حافظ التأمين على العلاج الطبي والحوادث الشخصية على مكانته كأكبر نشاط تأميني، حيث بلغت حصته 27% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في عام 2021 والذي انخفض خلالها بنسبة 9% عن سنة 2020.
- احتل التأمين على الحريق المرتبة الثانية بنسبة 21% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في عام 2021، حيث ارتفعت بنسبة 6% مقارنة بالسنة التي قبلها.
- سجلت أقساط تأمين الطيران نسبة 16% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في عام 2021، حيث ارتفعت بنسبة 213% مقارنة بسنة 2020.
- يلاحظ أن حجم شركات التأمين التكافلي لازال ضئيلاً جداً مقارنة بباقي شركات التأمين الأخرى، وربما يرجع ذلك إلى قيام بعض شركات التأمين التجاري والصحي بتقديم خدمات التأمين التكافلي عبر النوافذ المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2-5 سوق المال الليبي:

جاءت الحاجة إلى تطوير آليات عمل القطاع المالي غير المصرفي باعتباره مكوناً مهماً وحيوياً من مكونات القطاع المالي للدولة، حيث أصدرت رئاسة الوزراء (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) القرار رقم (134) لسنة 2006 ، بإنشاء سوق تداول الأوراق المالية في ليبيا برأس مال قدره عشرون مليون دينار ليبي، ويعمل من خلال غرفتي التداول في مدينتي طرابلس وبنغازي، وكانت انطلاقة التداول الإلكتروني (ATS) بسوق المال الليبي في 03 أبريل 2008، وتوقف التداول بالسوق بتاريخ 20 فبراير من سنة 2011، ليعاود نشاطه مرةً أخرى في منتصف شهر مارس من سنة 2012، ثم توقف التداول في 24 يوليو سنة 2014، بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة، واستمر هذا التوقف منذ ذلك التاريخ، بسبب العديد من الأسباب لعلّ أهمها : الانقسام السياسي.

ويقع سوق المال الليبي ضمن هيكل إشراف ورقابة هيئة سوق المال الليبي التي أنشئت بموجب القانون رقم (11) لسنة 2010 بشأن سوق المال، مهمتها الإشراف والرقابة على الأسواق وكافة الأدوات المالية غير المصرفية التي تزاول أعمالاً تجارية.

1.2.5 هيكل سوق المال الليبي:

وفيما يلي جدول يبين عدد الشركات المدرجة بسوق المال الليبي قبل التوقف عن التداول منتصف سنة 2014، وهي على النحو الآتي:

الجدول رقم (5-3) أسماء الشركات المدرجة بسوق المال الليبي حتى منتصف العام 2014

ت	اسم الشركة	القطاع	الحصة من هيكل السوق
1	مصرف الجمهورية	قطاع المصارف	%73
2	مصرف الصحارى		
3	المصرف التجاري الوطني		
4	مصرف الوحدة		
5	مصرف التجارة والتنمية		
6	مصرف المتوسط		
7	شركة ليبيا للتأمين	قطاع التأمين	%19
8	شركة المتحدة للتأمين		
9	شركة الصّحارى		
10	شركة سوق المال الليبي	الشركات المالية	%4
11	شركات أخرى	صناعية	%4

المصدر: التقرير السنوي لسوق المال الليبي

الشكل البياني (5-4) هيكل السوق الليبي للأوراق المالية

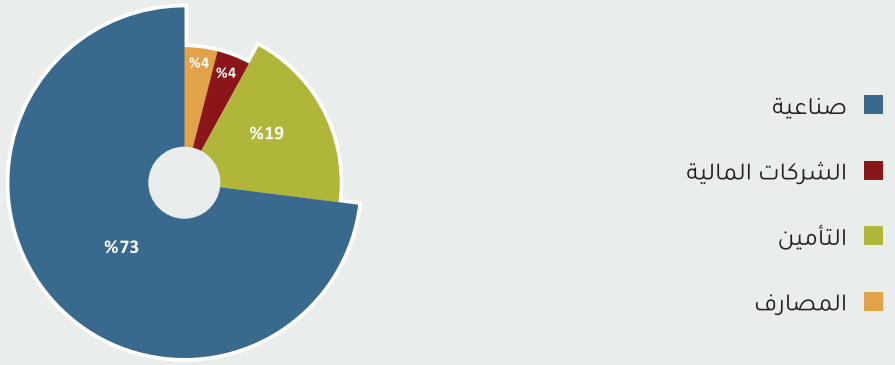

المصدر: التقرير السنوي لسوق المال الليبي

وقد أشرف سوق المال الليبي على عملية الاكتتاب في رأس مال عدد من المصارف الليبية وهي:

- المصرف الإسلامي الليبي في فبراير 2016.
- مصرف اليقين في فبراير 2017.
- مصرف الأندلس في يونيو 2017.
- في شهر مارس 2019 ، أشرف السوق على رفع رأس مال مصرف التجارة والتنمية، المدرج بالجدول الرئيسي بالسوق.
- في شهر يونيو 2019 ، أشرف السوق على رفع رأس مال مصرف السراي للتجارة والاستثمار، المدرج بالجدول الرئيسي بالسوق.

3-5 صندوق ضمان أموال المودعين:

يُعتبر صندوق ضمان أموال المودعين مؤسسة ذات ذمة مالية مُستقلة تخضع لإشراف مصرف ليبيا المركزي، حيث تأسس الصندوق استناداً على أحكام المادة رقم (91) من القانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف، المعدّل بالقانون رقم (46) لسنة 2012، وأصدرت اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) نظامه الأساسي بموجب قرارها رقم (513) لسنة 2009، الصادر بتاريخ 2009/11/07، وباشر الصندوق نشاطه الفعلي بتاريخ 2010/03/01، وقد حُدد رسم الاشتراك الأساسي للصندوق بقيمة (100,000) مائة ألف دينار ليبي لكل مصرف، وتلزم جميع المصارف الجديدة الممنوحة ترخيصاً لمزاولة النشاط المصرفي في ليبيا بالدخول في عضوية الصندوق، وذلك بعد سداد كامل قيمة رسم الاشتراك الأساسي.

ويضم الصندوق في عضويته جميع المصارف والمؤسسات المرخص لها بقبول الودائع العاملة في ليبيا، والتي تبلغ حالياً 18 مصرفاً وهي:

الجدول رقم (5-4) أسماء المصارف المشتركة في عضوية صندوق ضمان أموال المودعين

ت	اسم المصرف	ت	اسم المصرف
1	الجمهورية	11	السرايا للتجارة والاستثمار
2	الوحدة	12	الواحة
3	التجاري الوطني	13	التضامن (التجاري العربي سابقاً)
4	الصحاري	14	المتحد للتجارة والاستثمار
5	شمال أفريقيا	15	الخليج الأول الليبي
6	التجارة والتنمية	16	الليبي الخارجي
7	الوفاء	17	النوران
8	الأمان للتجارة والاستثمار	18	الإسلامي الليبي
9	المتوسط	19	اليقين
10	الإجماع العربي	20	الأندلس

المصدر: تقرير صندوق أموال المودعين

ويهدف صندوق ضمان أموال المودعين إلى حماية أموال المودعين تشجيعاً للادخار، وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي ودعم الاستقرار المالي في البلاد، وللصندوق دور وقائي آخر يقوم على الدراسة والبحث والتحليل للمراكز المالية للمصارف الأعضاء تفادياً لتعرضها للتعثر أو الانهيار؛ كما أن للصندوق دوراً تعويضياً وفقاً لنظامه الأساسي؛ يلتزم فيه بتعويض المودعين عند تصفية المصرف العضو أو سحب الإذن الممنوح له بممارسة نشاطه، حيث يضمن الصندوق ثلاثة أنواع من الودائع وهي :

ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)،

الودائع لأجل،

وودائع التوفير.

1.3.5 رأس مال الصندوق:

حدد النظام الأساسي للصندوق مكونات رأس ماله الصندوق كما يلي:

- يدفع مصرف ليبيا المركزي مبلغ 5 ملايين دينار، عند دخول النظام الأساسي حيز التنفيذ.
- رسم اشتراك غير مسترد مقداره 100 ألف دينار ليبي، يدفعه المصرف العضو على دفعتين متساويتين، الأولى خلال مدة لا تتجاوز شهراً، والدفعة الثانية خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ إنفاذ النظام الأساسي.

2.3.5 موارد الصندوق:

- القروض التي يتحصل عليها الصندوق بمقتضى أحكام نظامه الأساسي.
- رسوم الاشتراك السنوية التي تدفعها المصارف للصندوق.
- عوائد استثمار أموال الصندوق.
- الغرامات التي تفرض على المصارف الأعضاء، نظير مخافتها لأحكام النظام الأساسي.
- الغرامات التي يوقعها مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي على المصارف الأعضاء المخالفة لأحكام المادة (101/ثانياً) من قانون المصارف.
- أي منح أو هبات مالية تقدم للصندوق، بعد أخذ موافقة مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي.

3.3.5 النشاط المالي للصندوق:

بلغ رأس مال الصندوق مبلغ سبعة ملايين دينار، حتى نهاية العام 2021، وقد ساهم مصرف ليبيا المركزي بمبلغ خمسة ملايين دينار ليبي، بينما ساهمت المصارف الأعضاء بمبلغ مليوني دينار ليبي.

4.3.5 احتياطيات الصندوق:

يعمل الصندوق على تكوين احتياطياته بموجب أحكام نظامه الأساسي، وذلك باحتساب نسبة 3% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام النظام الأساسي، خلال خمس سنوات من تاريخ إنفاذ النظام الأساسي، ويتم تكوين هذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراكات التي يتم تحصيلها من المصارف الأعضاء.

الشكل البياني رقم (5-5) تطور رأس مال الصندوق من 2018- 2021(دينار ليبي)

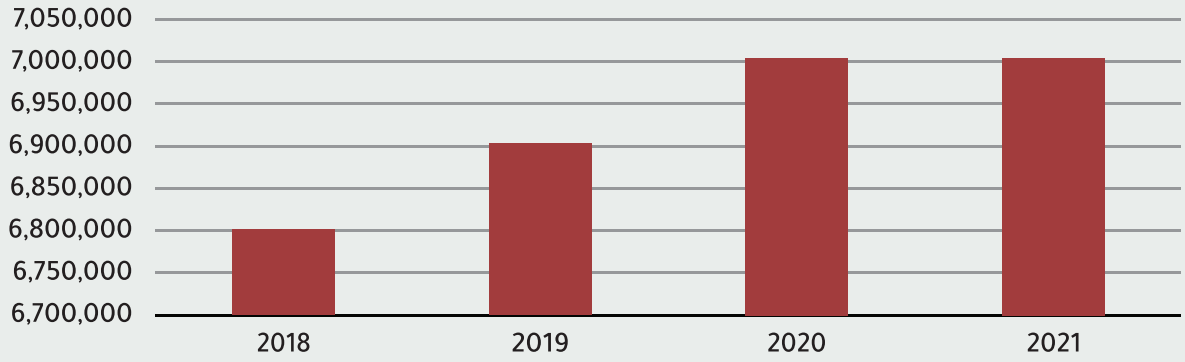

المصدر: تقرير صندوق أموال المودعين

الشكل البياني رقم (5-6) تطور إحتياطيات الصندوق من 2018- 2021 (دينار ليبي)

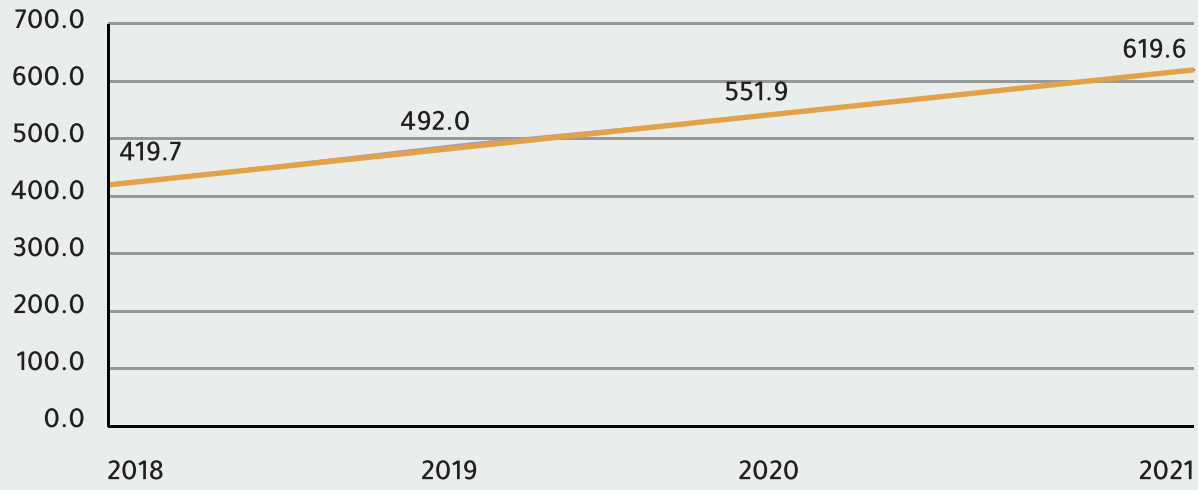

المصدر: تقرير صندوق أموال المودعين

06

الفصل السادس
مؤشر الاستقرار المالي

أبرزت الأزمات المالية المتعاقبة العديد من التحديات التي يمكن أن تواجه الأنظمة المصرفية، وظهرت الحاجة إلى ضرورة امتلاك المصارف المركزية لأدوات تجعلها قادرة على تحديد مواطن الضعف في النظام المالي، الأمر الذي جعلها تعمل على بناء أنظمة إنذار مبكر تمكنها من التنبؤ بأوضاع المصارف خاصة تلك التي تعاني من تحديات محتملة في المستقبل وبالتالي تجنب حدوث أزمات مصرفية، حيث أن التعامل مع الأزمات المصرفية يجب أن يبدأ بتوقع الأزمة قبل حدوثها، ومن ثم تبني الرقابة الاحترازية الكلية وذلك لتحديد ومراقبة والحد من المخاطر على النظام المالي ككل.

1-6 أهمية إعداد مؤشر للاستقرار المالي:

تنبع أهمية بناء مؤشر للاستقرار المالي من ضرورة وجود مؤشر كمي يقيس مستوى الاستقرار المالي بموضوعية، ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، حيث ينبه هذا المؤشر متخذي القرار وواضعي السياسات إلى احتمال تعرض النظام المالي للأزمات قبل وقوعها واتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية.
تكمن أهمية بناء مؤشر للاستقرار المالي فيما يلي:

- تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي مبنية على مقاييس كمية وموضوعية.
- يساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح.
- مقارنة أداء القطاع المالي بين الدول.
- مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن (من خلال رسم خارطة المخاطر).
- يعد مؤشر الاستقرار المالي أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة.

2-6 المنهجية المتبعة في بناء مؤشر الاستقرار المالي:

تعددت المنهجيات المستخدمة لتطوير وبناء مؤشر خاص بالاستقرار المالي في العديد من البلدان، وظهر الاختلاف في منهجية إعداده من حيث المتغيرات والطرق الإحصائية والأوزان الترجيحية المستخدمة لهذا الغرض، ومن أفضل الطرق المستخدمة لاختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات هي الاعتماد على آراء الخبراء والمختصين بحيث يتم إعطاء الأوزان بحسب أهمية المؤشر الفرعي ومدى تأثيره على الاستقرار المالي.
عمل مصرف ليبيا المركزي على بناء مؤشر خاص بالاستقرار المالي من خلال تشكيل فريق التحليل والاستقرار المالي، على أن يراعي هذا المؤشر خصوصية النظام المالي والاقتصادي في ليبيا، حيث تم الاطلاع على العديد من التجارب للمصارف المركزية العربية في هذا الشأن.
ويتكون المؤشر التجميعي من مؤشرين فرعيين يمثل كل مؤشر من هذه المؤشرات عنصراً رئيسياً من عناصر النظام المالي في ليبيا، وهما مؤشر القطاع المصرفي وقد تم تمثيله بتسعة متغيرات، ومؤشر الاقتصاد الكلي والذي تم تمثيله بستة متغيرات، ولم يتم إدراج مؤشر يمثل سوق المال نظراً لتوقف نشاط سوق الأوراق المالية، حيث تم إيقاف التداول في سوق المال الليبي منذ 24 يوليو 2014، على أن يتم إدراجه مستقبلاً عند استئناف نشاطه، حيث تتطلب عملية بناء وتطوير المؤشر توفر قاعدة بيانات شاملة على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشرات الرقابة الاحترازية وأسواق رأس المال والعقارات، مع الأخذ في الاعتبار التطورات التي يمكن أن تحدث في القطاع المالي والبيئة الاقتصادية والاستثمارية بهدف الوصول إلى أفضل النتائج.
ويتكون مؤشر الاستقرار المالي في ليبيا من مؤشرين رئيسيين وهما: مؤشر القطاع المصرفي ومؤشر الاقتصاد الكلي، على النحو الآتي:
1- مؤشر القطاع المصرفي: يتكون من 9 مؤشرات فرعية، وهي:

- نسبة كفاية رأس المال.
- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول.
- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.
- نسبة تغطية (المخصصات / القوى غير العاملة).
- نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة.

- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء.
- نسبة العائد على الأصول.
- نسبة العائد على حقوق الملكية.
- نسبة إجمالي العائد الى إجمالي الودائع.

2- مؤشر الاقتصاد الكلي: يتكون من 6 مؤشرات فرعية، وهي:
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- معدل التضخم.
- معدل نمو الإيرادات الحكومية.
- نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (6-1) المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي

المؤشر الرئيسي	الرئيسية	الفرعية
مؤشرات القطاع المصرفي	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال
	جودة الأصول	القروض المتعثرة / إجمالي الأصول
		القروض المتغيرة / إجمالي القروض
		نسبة التغطية (المخصصات / الديون غير العاملة)
	السيولة	نسبة الأصول السائلة / الالتزامات السائلة
	الربحية	نسبة إجمالي الديون / إجمالي ودائع العملاء
		نسبة العائد على الأصول (ROA)
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)
		إجمالي العائد / إجمالي الودائع
مؤشرات الاقتصاد الكلي		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
		نسبة عجز الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
		نسبة الدين الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي
		معدل نمو الإيرادات الحكومية
		معدل التضخم
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية / الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4-6 تعريفات المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي:

نسبة كفاية رأس المال: تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومتانة المراكز المالية للمصارف، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة المصارف على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة، وبالتالي حماية أموال المودعين، وكلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كان لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي (إن ارتفاع نسب كفاية رأس المال بشكل كبير قد لا يكون ظاهرة صحيحة بقدر ما يعكس القصور في استغلال الأموال المتاحة للاستثمار).

نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول: يقيس هذا المؤشر مخاطر الائتمان وتدل زيادة هذه النسبة على انخفاض كفاءة إدارة وتحليل الائتمان، وينبغي ألا تتجاوز هذه النسبة 10%، لأن هذا الارتفاع ينذر بحدوث أزمة مصرفية.

القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: تعتبر القروض المتعثرة من أكبر المشكلات التي تواجه القطاع المصرفي لما لها من أثر كبير على كفاءة المصارف التجارية واقتصادات الدول بوجه عام، نتيجة إعاقتها للمشاريع التنموية، حيث لا تحقق هذه القروض أية إيرادات، لذلك تلجأ المصارف عادة إلى إعادة جدولتها.

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات السائلة: تقيس هذه النسبة قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من الأصول السائلة عالية الجودة أو قاعدة الأموال المستقرة.

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء: إن نسبة القروض إلى الودائع تُعتبر أداة مهمة للتنبؤ بإمكانية تعرض القطاع المصرفي للمشكلات، إضافة لقياس قدرته على تغطية القروض بتمويل مستقر، وغالباً ما يتكون التمويل المستقر من ودائع الأفراد وودائع الشركات غير المالية، فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع، تواجه المصارف فجوة تمويل تؤدي إلى تقييد دخولها إلى الأسواق المالية.

نسبة العائد على الأصول (ROA): يشير معدل العائد على الأصول بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته.

نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE): إن بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة، يشير إلى الأداء الجيد للمصارف وفاعليتها في استخدام رأسمالها، الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً.

العائد إلى إجمالي الودائع: يقيس هذا المؤشر نسبة الأرباح التي حققها المصرف من جراء حيازته لودائع العملاء، ويعتبر من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للمصارف.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: إن ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعكس حالة الاقتصاد وقوته، كما أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي، وبالتالي تراجع قدرة المقترضين على السداد.

نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي: إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين ما إذا كان هناك خللاً في الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي.

نسبة الدين الكومي/الناتج المحلي الإجمالي: نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تعبر عن الوضع المالي للدولة، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفض التصنيف الائتماني للدولة.

معدل نمو الإيرادات الحكومية: يقيس هذا المؤشر مدى استقرار الإيرادات الحكومية.

معدل التضخم: إن استقرار الاقتصاد الكلي هو في المقام الأول استقرار للأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة المحلية، مما يحدث أثراً سلبياً على الإستقرار المالي.

نسبة الاحتياطيات الأجنبية/الناتج المحلي الإجمالي: كلما زادت الأحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي دلّ ذلك على استقرار أكثر للعملة المحلية، والذي بدوره ينعكس إيجاباً على الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي.

5-6 أوزان المؤشرات المستخدمة في المنهجية:

تم احتساب الأوزان للمتغيرات المستخدمة بناءً على آراء الخبراء بمصرف ليبيا المركزي.

الجدول رقم (6-2) الأوزان الترجيحية المستخدمة في المنهجية مع مؤشر الاستقرار المالي

المؤشر الرئيسي	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	الوزن الترجيحي w	وزن المؤشر الرئيسي	الصيغة المستخدمة
	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	%13	%52	$BI = \sum_{n=1}^{9} (dn\ wn)$
مؤشرات القطاع المصرفي	جودة الأصول	القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول	%5		
		القروض المتعثرة / إجمالي القروض	%5		
		نسبة التغطية (المخصصات / الديون غير العاملة)	%5		
	السيولة	نسبة الأصول السائلة / الالتزامات السائلة	%6		
	الربحية	نسبة إجمالي الديون / إجمالي ودائع العملاء	%6		
		نسبة العائد على الأصول (ROA)	%4		
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	%4		
		إجمالي العائد / إجمالي الودائع	%4		
مؤشرات الأقتصاد الكلي		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%8	%48	$EI = \sum_{n=1}^{4} (dn\ wn)$
		نسبة عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	%8		
		نسبة الدين الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي	%8		
		معدل نمو الإيرادات الحكومية	%8		
		معدل التضخم	%8		
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية/الناتج المحلي الإجمالي	%8		
المجموع			%100.0	%100.0	تمثل (d) قيمة المتغير بعد التطبيع

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (6-3) علاقة المتغيرات المستخدمة في المنهجية مع مؤشر الاستقرار المالي

المؤشر الرئيسي	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	العلاقة بين المتغير ومؤشر الاستقرار المالي
مؤشرات القطاع المصرفي	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	+
	جودة الأصول	الديون المتعثرة/ إجمالي الديون	-
		القروض المتعثرة / إجمالي القروض	-
		نسبة التغطية (المخصصات / الديون غير العاملة)	+
	السيولة	نسبة الأصول السائلة / الالتزامات السائلة	+
	الربحية	نسبة إجمالي الديون / إجمالي ودائع العملاء	-
		نسبة العائد على الأصول (ROA)	+
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	+
		إجمالي المصروفات بدون الفوائد / إجمالي الدخل	-
مؤشرات الاقتصاد الكلي		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	+
		نسبة عجز الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-
		نسبة الدين الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي	-
		معدل نمو الإيرادات الحكومية	+
		معدل التضخم	-
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية / الناتج المحلي الإجمالي	+

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

6-6 تحويل البيانات الأساسية إلى قيم معيارية (STANDARDIZATION):

1- يتم تحويل البيانات الأساسية إلى قيم معيارية وفقاً للطريقة التالية:

$$djt = \frac{Xjt - xjmin}{xjmax - xjmin}$$

djt : القيمة المعيارية للمتغير (j) في الفترة (t)
xjt : قيمة المتغير (j) في الفترة (t)
Min : أقل قيمة للمتغير خلال فترة الأحتساب.
Max: أكبر قيمة للمتغير خلال فترة الأحتساب.

2- ترجيح المؤشرات الفرعية وفقاً للصيغة التالية:

$$It = \sum_{j=1}^{n} \text{Wj djt}$$

It : يمثل المؤشر الفرعي.

n : يمثل عدد قيمة المتغيرات.

wj : يمثل الوزن الممنوح للمتغير.

3- حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي وفق الصيغة التالية:

$$FSIt = \sum_{j=1}^{n} wjbi\ \ djt + \sum_{j=1}^{n} wjbi\ \ djt$$

$= BI + EI$

t FSI : مؤشر الاستقرار المالي.

i w : الأوزان الترجيحية.

i B : مؤشر القطاع المصرفي.

i E : مؤشر الاقتصاد الكلي.

t : العام الذي تم فيه الاحتساب.

كلما اقتربت قيمة المؤشر FSI من (1) كلما زاد مستوى الاستقرار المالي.

7-6 مؤشر الاستقرار المالي في ليبيا (2017 – 2021):

تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد أي أنه كلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح ازدادت درجة الاستقرار في النظام المالي وانخفضت المخاطر.

الشكل البياني رقم (6-1) مؤشر الاستقرار المالي

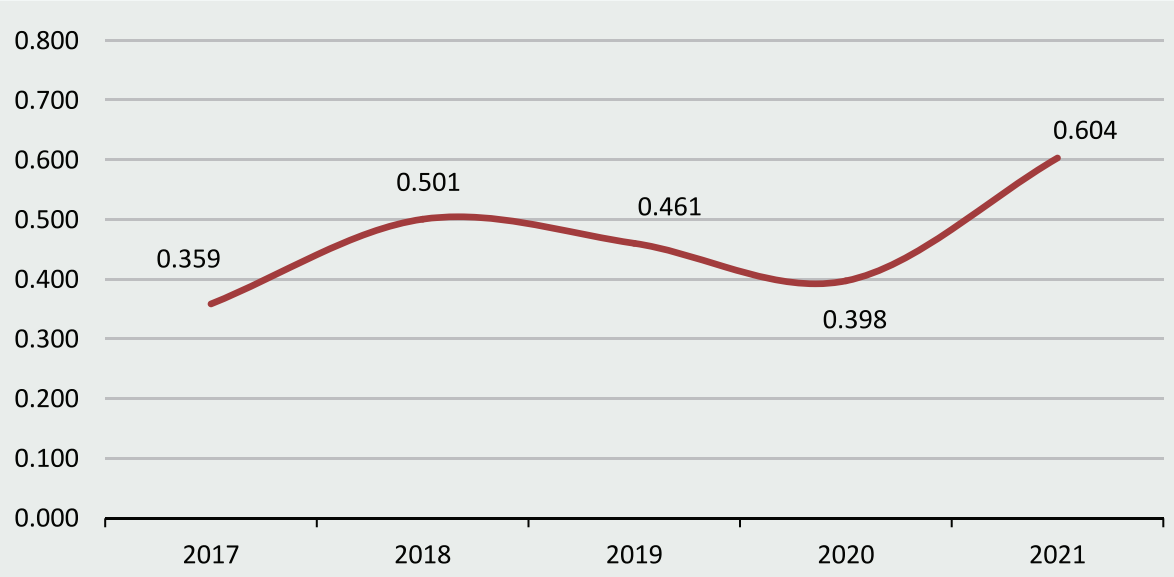

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وتشير بيانات مؤشر الاستقرار المالي في ليبيا خلال الفترة (2017 - 2021) إلى أن: مؤشر الاستقرار المالي قد سجل انخفاضاً في بداية الفترة، حيث بلغت قيمة المؤشر 0.359 في نهاية عام 2017، ويعزى هذا الانخفاض إلى حالة عدم الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ سجل عام 2017 أعلى معدل للتضخم خلال الفترة موضوع التقرير بنسبة 25.8%، وارتفعت قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في عامي 2018 و2019 إلى 0.501 و0.461 على التوالي مقارنة بعام 2017 وهو ما يعكس التحسن الملحوظ في مؤشرات القطاع المصرفي (نسب كفاية رأس المال - جودة الأصول - الربحية)، وكذلك الحال بالنسبة لمؤشرات الاقتصاد الكلي حيث انخفض معدل التضخم إلى أدنى مستوياته خلال هذه الفترة، أما في عام 2020 فقد أثرت جائحة كورونا بشكل واضح على الوضع الاقتصادي والمالي في ليبيا، حيث انخفض مؤشر الاستقرار المالي ليصل إلى0.398، وعلى الرغم من استقرار مؤشرات القطاع المصرفي في عام 2020 إلا أن مؤشر الاستقرار المالي تأثر بشكل ملحوظ بتراجع النشاط الاقتصادي وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 32.9% وكذلك بالانخفاض الحاد في الإيرادات الحكومية بنسبة 60%، أما في عام 2021 فقد ارتفع مؤشر الاستقرار المالي بعد التعافي من أزمة كورونا ليصل إلى 0.604، ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ إلى التحسن في مؤشرات القطاع المصرفي ومؤشرات الاقتصاد الكلي؛ وكان لنمو الناتج المحلي الإجمالي الأسمي في عام 2021 بنسبة 176.4% الدور الأبرز في تحسن مؤشر الاستقرار المالي حيث يعتبر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مكوناً رئيسياً لباقي مؤشرات الاقتصاد الكلي.

07

الفصل السابع
الشـمـول الـمـالـي

برز الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في سنة 2008، من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ وذلك من خلال رسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيزه، لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي.
وقد قامت غالبية دول العالم بتبني سياسات تضمن تعزيز الشمول المالي من خلال تـمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالـية ، التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم وتبعدهم عن التهمـيش المالي، والتي سـينعكـس أثرها الإيجابي مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع في الدولة الواحدة، وعلى بقية دول العالم الأخرى.

1-7 تعريف الشمول المالي:

1.1.7.عرف البنك الدولي الشمول المالي بأن الأفراد والمؤسسات لديها إمكانية استعمال المنتجات المالـية بوفرة وبسهولة تتناسب مع احتجاتهم، من معاملات مالية في شكل مدفوعات، وادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة . وحسب البنك الدولي فإن إمكانية فتح حساب معاملات هو أول خطوة للاقتراب من الشمول المالي، من منطلق أنه يسمح للأفراد بتوفير المال، إضافة إلى تسديد واستقبال مبالغ مالية، إن حساب المعاملات يمثل أيضاً وسيلة للاستفادة من خدمات مالية أخرى، لذلك فإن تمكن الأفراد في مختلف دول العالم من فتح حساب معاملات يـعتبر من النقاط التي يركز عليها كثيراً البنك الدولي في مبادرته للشمول المالي.
2.1.7.التحالف الدولي للشمول المالي: من أجل الشمول المالي يرى التحالف الدولي أنه يتعين على كل دولة من الدول الأعضاء في الحلف، العمل على وضع تعريف خاص بها للشمول المالي وذلك من جهة أن لكل دولة خصائصها الاقتصادية والاجتماعية التي تتفرد بها، ومن جهة أخرى فإن الوصول إلى صياغة التعريف يـعني وضع اللبنة الأولى لصياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.
3.1.7.صندوق النقد العربي: يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير ، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ، وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم ، لتفادي لجوء البعض إلى القنوات و الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف؛ التي تفرض أسعاراً مرتفعة نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية؛ ويتم قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض، واستخدامها وهو جانب الطلب، وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب.

2-7 أهمية الشمول المالي:

للشمول المالي أهمية كبيرة بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع:

- بالنسبة للفرد: يتيح الشمول المالي فرصاً أفضل لإدارة الأموال بشكل سليم وآمن، ويفتح فرصاً للادخار والاستثمار في التعليم والصحة وتأسيس المشروعات، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية.
- بالنسبة للأسرة: يساعد الشمول المالي على إدارة المدخرات وتجنب التقلبات المالية الطارئة، واتخاذ قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار، والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل.
- بالنسبة للمجتمع: يمكن الشمول المالي من توجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية، بما يساعد على تأسيس المشروعات وخلق المزيد من فرص العمل، وبالتالي زيادة مستويات الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يتيح للجميع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

3-7 مؤشرات الشمول المالي عالمياً لسنة 2021:

تشير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 إلى زيادة الشمول المالي في مختلف أنحاء العالم، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- 71% من الأشخاص في البلدان النامية لديهم حسابات، مقابل 42% قبل عشر سنوات.

- على الصعيد العالمي، يمتلك 76% من البالغين في جميع أنحاء العالم حسابات اليوم، بنسبة زيادة بلغت 51% عما كانت عليه قبل عقد من الزمن؛ وهذه المكاسب الهائلة موزعة الآن على نحوٍ أكثر تساوياً، وتأتي من عددٍ أكبر من البلدان من أي وقت مضى.
- تحقق أكبر نمو في استخدام المدفوعات الرقمية، التي قفزت خلال القيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة كورونا.
- ثلثا البالغين في جميع أنحاء العالم يحصلون الآن على مدفوعات رقمية أو يتلقونها؛ وفي البلدان النامية باستثناء الصين التي تنتشر فيها المدفوعات الرقمية على نطاق واسع، منذ بداية الجائحة قام حوالي 40% من الأشخاص بإجراء أول عملية دفع رقمي مباشرة من حسابهم إلى تاجر أو مقابل خدمة.
- المدفوعات الرقمية في العادة أكثر آماناً وأكثر ملاءمة، ويمكن أن تكون مدخلاً لاستخدام الخدمات المالية الأخرى؛ وتظهر بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن البالغين في البلدان النامية الذين يتلقون مدفوعاتهم عبر الحسابات البنكية يستخدمون الخدمات المالية بمعدل أعلى مقارنة بغيرهم.
- في البلدان النامية، حصل 36% من البالغين على مدفوعات في حساباتهم، مثل مدفوعات أجور القطاعين العام والخاص، أو التحويلات الحكومية، أو مدفوعات المعاشات التقاعدية، أو مدفوعات بيع المنتجات الزراعية، أو التحويلات المحلية.
- من بين 36% ممن تلقوا مدفوعات عبر حساباتهم، يقوم 83% منهم أيضا بالدفع الرقمي، كما يستخدم نحو ثلثيهم من تلك الحسابات في تخزين الأموال وإدارة السيولة، بينما حوالي 40% يستخدمون حساباتهم لتوفير الأموال أو اقتراضها.
- تقلصت الفجوة بين الجنسين (ذكورٍ وإناثٍ) في ملكية الحسابات لأول مرة، حيث تقلصت من 9 إلى6 نقاط مئوية في البلدان النامية.

4-7 مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية لسنة 2021:

في تقريره عن الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، ذكر صندوق النقد العربي بالفصل السابع من التقرير عن الشمول المالي الرقمي، أن الدول العربية لا زالت مؤشرات الشمول المالي الرقمي فيها دون مستوى الطموحات، وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي خطتها الحكومات والمصارف المركزية العربية، حيث تبنت العديد من الدول العربية استراتيجيات وبرامج تختص بالشمول المالي بشكل عام، ارتكزت على محاور متعددة، منها محور يتعلق بالتقنيات المالية الحديثة والتوعية المالية الرقمية، بل وتعدى الأمر بأن قام عدد من الدول بتبني استراتيجيات أو برامج تختص بالتقنيات المالية الحديثة، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على الشمول المالي الرقمي في الدول العربية.

وحظي الشمول المالي في السنوات الأخيرة، باهتمام كبير من قبل صانعي السياسات ومتخذي القرار في جميع دول العالم، نظراً لدوره في دعم جهود التنمية الاقتصادية ، وتعزيز استقرار النظام المالي، ومكافحة الفقر والبطالة، وتعزيز وصول الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات على حد سواء. وأكدت جائحة كورونا أهمية الشمول المالي، كون الجائحة ساهمت في تعزيز الطلب على الخدمات المالية الرقمية. وقامت العديد من المؤسسات والدول حول العالم بوضع وتنفيذ استراتيجيات خاصة بالشمول المالي، كما تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندتها لدعم أهداف التنمية المستدامة الاستقرار المالي.

وعلى غرار غيرها من دول العالم، أولت الدول العربية اهتماماً كبيراً بتعزيز الشمول المالي، حيث قامت البنوك المركزية ومؤسسات النقد، بالعديد من المبادرات لتوسيع وتطوير الخدمات المالية والمصرفية، نظراً للدور الرقابي والإشرافي المناط بها.

الشكل البياني رقم (7-1) مؤشرات الشمول الرقمي في الدول العربية مقارنة بدول العالم، لسنة 2021 وذلك كنسبة من المواطنين البالغين (أكبر من 15 سنة)

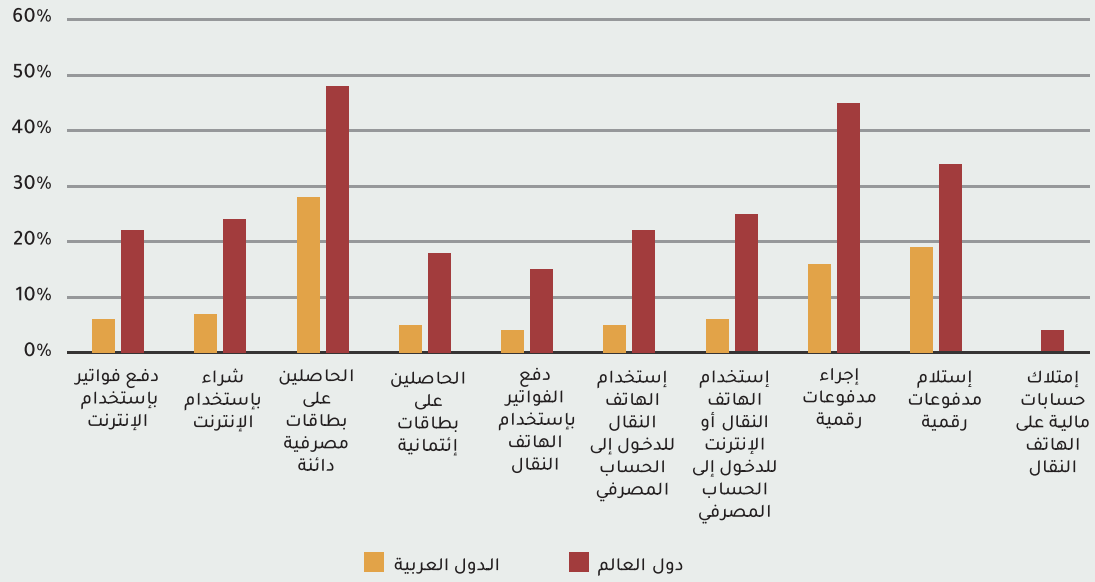

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

5-7 مؤشرات الشمول المالي في ليبيا:

لقد اصبح تعزيز الشمول المالي اليوم أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول لتحقيقها من أجل ضمان التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي، والذي من خلاله يتم دعوة كافة شرائح المجتمع للدخول تحت مظلة الرعاية والدعم المصرفي، وبصورة خاصة الفئات المستبعدة مالياً من الحصول على الخدمات المالية؛ ومن هذا المنطلق يأتي الشمول المالي على رأس أولويات مصرف ليبيا المركزي في إطار تحقيق الاستقرار المالي وأهداف التنمية المستدامة، وعزز ذلك بمنح الإذن للمصارف في فتح المزيد من الفروع والوكالات في مختلف المناطق والمدن الليبية، ومنح تراخيص لمصارف جديدة؛ وإصدار التشريعات واللوائح التي تنظم العمل المصرفي في ليبيا.

وقد صدر قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (76) لسنة 2020 بشأن تشكيل لجنة رئيسية مهمتها وضع الاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالشمول المالي، وتشكيل لجنة فرعية لها مهمتها جمع المعلومات والاستبيانات لتنفيذ مؤشر لقياس الشمول المالي، وفي إطار جهود مصرف ليبيا المركزي لتعزيز الشمول المالي، قام المصرف بزيادة نقاط البيع والخدمات الإلكترونية وتشجيع خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال.

وكان للتقنيات المالية الحديثة دور كبير في رفع نسبة الشمول المالي في ليبيا، حيث ازداد التعامل بالبطاقات الإلكترونية، وازدادت نقاط البيع الإلكتروني؛ كما أن العديد من المصارف أدخلت تقنيات الدفع عبر الهاتف المحمول.

ويمكن تلخيص مؤشرات الشمول في ليبيا خلال الفترة: 2019-2021، في الآتي:

1. بلغ عدد المصارف العاملة في ليبيا عشرون مصرفاً، منها أربعة مصارف إسلامية حتى نهاية سنة 2021، تعمل من خلال 565 فرعاً ووكالةً.
2. بلغت الكثافة السكانية لكل مصرف 389 ألف نسمة، و13 ألف نسمة لكل فرع ووكالة، وبالنسبة لمن هم من سن 18 سنة فما فوق بلغت الكثافة السكانية لكل مصرف 224 ألف نسمة، و8 آلاف نسمة لكل فرع ووكالة.
3. بلغ عدد الحسابات المصرفية لدى المصارف بكافة فروعها ووكالاتها، 11.6 مليون حساب مصرفي في نهاية سنة 2021، أغلبها حسابات أفراد، وبنسبة زيادة بلغت 7.4% مقارنة بما كانت عليه في نهاية سنة 2020، والبالغة 10.8 مليون حساب مصرفي.

4. بلغ متوسط عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ (من سن 18 سنة فما فوق)، بواقع 2.6 حساب مصرفي في نهاية 2021. وبنسبة زيادة بلغت 4.0% مقارنة بما كانت عليه في نهاية سنة 2020.
5. بلغ متوسط عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ ما بين (18-24 سنة)، بواقع 1.7 حساب مصرفي في نهاية سنة 2021. دون تغير يذكر مقارنة بما كانت عليه في نهاية سنة 2020.
6. بلغ متوسط عدد الحسابات المصرفية لمن عمره 25 سنة فما فوق، عدد 3 حسابات مصرفية في نهاية سنة 2021، وبنسبة زيادة بلغت 3.4% مقارنة بما كانت عليه في نهاية سنة 2020.
7. بلغ متوسط عدد الحسابات المصرفية للمرأة البالغة من سن 18 سنة فما فوق، 1.9 حساباً مصرفياً في نهاية سنة 2021 وبنسبة زيادة بلغت 5.6% مقارنة بما كانت عليه في نهاية سنة 2020.
8. متوسط مدة التعامل مع الملفات المقدمة لطلب الخدمات المالية بالأيام، ثلاثة أيام على الأكثر، مثل: (فتح حساب، استخراج دفتر صكوك، إيداع، سحب ... إلخ)، ويعتمد على طبيعة الخدمة التي يطلبها العميل.
9. بلغ عدد الشكاوى المقدمة من العملاء خلال سنة 2021، 69 شكوى مختلفة، بزيادة 23 شكوى عما كانت عليه في سنة 2020، وعددها 46 شكوى؛ وفترة معالجة الشكوى الواحدة غير محدد، ويعتمد ذلك على طبيعة كل شكوى، قد تكون خلال أيام أو شهر أو أكثر.

وتخضع المصارف في ليبيا حالياً لبرنامج تحديث وتطوير للمنتجات والخدمات المالية، وبشكل كبير في مجال وسائل الدفع الإلكتروني، ويأتي هذا في إطار السياسة الإشرافية والرقابية الفاعلة التي يمارسها مصرف ليبيا المركزي، من أجل استعادة القطاع المصرفي في ليبيا لنشاطه وحيويته، وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، وتم استحداث وحدة حماية المستهلك المالي بكل مصرف وفقاً لمنشور مصرف ليبيا المركزي بالخصوص، لحصر شكاوى العملاء ومعالجتها.

وفي السنوات القليلة الماضية، قام مصرف ليبيا المركزي بمنح التراخيص لمصارف إسلامية جديدة، والموافقة على فتح فروع ووكالات للمصارف القائمة، للتقليل من الكثافة السكانية لكل مصرف وفرع ووكالة.

الجدول رقم (7-1) مؤشرات الشمول المالي في ليبيا خلال الفترة: (2019 - 2021)

	البيـــــــــــــــــــــــان	2019	2020	2021
	مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية			
1	عدد المصارف العاملة في ليبيا	18	20	20
2	عدد الفروع والـــــــوكالات	543	553	565
	مؤشر استخدام الخدمات المالية			
3	عدد حسابات العملاء (بالمليون)	10.5	10.8	11.6
4	عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ (18 سنة فما فوق)	2.5	2.5	2.6
5	عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ ما بين (18-24سنة)	1.7	1.7	1.7
6	عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ (25 سنة فما فوق)	2.9	2.9	3.0
7	عدد الحسابات المصرفية لكل امرأة بالغة (من سن 18 سنة فما فوق)	1.8	1.8	1.9
	مؤشر جودة الخدمات المالية			
8	متوسط المدة للتعامل مع الملفات المقدمة لطلب الخدمات المالية (بالأيام)، مثل: (فتح حساب، استخراج دفتر صكوك، إيداع، سحب ... إلخ).	3	3	3
9	عدد الشكاوى التي وصلت من العملاء	-	46	69

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (7-2) مؤشرات إستخدام الخدمات المالية (عدد الحسابات المصرفية للبالغين)

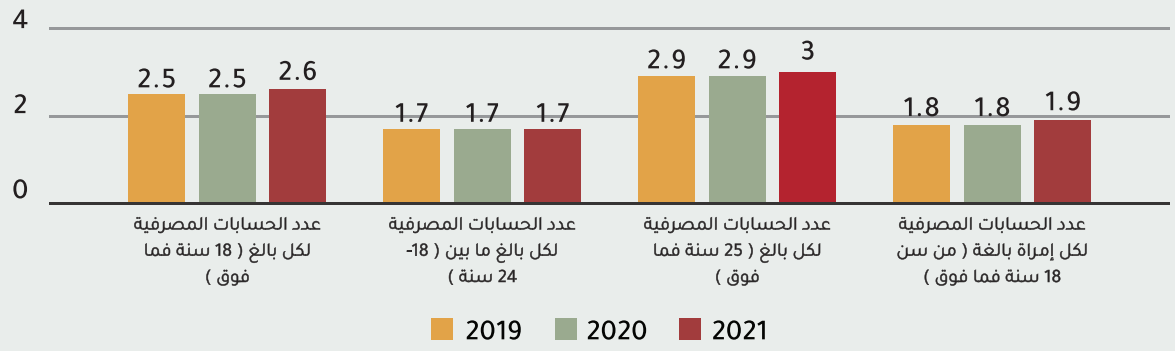

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وعلى صعيد آخر، سجلت مؤشرات الشمول المالي لدى شركات خدمات الدفع الإلكتروني المرخص لها وعددها 4 شركات ارتفاعاً ملحوظاً في تقديم الخدمات المالية عن طريق الدفع الإلكتروني، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية :

1. ازدادت أعداد نقاط البيع في سنة 2021 بـ: 4221 نقطة بيع لتصل إلى23633 نقطة بيع وبنسبة زيادة بلغت 21.7% مقارنة بما كانت عليه في سنة 2020 والبالغة 19412 نقطة بيع، وازداد عدد الحركات في نقاط البيع بنسبة 1% في سنة 2021 لتتجاوز 5 ملايين حركة مقارنة عما كانت عليه في سنة 2020، مما يعكس ازدياد أعداد المستخدمين للبطاقات الإلكترونية للحصول على حاجياتهم ومستلزماتهم من السلع والخدمات.
2. ازدادت أعداد أجهزة الصراف الآلي بنسبة 17.9% في سنة 2021 مقارنة بما كانت عليه في سنة 2020، لتصل إلى عدد 546 صرافاً آلياً موزعة بين المصارف.
3. ارتفعت نسبة البطاقات النشطة بنحو 14.1% لتصل إلى 843,348 بطاقة في سنة 2021 مقارنة بما كانت عليه في سنة 2020 والبالغة 738.899 بطاقة.

الجدول رقم (7-2) تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية خلال الفترة: 2019 - 2021

	البيـــــــــــــــــــــــان	2019	2020	2021
	مؤشر استخدام الخدمات المالية			
1	عدد نقاط البيع	19072	19412	23633
2	عدد الحركات على نقاط البيع (بالمليون)	5.4	4.9	5.0
3	عدد أجهزة الصـــــــــراف الآلي	423	463	546
4	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	9	10	11
5	عدد البطاقات النشطة	917,116	738,899	843,348
6	مقاصة الصكوك الإلكترونية (عدد العمليات المقبولة)	3,828,132	2,690,958	2,676,195

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وتعزيزاً للشمول المالي في ليبيا، فقد أصدر مصرف ليبيا المركزي خلال السنوات 2019 - 2021، العديد من المنشورات ذات العلاقة بالإشراف والرقابة على المصارف، تتعلق بحماية العملاء وحث المصارف على إنشاء ترتيب إداري يُعنَى بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، وكذلك حثها على اتخاذ التدابير الاحترازية للتحوط عند ابرام العقود والاتفاقيات؛ وهي كالتالي:

1. المنشور رقم (1) لسنة 2019، بشأن ضوابط تسعير الخدمات المصرفية للأفراد، تطبيقاً لمبدأ العدالة والشفافية في التعامل مع العملاء.
2. المنشور رقم (7) لسنة 2019 بشأن إصدار اللائحة التنظيمية لنظام الرمز المصرفي الخاص. CBL- KEY
3. المنشور رقم (3) لسنة 2020 بشأن تعميم دليل حماية عملاء المصارف.
4. المنشور رقم (1) لسنة 2020 بشأن حث المصارف على إنشاء ترتيب إداري يُعنَى بتمويل المشروعات متناهية الصغرى والصغرى والمتوسطة.
5. المنشور رقم (7) لسنة 2021 بشأن حث المصارف على اتخاذ التدابير الاحترازية للتحوط عند إبرام عقود واتفاقيات في مجال التعاون الفني مع شركات الدفع الإلكتروني.

مصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA

حقوق الطبع والنشر محفوظة 2026 ©
صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسْمح الاقتباس من هذا التقرير، والرُجوع إليهِ، شريطة ذكر المصدر.

تُوجّه جميع المُراسلات المُتَعلّقة بِهذا التقرير إلى إدارة البُحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العُنوان التالي:

ص.ب 1103 طرابلس - ليبيا
هاتف: 00218 21 477 3901
بريد مصور (فاكس): 00218 21 477 3903
بريد إلكتروني: comm.unit@cbl.gov.ly
الموقع الإلكتروني: www.cbl.ly

مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA